مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

عبد الحميد الكيالي

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب	أحمـــد البرصـــان
أحمد سعيد نـوفل	عبد الفتاح الرشدان
علـي محـافظـــة	محمـــد أبـو حمـور

السنة ٢٢ العدد (٨٣) ربيع ٢٠١٨

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – ربيع ٢٠١٨

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO, MESJ@MESC.COM

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠١٠/٩١٦/د)

هيئة المستشارين

الأميرة وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	أحمد التويجـــري السعودية
أحمد يوسف أحمد مصر	إسحـــق الفرحان الأردن
أميـــن مشاقبـــة الأردن	سعد ناجي جواد العراق
عبد الإله بلقزيز المغرب	عبد الله النفيســـي الكويت
غانـــم النجـــــار الكويت	فهد الحارثي العرابي السعودية
مجـــدي عمـــر الأردن	محمـــد المسفر قطر
مروان كمال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٨. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد على ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

٩. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١٠. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر على ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب على ٧٠٠، والتقرير على ٢٦٠٠ كلمة.

١١. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير بنسخة واحدة.

١٢. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي التحوّل في المقاربة الأمريكية لتسوية الصراع العربي- الإسرائيلي والمطلوب عربياً **التحرير**	٧
البحوث والدراسات التدخل الدولي الإنساني للأمم المتحدة: ليبيا نموذجًا **محمد عبد الحفيظ الشيخ**	١٣
مقابلة العدد **في مقابلة مع المفكر المصري فهمي هويدي** النخب في العالم العربي، الواقع والمطلوب **أسرة التحرير**	٤٥
المقالات والتقارير قوائم الإرهاب: إشكالات المعايير والأطراف المعنية.. النموذج الأمريكي **خالد الدباس**	٥٥
استطلاع مركز بيو للأبحاث تأثير القوى الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط وصورها **مجدي عبد العزيز**	٧٣
التحول في العلاقات الهندية- الإسرائيلية وآفاقه **بكر البدور**	٨٣
الملف البيبلوغرافي **القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي ١٩٦٧-٢٠١٨** - المراجع العربية - المراجع الإنجليزية	٩٧
الملخصات العربية (للقسم الإنجليزي)	١٠٧

English Section **Political and Statistical Study** *Jordan's Municipality and Decentralization Elections 2017* ***Ayman Khater*** ***Abdullah Al-Majaly*** **Books review on** *Syria, Military-in-Politics and Middle East Wars* ***Marwan Asmar***	111 123
English Abstracts (for Arabic Section)	--

المقال الافتتاحي

التحوّل في المقاربة الأمريكية لتسوية الصراع العربي- الإسرائيلي والمطلوب عربياً

إثر انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية نهاية عام ٢٠١٦، توقّع كثير من المراقبين حدوث تحوّلات في السياسة الخارجية الأمريكية، ومن ضمنها ما يتعلق بالصراع العربي- الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، وفي هذا السياق بدأ حديث الرئيس الجديد والطاقم المعني بالشرق الأوسط في إدارته عمّا يسمّى "صفقة القرن"، والتي توضح التسريبات حتى الآن بأنها تندرج في إطار المقاربات الإقليمية لحلّ الصراع العربي- الإسرائيلي.

وتدور أهمّ هذه التسريبات حول "إجراءات بناء ثقة"، ومن بينها توقّف الإسرائيليين عن مصادرة أراضٍ جديدة للاستيطان، وتوقّف البناء في الكتل الاستيطانية القائمة، وإعلان الالتزام "الشكلي" بحلّ الدولتين، ونقل صلاحيات من المنطقة (C) في الضفة الغربية الواقعة تحت السيطرة الكاملة إسرائيلياً إلى السلطة الفلسطينية، على أن يواصل الفلسطينيون التنسيق الأمني الكامل، ويتوقفون عن السعي للحصول على اعترافات دولية جديدة بالدولة الفلسطينية، مع قطع المساعدات التي تصل إلى السلطة وتحولها إلى أُسر الشهداء والأسرى. وأن تقوم الدول العربية، وفي مقدمتها السعودية والإمارات، بالسماح بحركة الطيران الإسرائيلي للركاب، ومنح تأشيرات لرجال الأعمال الإسرائيليين، والقيام بإجراءات مماثلة تتعلق بخطوط الاتصال.

يأتي طرح "صفقة القرن" في ظلّ ظروف سياسية خاصّة تمرّ بها المنطقة العربية والساحة الفلسطينية تتمثل في تعثّر مسار التسوية وتوقف المفاوضات الفلسطينية-

الإسرائيلية ووصولها إلى طريق مسدود، إضافة إلى حالة الانقسام السياسي والجغرافي التي تعيشها الساحة الفلسطينية، وصعود اليمين الإسرائيلي المتطرّف إلى الحكم في إسرائيل، واستمرار الأزمات والصراعات المسلّحة التي تشهدها المنطقة في مناطق عدّة منها، وما رافق ذلك من تدخل لقوى دولية وإقليميّة في هذه الصراعات لضمان مصالحها الحيوية وحمايتها.

وتنطلق المقاربة الإقليمية للصراع- حسب الطرف الأمريكي المبادر إليها- من فرضية أساسية تتمثّل في أنّ مقاربة الحلّ الثنائي الفلسطيني- الإسرائيلي قد فشلت، ولذلك بات الأمر يستدعي الانتقال إلى مقاربة إقليمية لحلّ الصراع والوصول إلى تسوية من خلال تحقيق اتفاق إقليمي مدعوم دولياً يُشرك أطرافاً إقليمية قادرة على تقديم إغراءات وضغوط لإجبار الطرفين على الدخول في عملية تسوية لإنهاء حالة الصراع في المنطقة، وتحييد "القوى المتطرفة" لدى الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وقد تراكمت عدد من المؤشرات التي تذهب باتجاه فرض هذه المقاربة أمريكياً وإسرائيلياً في تجاوز واضح للحقوق الفلسطينية، ومن أبرزها:

- القرار الأمريكي بشأن القدس بوصفها عاصمة لدولة الاحتلال، ونقل السفارة الأمريكية إليها من تل أبيب، وهو ما يعني رفع موضوع القدس عن طاولة المفاوضات.
- وقف أمريكا تمويلها لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين- الأنروا، وهو ما يندرج في إطار محاولة إنهاء مسألة اللاجئين الفلسطينيين.
- المبادرة إلى مشاريع اقتصادية أمريكية- أوروبية لبنى تحتية في قطاع غزة من خلال مؤسسات دولية ورجال أعمال بمعزل عن أيّ إطار سياسي يتعلّق بتسوية القضية الفلسطينية، وذلك بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية في

القطاع، ومن ثمّ التمهيد لفرض الحلّ المرغوب به إسرائيلياً وأمريكياً في القدس والضفة الغربية.

- تصريحات من إسرائيل، ومن أطراف عربية وازنة لا تقيم علاقات رسمية مع إسرائيل، عن "المصالح المشتركة" التي تجمع هذه الدول وإسرائيل، واعتبار التهديد الإيراني أولوية، بما يعنيه ذلك من إعادة تعريف العدو عربياً، وما يمكن له أن يمسّ الوعي العربي الجمعي الذي يرى دوماً إسرائيل بوصفها العدوَّ ومصدر التهديد الأول.

وفي ضوء ما تمثله هذه المقاربة من تهديد واضح لكلٍّ من الأمن القومي العربي والمنطقة من خلال فرض الرؤى الأمريكية والإسرائيلية تجاه قضاياها، وتهديد للمصالح العليا للشعب الفلسطيني وقضيته الأساسية المتمثلة بالاحتلال والتهجير للأرض والإنسان، وفرض السيطرة على كلّ متطلبات الحياة الإنسانية المجتمعية وإدارة شؤون الفلسطينيين. في ضوء كل ذلك تبرز أهمية التوصيات التالية:

١. استشعار النظام الرسمي العربي لما يمثله المشروع الإسرائيلي من تهديد خطير على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي للأمة العربية وشعوبها.

٢. استثمار إطار العالم الإسلامي ومواقفه الإيجابية تجاه القضية الفلسطينية، وفي مواجهة احتلال إسرائيل لجزء من الأراضي العربية والإسلامية، وأنّه يمكن إعادة رسم العلاقة مع إيران، وهي جزء من العالم الإسلامي، من قِبل الدول العربية عموماً، ودول الخليج على نحو خاص، على أساس حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الدول العربية، مع توحيد الجهود الخاصة بالقضية الفلسطينية معها.

٣. الانتباه الفلسطيني، رسمياً وحزبياً وشعبياً، إلى أن هذه المقاربة الأمريكية وما يسمّى صفقة القرن لا تستهدف حركة دون أخرى، وإنما تستهدف كل الشعب

الفلسطيني وحركاته وقضيته دون تمييز، ما يستدعي الوقوف بجبهة فلسطينية واحدة وموحّدة ضد الاحتلال الإسرائيلي وضد أي مقاربة أو صفقة لا تحقق المصالح العليا للشعب الفلسطيني وأهمها القدس وعودة اللاجئين والسيادة.

٤. تعزيز دور الأردن نظاماً ومؤسسات وأحزاباً وقوى شعبية في مواجهة هذه المقاربة التي تؤثر سلباً وبشكل مباشر على الأردن سواءً على صعيد الأمن الوطني أو الجغرافي أو الديمغرافي، أو على صعيد دور الأردن ومسؤوليته تجاه القدس والمقدسات.

٥. استشعار النخب الفكرية والقوى السياسية والمجتمعية العربية، بمختلف توجهاتها الفكرية والسياسية، لمسؤولياتها تجاه القضية الفلسطينية ومواجهة المشروع الصهيوني، بعيداً عن التجاذبات والاصطفافات والانقسامات التي عصفت بطاقات الأمة وشعوبها وبقدراتها على مواجهة التحديات، وجعلتها تضع قدراتها وإمكاناتها في الخلافات البينية والداخلية بعيداً عن مواجهة التحديات الخارجية.

التحرير

البحوث والدراسات

التدخل الدولي الإنساني للأمم المتحدة: ليبيا نموذجًا

محمد عبدالحفيظ الشيخ*

يكتسي مفهوم التدخل الدولي لاعتبارات إنسانية أهمية بالغة داخل حقل القانون الدولي، لأنه يتعلق باستخدام القوة المسلحة من أجل حماية حقوق الإنسان ومنع حدوث انتهاكات جسيمة وخطيرة للقانون الدولي الإنساني. وقد تطور هذا المبدأ بصورة كبيرة خلال القرن التاسع عشر، حيث استخدمته الدول الأوروبية للتدخل في شؤون الدولة العثمانية في تلك الفترة، تحت ذريعة حماية الأقليات المسيحية التي كانت تعيش في ظلها[١].

لقد أولت الأمم المتحدة منذ إنشائها أهمية خاصة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، حسبما جاء في ديباجة الأمم المتحدة، وكذلك نص المادتين ٥٥ و٥٦ منه. فقد أشار الميثاق بصورة واضحة وصريحة إلى ضرورة ودعم حقوق الإنسان وأهميته. إلا أنّه لم يذكر مصطلح "التدخل الإنساني" أو "الاعتبارات الإنسانية" بصورة مباشرة، كما أنّه لم يسمح، أو يمنع، بمثل هذا النوع من التدخل، كاستثناء على مبدأ عدم التدخل المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق[٢].

فبعد انتهاء الحرب الباردة، وما نتج عنها من أحداث مأساوية تمثلت في تفجر وتأجج النزاعات المسلحة الداخلية بصورة كبيرة، إذ شهدت الفترة بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٢، فقط تفجر ٧٩ نزاعا داخليًا. وكان لمثل هذه النزاعات المسلحة آثار إنسانية خطيرة تمثلت في تزايد عدد اللاجئين والمشردين والضحايا. بناءً عليه، فقد أصدر مجلس

* **محاضر بقسم العلوم السياسية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجفرة، ليبيا.**

[١] حسام حسن حسان، **التدخل الدولي الإنساني في القانون الدولي المعاصر**،(القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤)، ص١٧-١٨.

[٢] تنص المادة ٢/ ٤ من الميثاق على أنه: "يمتنع أعضاء الهيئة جميعًا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة".

الأمن الدولي عدة قرارات تبرر التدخل الإنساني باستخدام القوة العسكرية في هذه النزاعات بيد أنّ أهم إشكال يطرحه التدخل الإنساني يتمثل في انقسام الفقه الدولي حول الظروف الموجبة للتدخل الدولي أو المانعة له، نتيجة تعارضه مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية من جهة، واستعماله كذريعة لاستغلال الدول من جهة أخرى. وهو ما حدا بالمجتمع الدولي إلى إعادة النظر في مفهوم التدخل الإنساني من خلال التقرير الذي وضعته اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول، في كانون الثاني/ ديسمبر ٢٠٠١، وخلص التقرير إلى استبدال التدخل الإنساني بـــ "مسؤولية الحماية"[٣].

اندلعت الاحتجاجات الشعبية في ليبيا في السابع عشر من شباط/ فبراير ٢٠١١، بعد أكثر من أربعة عقود من حكم القذافي الاستبدادي، للمطالبة بالحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وبدلًا من أن يتفهم ويستجيب نظام القذافي لمطالب المتظاهرين واجه تلك الاحتجاجات بالعنف والاستخدام المفرط للقوة، وأدى ذلك إلى وقوع انتهاكات جسيمة وخطيرة لحقوق الإنسان، مما استدعى تدخلًا أمميًا سريعًا تحت مسمى إنساني، استند فيه مجلس الأمن الدولي إلى مبدأ "مسؤولية الحماية"، وأصدر القرار ١٩٧٣ بتاريخ ١٧ آذار/ مارس٢٠١١.

ومع التسليم بأهمية وأولوية البعد الإنساني في منطق التدخل الأممي في ليبيا لحماية المدنيين من بطش آلة القذافي العسكرية، إلا أنّه غير كافٍ لتفسير مسألة التدخل مع أهميتها. وهذا بدوره ما يدفعنا إلى طرح التساؤل التالي: هل كان البعد الإنساني هو الدافع الحقيقي للتدخل الأممي في ليبيا أم أنّ هناك أبعادًا أخرى غير إنسانية؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات، سيتم الإجابة عنها خلال هذه الدراسة:

- هل استطاعت الأمم المتحدة من خلال تدخلها في ليبيا عام ٢٠١١، تحقيق الهدف الإنساني المرجو وفقًا للإطار المرسوم له في القانون الدولي؟

---

[٣] فتيحة ليتيم، **نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص٧٩-٨٠.

– ما مدى التزام حلف شمال الأطلسي بالتفويض الممنوح من طرف مجلس الأمن الدولي في ضوء القرار ١٩٧٣، الخاص بليبيا؟

– أين تتجسد تداعيات التدخل؟ وما هي الآثار المستقبلية التي يمكن استقراءها؟

تأتي أهمية الموضوع أساسًا من أهمية منظمة الأمم المتحدة باعتبارها منظمة عالمية لا تزال تحظى بمكانة متميزة على الصعيد الدولي، ودورها في حماية حقوق الإنسان الذي أنشأت المنظمة من أجله. وكذلك التعرف إلى الأبعاد المختلفة للتدخل الدولي في ليبيا، وإبراز آثاره، في ضوء الجدل السياسي والقانوني المتزايد حول حقيقة مفهوم التدخل الإنساني وما يطرحه من إشكاليات.

وتعتمد هذه الدراسة منهج النظم كمنهج رئيسي مناسب لدراسة بيئة مدخلات صناعة القرار الأممي، الذي جاء تحت مبرر إنساني في ضوء مصالح الأعضاء الدائمين، وبعض القوى الفاعلة في هذه المنظومة الأممية، كما أنّ طبيعة النسق السياسي لا يغفل أهمية مدخلات البيئة الداخلية الاستراتيجية أمنيًا واقتصاديًا للدولة محل التدخل، وهي ليبيا، كما لن نستغني عن بعض المناهج المساعدة كالمنهج التاريخي والمقارن لمعالجة مثل هذا الموضوع محل البحث وتغطيته من جوانبه المختلفة، كون الاعتماد على منهج واحد لا يسعف في تفسير هذه الظاهرة البحثية بأبعادها المختلفة.

أولًا: التدخل الإنساني بين المفهوم والممارسة

شهدت فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة حصول تدخلات ضمن مفهوم التدخل الإنساني، وكان البعض منها من الأمم المتحدة أو بناء على تفويض منها بغض النظر عن مدى مشروعيته من عدمه.

١- مفهوم التدخل الإنساني

لم يكن هناك إجماع واتفاق لفقه القانون الدولي حول تحديد المقصود بالتدخل الدولي الإنساني، فانقسم فقهاء هذا القانون إلى فريقين رئيسيين، فهناك من يؤيد المفهوم الضيق، ومنهم من يعتمد المفهوم الموسع.

أ- المفهوم الضيق للتدخل الإنساني

يرى فريق محدود من الفقه أنّ التدخل الإنساني لا يمكن أن يحدث إلا من خلال استخدام القوة المسلحة، وهو الأساس الذي يقوم عليه هذا التدخل، من أجل وقف الانتهاكات الخطيرة الصارخة التي تمس بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي يهتز معها الضمير الإنساني.

ويُعدّ الفقيه ليلاش (Lillich)، من أبرز أنصار التدخل الإنساني، حيث اعتبر أنّ الهدف من التدخل يكمن في حماية الرعايا وحرياتهم متى كانت دولهم عاجزة عن حمايتهم أو غير راغبة في ذلك، ويتضح أنّ المفهوم الضيق للتدخل الإنساني يرتبط بالقوة المسلحة فقط[٤].

كما يرى سان ميرفي (Sean D.Murphy) أن التدخل الإنساني يكمن في قيام دولة أو مجموعة دول أو منظمة دولية بصفة أساسية، بالاستخدام الفعلي للقوة بغرض حماية مواطني الدولة المستهدفة أو رعايا الدول الأخرى متى كانوا في أوضاع معرضين فيها للخطر[٥].

أخذ بهذا الرأي كل من براونلي وهليك وروسو Brownlie، Halleck، Rousseau حيث أكدوا أنّ التدخل ليس مبررًا فقط، بل واجب على الدول التدخل لوقف المذابح الدموية التي تحدث نتيجة الحرب الأهلية المندلعة في دولة أخرى وفقًا لما تفرضه المصلحة الإنسانية العليا[٦].

يتضح مما سبق، أنّ السبب في اعتماد بعض الفقهاء للقوة المسلحة كوسيلة أساسية لتنفيذ التدخل الإنساني، ربما يعود حسب تقديرهم إلى أنّ الوسائل السلمية، دائمًا ما تحتاج إلى وقت طويل لكي تحقق أهدافها الخاصة بإنقاذ حياة الأفراد الذين يتعرضون

---

[٤] عماد الدين عطا الله المحمد، **التدخل الإنساني في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولي العام**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٧)، ص٣٠٠.

[٥] جمال منصر، **التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا**، ط١، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٢)، ص١٩-٢٠.

[٦] نفس المرجع، ص٢٣.

لخطر الموت. كما أنّ اختلاف سياسات الدول وتضارب مصالحها السياسية والاقتصادية، غالبًا ما يَحدّ من جدوى اللجوء إليها، ويجعل من اللجوء إلى التدابير العسكرية أمرًا لا مناص منه.

ب- المعنى الواسع للتدخل الإنساني

لا يربط المدافعون عن المعنى الواسع بين التدخل الذي يتم لأغراض إنسانية، وبين استخدام القوة المسلحة، فهذا النوع من التدخل يمكن أن يتم بوسائل أخرى سلمية، كاستخدام الضغط السياسي أو الاقتصادي أو الدبلوماسي... إلخ، فكلما كان الهدف من هذه الوسائل دفع إحدى الدول على الكفّ عن انتهاك حقوق الإنسان، أمكن اعتباره تدخلًا دوليًا إنسانيًا.

وبدوره ينحو الأستاذ ماريو بيتاتي Mario Bettati صوب الدفاع عن المعنى الواسع لحق التدخل الإنساني، حيث لا يقتصر هذا الحق على استخدام القوة المسلحة فحسب، وإنما يمده إلى إمكانية اللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية، كل ذلك بشرط أن يكون من شأن استخدامها وقف الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان[٧].

وفي إطار الحديث عن أثر الانتهاك الجسيم والمتكرر لحقوق الإنسان يتحدث الفقيه نوترون "Leslie E. Notron" عن وجود درجات متعددة للتدخل كإبداء الآراء العلنية حول واقع حقوق الإنسان في إحدى الدول، أو وقف المساعدات الإنسانية، أو توقيع عقوبات اقتصادية، ويكون التدخل العسكري الملجأ الأخير ضد الدولة التي ينسب إليها انتهاك حقوق الإنسان[٨].

يتضح مما سبق، أنّ للتدخل الإنساني أشكالًا مختلفة تتدرج من الوسائل السلمية كالسياسية والاقتصادية، وصولًا إلى الوسائل العسكرية من أجل وقف المعاناة الإنسانية،

---

[٧] عثمان علي الراوندوزي، **مبدأ عدم التدخل والتدخل في الشؤون الداخلية للدول**،(القاهرة: دار الكتب القانونية، ٢٠١٠)، ص٤٠١.

[٨] حسام أحمد هنداوي، **التدخل الدولي الإنساني: دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٧)، ص٤٨.

سواء كانت ناتجة من كوارث طبيعية أو أزمات إنسانية، تجدر الإشارة أنّ التدخل الإنساني لكي يكون شرعيًا يجب أن ينفذ من خلال الشرعية الدولية وفقًا لميثاق الأمم المتحدة، كما أنّ التدخل الإنساني ينأى عن أن يكون إنسانيًا إذا كان يهدف إلى تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية للمتدخل، أو إذا كانت وسائله أو نتائجه تزيد من حدة المعاناة لمن هم هدف التدخل الإنساني.

٢- موقف الفقه الدولي من التدخل الإنساني

مثلما اختلف الفقه الدولي حول مفهوم التدخل الإنساني، فقد اختلف أيضًا حول مدى مشروعيته، وانقسم على نفسه بين فريقين؛ أحدهما: يعارض التدخل الإنساني ويعتبره تدخلًا غير مشروع، أما الأخر: فيؤيد التدخل ويعتبره تدخل مشروع أقرّته الممارسة الدولية لمجلس الأمن.

أ- عدم مشروعية التدخل الإنساني المنفرد

المشاهد أنّ ثمة وجهتي نظر أساسيتين فيما يتعلق بتكييف موقف القانون الدولي العام إزاء مشروعية التدخل الإنساني المنفرد، فقد انقسم الفقه إلى تيارين: الأول، يعتبر التدخل الإنساني المنفرد عملًا مشروعًا، والآخر، يعتبره عملًا غير مشروع، يمكن الإشارة إليهما كالآتي:

- **التيار المؤيد للتدخل الإنساني المنفرد**

يرى أنصار هذا الرأي أنّ التدخل الدولي الإنساني يعتبر وسيلة ناجحة لوقف عمليات القتل، ويضع حدًّا للمعاناة الإنسانية للشعوب، وإنهاء اضطهادها وقمعها من قبل السلطات المحلية، وأنّ السلوك الاستبدادي من إحدى الحكومات تجاه مواطنيها وعمليات القتل الوحشي في الحرب الأهلية أو الاضطهاد الديني تشكل أساسًا مناسبًا للتدخل الإنساني. وإن اللجوء إلى هذا المبدأ هو لحماية جميع حقوق الإنسان من اضطهاد الدولة وتعسفها.

ويضيف هذا التيار في إجازته للتدخل الإنساني أنّ الدولة التي تتعسف في استعمال حقها في السيادة، فتستخدم القوة لاضطهاد رعاياها، أو رعايا غيرها الموجودين في إقليمها،

تكون قد منحت من تلقاء نفسها حق التدخل لأية دولة أخرى، ويعتبر عمل الدولة المتدخلة إجراءًا مشروعًا باعتباره وسيلة لتطبيق القانون ونصرة الحق وتأكيد العدالة[٩].

ينتهي التيار المؤيد للتدخل الإنساني المنفرد إلى نتيجة مفادها أنّ القانون الدولي العرفي لا يمنع في ظل شروط وظروف معينة استخدام القوة لأغراض إنسانية، فإذا عجز مجلس الأمن عن ممارسة سلطاته المقررة في الفصل السابع من الميثاق بسبب استخدام إحدى الدول الكبرى حق النقض، يكون التدخل العسكري المنفرد مشروعًا في حالة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، شريطة توافر أدلة موضوعية تؤكد بوضوح وقوع انتهاكات جسيمة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان، وعدم قدرة أو رغبة الدولة المعنية اتخاذ التدابير المناسبة لوقف هذه الانتهاكات، وأخيرًا استنفاد التدابير غير العسكرية دون جدوى وفشل مجلس الأمن في اتخاذ التدابير المناسبة لمنع استمرار هذه الانتهاكات[١٠].

- **التيار المعارض للتدخل الإنساني المنفرد**

يرى أنصار هذا الاتجاه أنّه لا يجوز استخدام القوة إلا في حالة الدفاع الشرعي عن النفس. ويرفض هذا التيار الاعتراف بمشروعية التدخل الإنساني المنفرد كونه يخالف أحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي المعاصر، وهو مبدأ حظر استخدام القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية، والذي يعدّ أحد القواعد الآمرة التي لا يجوز مخالفتها.

كما أنّ الاعتراف بالتدخل الإنساني المنفرد ينكر جميع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تحرم استخدام القوة في العلاقات الدولية تحريمًا شاملًا بموجب الميثاق. فقد استثنى الإعلان الرقم ٢٦٢٥، الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠، والخاص بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول من نطاقه الحق في التدخل، ولم يتضمن أي نص يتعلق بالتدخل الإنساني[١١].

---

[٩] محمد يعقوب عبدالرحمن، **التدخل الإنساني في العلاقات الدولية**، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٤)، ص٢٢.

[١٠] محمد خليل موسى، **استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر**،(عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص٣٥.

[١١] نفس المرجع، ص٣٦.

وقد سبق لمحكمة العدل الدولية أن تعرضت لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، كقضية مضيق كورفو بين ألبانيا والمملكة المتحدة، حيث ورد في حكمها الصادر في ٩ نيسان/ أبريل ١٩٤٩، أنه" يعمل بقاعدة تحريم اللجوء إلى القوة مهما كانت النقائص الحالية للأمم المتحدة"، واعتبرت التدخل المزعوم وسيلة سياسية لاستخدام القوة، مضيفة أنه حتى لو فشل مجلس الأمن في اتخاذ التدابير المناسبة تطبيقًا للفصل السابع، بحيث تعود الدول إلى الحالة السابقة على الميثاق، إلا أنّه لا يمكن قبول ذلك كمبرر للتدخل الإنساني[١٢].

وفي السياق ذاته، أدانت محكمة العدل الدولية في حكمها الصادر في ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٨٦، قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتدريب وتسليح وتمويل قوات الكونترا وتشجيع ومساعدة النشاطات العسكرية وشبه العسكرية الموجهة ضد نيكاراغوا منتهكة بذلك القانون العرفي الذي يفرض عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وخلصت في قرارها بما جاء في الفقرة ٢٦٨، أنّ استخدام القوة ليس الأسلوب المناسب للتحقق من ضمان احترام حقوق الإنسان، تبعًا لطابعها الإنساني، وأنّ المحكمة تخلص إلى أنّ الدافع المبني على حماية حقوق الإنسان في نيكاراغوا لا يمكن أن يبرر قانونًا [١٣].

وبناءً على ما سبق، يرفض بعض الفقهاء تأييد مشروعية التدخل الإنساني من جانب دول منفردة أو دول مجتمعة، خاصة إذا ما ترتب على ذلك التدخل إسقاط حكومة، حتى ولو كانت مسئولة عن إهدار حقوق مواطنيها.

يؤيد هذا الاتجاه العديد من منظري دول الجنوب بعدم مشروعية التدخل الإنساني بسبب المطامع الاستعمارية، وأنّ الحجة الإنسانية هي ذريعة للتدخل في شؤون البلدان الأخرى. إضافة إلى أنّه يثير ردود فعل كثيرة تكون مصحوبة بتهم الانحياز والمعايير المزدوجة، كما تظهر مشاكل متعلقة بشرعيته وفاعليته وبتبعاته الإنسانية وانعكاساته على القانون والنظام الدوليين.

---

[١٢] عبدالرحمن، **التدخل الإنساني في العلاقات الدولية**، ص١٠٤.

[١٣] باسيل يوسف باسيل، **سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان** (أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠١)، ص١٠١.

ب- مشروعية التدخل الأممي الإنساني

بعد انتهاء الحرب الباردة، تزايدت النزاعات المسلحة الداخلية بصورة كبيرة، وكان لهذه النزاعات آثار إنسانية خطيرة، تمثلت في تزايد أعداد اللاجئين والضحايا. فأصدر مجلس الأمن العديد من القرارات، استنادًا إلى الفصل السابع من الميثاق التي تبرر التدخل الإنساني باستخدام القوة العسكرية في هذه النزاعات، نتيجة لتوسع مفهوم مصادر تهديد السلم والأمن الدوليين. إذ لم تعد النزاعات التي تكتسي طابعًا دوليًا وحدها تمثل مصدر التهديد الحقيقي للنظام الدولي، وإنّما أصبح التهديد يأتي من النزاعات المسلحة داخل الدول، وما ينجم عنها من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، مما يستوجب تدخلًا أمميًا عسكريًا لوقف تلك الانتهاكات.

وبالاستناد إلى نص المادة (٢/ ٧) من الميثاق، فإنّه لا يمكن رفض التدخل الإنساني الذي تقوم به الأمم المتحدة، فمقدمة الميثاق نصت صراحة على إنقاذ الإنسانية من الويلات الكارثية، وأكدت المادة١/ ٣ على "احترام حقوق الإنسان والحريات للناس جميعاً". وفي ضوء هذا النص الصريح أصبحت الحماية الدولية لحقوق الإنسان تمثل أحد المبادئ الرئيسة فيه. لذلك، فإنّ تدخل الأمم المتحدة يستثنى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية من مبدأ الاختصاص الداخلي، لاسيما أنّ هذه المادة ٢/ ٧ قد استثنت إجراءات القمع التي تتخذ بواسطة مجلس الأمن تطبيقًا لأحكام الفصل السابع لحفظ السلم والأمن الدوليين[١٤].

أمام إشكالية التعارض بين التدخل الدولي لحماية حقوق الإنسان وقيد الاختصاص الداخلي للدول، فقد اعتبرت محكمة العدل الدولية في حكمها الصادر في ٥ شباط/ فبراير ١٩٧٠، في قضية Barcelona Traction أنّ حقوق الإنسان ذات طابع شامل وعالمي مُلزم وتندرج ضمن القواعد الآمرة التي تتجاوز الاختصاص الوطني[١٥].

[١٤] هنداوي، **التدخل الدولي الإنساني**، ص١٨٩.

[١٥] باسيل، **سيادة الدول**، ص١١٣-١١٤.

وهناك من يؤيد التدخل الإنساني مستندًا إلى مبدأ مسئولية الحماية الدولية الذي أقرّته الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥، الذي يقضي بأنه في حالة عجز الدولة أو عدم رغبتها في حماية رعاياها، فإنّه يتعين على المجتمع الدولي القيام بهذه المهمة، ولا تستطيع الدولة "محل التدخل" أن تتذرع أو تدفع بمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية أو مبدأ السيادة الوطنية.

وعليه، فإنّ تدخل الأمم المتحدة الإنساني يشكّل أحد الاستثناءات الجديدة لمبدأ عدم التدخل والتي فرضتها قواعد القانون الدولي المعاصر.

٣- تدخل الأمم المتحدة في شؤون الدول لاعتبارات إنسانية

بعد انتهاء الحرب الباردة، أصدر مجلس الأمن الدولي عدة قرارات تتعلق بالتدخل العسكري الإنساني، استنادًا إلى سلطاته المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق، في دول شهدت نزاعات مسلحة ونتج عنها تجاوزات وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والأقليات، كالعراق والصومال والكونغو وكوسوفو وهاييتي وتيمور الشرقية وكذلك التدخل العسكري في ليبيا تحت ذريعة حماية المدنيين. وسنتطرق لبعض منها دون حصرها.

أ- تدخل الأمم المتحدة الإنساني في شمال العراق

بعد اندلاع حركتا التمرد في شمال العراق من قبل الأكراد، وأخرى في الجنوب من قبل الشيعة عام ١٩٩١، مما دفع بالسلطات العراقية إلى القيام بعمليات قمع ضد الأكراد في الشمال (كردستان العراق) والشيعة في الجنوب (البصرة)، اعتُبرت في نظر المجتمع الدولي انتهاكات خطيرة في حق المدنيين، مما ترتب عنها نزوح أعداد كبيرة من اللاجئين إلى البلدان المجاورة، فأصدر مجلس الأمن القرار رقم ٦٨٨ بتاريخ ٥ نيسان/ أبريل١٩٩١، الهدف منه تقديم المساعدة الإنسانية إلى أكراد العراق، وقد أدان القرار أعمال القمع التي يتعرض لها السكان المدنيون في أجزاء كبيرة من العراق، معتبرًا أنّ هذا القمع قد شكل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين. كما طلب من العراق السماح بوصول المنظمات الإنسانية على الفور، إلى جميع من يحتاج المساعدة في كل أنحاء العراق ويوفر التسهيلات اللازمة لعملياتها[١٦].

[١٦] انظر، القرار الرقم ٦٨٨ الصادر عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٥ نيسان/ أبريل ١٩٩١.

وتُعدّ هذه المرة الأولى التي تصنّف فيها مأساة إنسانية على أنّها تهديد للسلم والأمن الدوليين، فقد اعتُبر القرار خطوة متقدمة في توسيع سلطات مجلس الأمن من خلال ربط انتهاكات حقوق الإنسان في الدولة مع تهديد السلم والمن الدوليين.

واستندت كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى القرار ٦٨٨ في تبرير العملية العسكرية التي قامت بها في شمال العراق التي أطلق عليها اسم عملية توفير الراحة من أجل حماية الأكراد. إلا أنّ القرار لم يتضمن أي تفويض لهذه الدول باستخدام القوة في أي جزء من الأراضي العراقية، كما أنّه لم يصدر طبقًا لأحكام الفصل السابع من الميثاق[١٧].

ب- التدخل الدولي الإنساني في الصومال

يُعدّ التدخل العسكري في الأزمة الصومالية نموذجًا هامًا لتقييم مشروعية التدخل في الشؤون الداخلية للدول لاعتبارات إنسانية دون موافقة الدولة المعنية، وذلك سواء بالنسبة لتدخل الأمم المتحدة، أو بالنسبة لبعض الدول التي تدخلت في الصومال تحت المظلة الأممية، لكن من دون أن ترتبط المنظمة بشكل مباشر وفعلي بذلك التدخل سواء من حيث قيادة عملية التدخل أو من حيث سير العمليات العسكرية والأهداف المحددة لها.

وبعد الإطاحة بحكومة سياد بري في أوائل١٩٩١، وما أعقبه من صراعات دامية بين عدد من الفصائل الصومالية، أهمها: مؤتمر الصومال الموحد بزعامة محمد فرح عيديد، والتحالف الوطني لإنقاذ الصومال بزعامة علي مهدي، وما نتج عنه من مجاعات كبيرة في بداية ١٩٩٢، أدت إلى نزوح وهروب كثير من الصوماليين كلاجئين إلى الدول المجاورة. كل ذلك دفع مجلس الأمن إلى الانعقاد وإصدار القرار ٧٣٣ بتاريخ ٢٣/ ١/ ١٩٩٢[١٨].

فتضمن القرار مجموعة من البنود التي تؤكد على ضرورة تقديم المساعدات الإنسانية الفورية من قبل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إلى الصوماليين مع تعيين منسق يشرف على توزيعها. غير أنّ هذا القرار لم يحقق الغايات التي شرع من أجلها، وهو ما

---

[١٧] موسى، **استخدم القوة في القانون الدولي المعاصر**، ص٣٨.

[١٨] معمر فيصل خولي، **الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١١) ط١، ص١٨١.

زاد حدة المآسي الإنسانية للسكان الصوماليين على نحو يهدد السلم والأمن الدوليين، مما دفع مجلس الأمن إلى إصدار القرار ٧٥١ المؤرخ في ٢٤ أبريل ١٩٩٢، يتضمن تشكيل قوة أمن تهدف إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى الصومال، وأتبعه بالقرار ٧٧٥ بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٩٩٢، الذي يؤكد فيه على ضرورة حماية ميناء مقديشو ومرافقة قوافل الإغاثة الإنسانية حتى وصول المساعدات الإنسانية إلى مراكز التوزيع وحمايتها[١٩].

إلا أنّ فشل قوات الأمم المتحدة في تحقيق أغراضها بسبب قلتها جعل الأمين العام يصرح أنّ هذه العمليات لم تفِ بأغراضها، فأجاز مجلس الأمن التدخل في الصومال بموجب القرار ٧٩٤ الصادر في ٣ كانون أول/ ديسمبر ١٩٩٤[٢٠]، حيث عبّر عن قلقه من حجم المأساة الإنسانية التي يعيشها الصومال التي تشكل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين، وقد قام بإرسال قوات عسكرية إلى الصومال لضمان وصول المساعدات الإنسانية في إطار عملية إعادة الأمل[٢١].

يتفق الفقه الدولي على أنّ مجلس الأمن تدخَّل بشكل متأخر في الصومال، بخلاف التدخل السريع في العراق، كما لم يقم المجلس بشكل مباشر بقيادة القوات الأممية بل عهد بها إلى الولايات المتحدة التي كانت تريد تأليف حكومة موالية لها، إضافة إلى أنّ مجلس الأمن لم يكن يشرف مباشرة على التدخل العسكري في الصومال فانحرفت به الولايات المتحدة لتحقيق أغراضها، وهو ما أثار التساؤل حول مدى التزام القوات الأممية بالقانون الدولي الإنساني. فبدلًا من توزيع المواد الغذائية وتحقيق المصالحة بين الأطراف المتنازعة، راحت تلاحق محمد فرح عيديد ومن أجل ذلك، ارتكبت جرائم ضد الإنسانية بحق الصوماليين، مما أدى إلى نزوح أعداد كبيرة منهم إلى البلدان المجاورة، نتيجة لتجاوز القوات الأممية أهدافها[٢٢].

---

[١٩] نفس المرجع، ص١٨٤.

[٢٠] قرار مجلس الأمن رقم ٧٩٤، بشأن الصومال الصادر بتاريخ ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢.

[٢١] تيسير إبراهيم أقديح، **التدخل الدولي الإنساني دراسة حالة ليبيا ٢٠١١**، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الإدارية والسياسية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٣، ص١١٩.

[٢٢] نفس المرجع، ص١٢٠.

٤- انتقائية التدخل الأممي الإنساني

إنّ أهم إشكال يطرحه التدخل الإنساني يكمن في عدم وجود إجماع عام حول الشروط الواجب توفرها للتدخل الدولي أو المانعة له، وهذا بدوره يفتح الباب واسعًا أمام احتمالات وجود شبهة التصرف وفقًا لمعايير مزدوجة، فالحرب الأهلية في الصومال والسودان استحقتا تدخلًا دوليًا، لكن الحرب الأهلية في رواندا لم تؤد إلى تدخل أممي يذكر، كما أنّ المدنيين في ليبيا استحقوا تدخلًا أمميًا سريعًا لحمايتهم، لكن المدنيين السوريين لم ينالوا الحماية ذاتها، برغم أنّ الانتهاكات واضحة في كلتا الحالتين، إن لم تكن الحالة السورية أكثر طلبًا وإلحاحًا للتدخل. ومن ثم تبدو الانتقائية أكثر وضحًا في تطبيق الأمم المتحدة لمبدأ التدخل الإنساني.

وفي ذات السياق، تستغل الدول الكبرى عملية التدخل الإنساني بشكل مسيّس وانتقائي، لحماية مصالحها القومية، فقد تقع انتهاكات لحقوق الإنسان بشكل صارخ ومنظم في دولة معينة، وترتكب جرائم دولية تسوغ تحريك المسؤولية الجنائية الدولية ضدها، لكن مصلحة الدول الكبرى تقتضي عدم إثارة القضية لتورط حلفائها في هذه الانتهاكات، وقد لا تكتفي بذلك، وإنّما تأخذ موقفًا لصالح الدولة التي تقوم بتلك الانتهاكات، وأحيانًا تلجأ إلى استخدام حق النقض لمنع صدور قرار بالإدانة من مجلس الأمن ضد الدولة المنتهكة لتلك الحقوق، وهو ما تجلى بوضوح في الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة بحق الشعب الفلسطيني، إذ لم تصدر أي إدانة دولية لها، وهو ما يعني أنّ الدول الكبرى تستخدم التدخل الإنساني وفقًا لمصالحها القومية ومصالح حلفائها، وضد الدول الضعيفة والأنظمة التي لا تتماشى واعتبارات سياساتها، وهو ما يشكل إساءة لقضايا حقوق الإنسان[٢٣].

وبرغم من الآثار السلبية لكثير من التدخلات الدولية، بيد أن الواقع يقول بأنّ بعض التدخلات الإنسانية للأمم المتحدة حققت نجاحات نسبية في بعض حالات حماية

[٢٣] حتحوت نورالدين، التدخل لأغراض إنسانية وإشكالية المشروعية، **مجلة الفكر**، العدد العاشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠٠٩، ص٣٠٩.

حقوق الإنسان وكانت لها آثار إيجابية، ولعبت دورًا في الحد من جرائم الأنظمة الدكتاتورية، ولولا هذه التدخلات ربما كانت الكارثة فادحة، وهو ما يمثل درسًا لتلك الأنظمة، كون التدخل الإنساني يمثل الحل والجزاء في الوقت نفسه، حل معاناة الشعوب المُضطهدة، والجزاء للأنظمة المستبدة في حق شعوبها.

٥- تجاوز الحق في التدخل الإنساني نحو مسؤولية الحماية

أعلن رئيس الوزراء الكندي الأسبق، جون كريتيان، في مؤتمر الألفية المنعقد في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، عن تأسيس "اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول" (ICISS)[٢٤]، مهمتها وضع أسس التدخل الدولي الإنساني، بهدف التوصل إلى توافق جديد في الآراء والممارسة العملية حول كيفية معالجة الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان[٢٥]. وقدمت اللجنة تقريرها (في كانون الأول/ ديسمبر٢٠٠١) الذي خلص إلى استبدال عبارة الحق في التدخل الإنساني الخشنة إلى "مسؤولية الحماية" التي يمكن أن تلقى قبولًا أكبر. ومن هنا كان أول ظهور لفكرة "مسؤولية الحماية" التي تعد تطورًا لمبدأ التدخل الإنساني.

أ- مستويات مسؤولية الحماية

تقوم مبدأ مسؤولية الحماية على ثلاثة مستويات، أولًا: وسع نطاق الجهات في هذا الإطار، حيث يركز التدخل الإنساني على الرد الدولي فقط، لكن الصياغة الجديدة وزعت المسؤولية، بتسليط الضوء على الدولة ذات السيادة نفسها ومسؤولياتها (فكرة السيادة باعتبارها مسؤولية) بمعنى أنه يقع على عاتق كل دولة المسؤولية الرئيسية عن حماية مواطنيها احترامًا لمبدأ السيادة. وثانيًا: الانتقال إلى مسؤولية المجتمع الدولي الأوسع،

---

[٢٤] يترأس اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول كل من وزير الخارجية الاسترالي الأسبق غاريت إيفانز والدبلوماسي الجزائري محمد سحنون.

[٢٥] إيف ماسينغهام، التدخل العسكري لأغراض إنسانية: هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية مشروعية استخدام القوة لأغراض إنسانية، **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، المجلد٩١، العدد٨٧٦، كانون الأول/ ديسمبر٢٠٠٩، ص١٦٠.

أي أنّه في حالة تعرض السكان لأي أذى خطير نتيجة لحرب داخلية أو عصيان أو قمع أو إخفاق الدولة أو كون الدولة المعنية غير راغبة أو غير قادرة على وقف الأذى أو تجنبه يتحمل المجتمع الدولي المسؤولية في حماية المدنيين، وبالتالي يتنحى مبدأ عدم التدخل لتحل محله المسؤولية الدولية عن الحماية. ثالثًا: وسعت نطاق الاستجابات المحتملة كثيرًا في حين يركز التدخل الإنساني على الرد العسكري المنفرد، بينما شملت مسؤولية الحماية عناصر متعددة، بما في ذلك الإجراءات الوقائية على المديين الطويل والقصير، والرد عندما تفشل الوقاية بإنهاء الأزمة التي تهدد السلم والأمن الدوليين، فقد يأذن مجلس الأمن للدول لأعضائه باتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية المدنيين وهي استخدام القوة المسلحة على ألا ينظر في الإجراء العسكري القسري إلا باعتباره ملاذًا أخيرًا مطلقًا بعد تلبية العديد من المعايير وإعادة البناء بعد الأزمة بغية تجنب التكرار[٢٦].

ب- شروط إجازة استخدام القوة العسكرية

قدمت اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول، الشروط التي ينبغي على مجلس الأمن أن يعتمدها رسميًا لإجازة استخدام القوة.

- **القضية العادلة:** إنّ الهدف الرئيس يكمن في الحماية الإنسانية، نتيجة خسائر في الأرواح على نطاق واسع، وهي نتيجة عمل متعمد من الدولة، أو عدم قدرتها على الفعل، سواء نفذ عن طريق القتل أو الإبعاد القسري أو أعمال الترهيب أو الاغتصاب.
- **السلطة المناسبة:** يجب أن يقوم التدخل الخارجي من طرف "سلطات مناسبة": مجلس الأمن والجمعية العامة والمنظمات الإقليمية، بعيدًا عن المصالح الضيقة لتدخل الدول منفردة.
- **النية السليمة:** إنّ القصد الرئيسي للتدخل، وقف المعاناة الإنسانية أو تفاديها، مهما كانت الدوافع الأخرى للدول المتدخلة.

---

[٢٦] غاريت إيفانز، محمد سحنون وديفيد ريف، "مسؤولية الحماية وأزمة العمل الإنساني، **دراسات عالمية**؛ (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٤)، ص١٥-١٦.

- **الملجأ الأخير:** إن التدخل العسكري لا يمكن تبريره إلا عندما تستنفد كل الخيارات غير العسكرية للحماية، وأن يتم الاقتناع بأنّ أسبابًا أقل جذرية لن تؤدي للنتيجة المطلوبة.
- **الوسائل المتناسبة:** بمعنى أن يكون حجم التدخل العسكري متسقًا مع هدفه المعلن، ويجب أن يكون الأثر على النظام السياسي للدولة المستهدفة مقصورًا لإنجاز الهدف من التدخل.
- **الاحتمالات المعقولة:** لا مبرر للتدخل العسكري إذا لم يحقق حماية فعلية، أو إذا كان من المرجح أن تكون عواقب التدخل أسوأ من عواقب عدم اتخاذ أي إجراء[٢٧].

بناءً على ذلك، جاءت هذه المعايير لتوجيه عمليات التدخل العسكري الإنساني، لتكون منسقة وذات مصداقية وقابلة للتنفيذ، بيد أنّ الواقع العملي أثبت أن تطبيق مبدأ "مسؤولية الحماية" يواجه عقبات كثيرة، ويرجع ذلك ربما إلى توازنات القوى بين الولايات المتحدة وروسيا، عندما رفضت كل من روسيا والصين تطبيق هذا المبدأ في سوريا، رغم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وعنف ودموية النظام السوري. وهناك من يرى أنّ العمليات العسكرية التي قادها حلف الأطلسي في ليبيا قد انحرفت عن مقتضيات القرار الأممي الهادف إلى حماية المدنيين بالدرجة الأساس إلى إسقاط نظام القذافي كأولوية، وهو السيناريو الذي لا تريد موسكو تكراره في الحالة السورية.

ثانيًا: التدخل الأممي الإنساني في ليبيا

أدى استخدام نظام القذافي للقوة المفرطة لقمع المتظاهرين أثناء الثورة الليبية، إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وهو ما حدا بالمجتمع الدولي ومن خلال الأمم المتحدة وعبر مجلس الأمن الدولي، مضطرًا لاتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين الليبيين من وحشية النظام، فأصدر القرارين ١٩٧٠ و١٩٧٣، ليشكلا مظلة شرعية للتدخل الدولي الإنساني في ليبيا.

---

[٢٧] وليد حسين فهمي، "الأمم المتحدة من التدخل الإنساني إلى مسؤولية الحماية"، **السياسة الدولية**، العدد١٧٠، (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧)، ص٣٤.

١- حيثيات التدخل الأممي في ليبيا

لم تكن ليبيا استثناء عن أحداث التغيير الثوري التي شهدتها المنطقة العربية، فقد كانت على موعد حينما بدأت الاحتجاجات الشعبية السلمية في السابع عشر من شباط/ فبراير٢٠١١، بعد أكثر من أربعة عقود من حكم القذافي الاستبدادي، للمطالبة بالحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. واجه نظام القذافي تلك الاحتجاجات بالقوة المسلحة، وأدى ذلك إلى وقوع انتهاكات جسيمة وخطيرة لحقوق الإنسان.

تلك الانتهاكات الواسعة في حق المدنيين أدت إلى صدور قرار مجلس الأمن الدولي ١٩٧٠، الصادر بتاريخ ٢٧ شباط/ فبراير٢٠١١، دعا فيه إلى الوقف الفوري للهجمات على المدنيين واتخاذ تدابير للاستجابة لتطلعات الشعب الليبي المشروعة، وقد تضمن القرار أيضًا فرض حظر للأسلحة، والتهديد بإحالة الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية[٢٨].

فعندما اتضح أنّ القذافي لم يكن يتجاهل ذلك القرار فحسب، وإنما يخطط أيضًا لشن هجوم عسكري كبير على مدينة بنغازي، أتبع مجلس الأمن الدولي ذلك بالقرار ١٩٧٣، الصادر بتاريخ ١٧ آذار/ مارس ٢٠١١، بعد أن احتكم المجلس إلى مبدأ "مسؤولية الحماية".

في إثر ذلك قامت الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي بالتدخل العسكري في ليبيا في آذار/ مارس٢٠١١، مبررة ذلك بأنّه يستند إلى الترخيص الممنوح لها من مجلس الأمن بموجب القرار ١٩٧٣، بالرغم من أنّ القرار لم يتضمن أي إشارة إلى تفوّض الحلف بالتدخل عسكريًا في ليبيا، باستثناء نصه على إنشاء منطقة حظر للطيران فوق الأجواء الليبية. ومع ذلك، فإنّ القرار ١٩٧٣، يجسد مسؤولية المجتمع الدولي في التدخل العسكري لحماية المدنيين، من خلال طلب جامعة الدول العربية من مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته في حماية المدنيين في ليبيا[٢٩].

---

[٢٨] انظر، قرار مجلس الأمن الدولي ١٩٧٠، الصادر بتاريخ ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١١.

[٢٩] انظر، قرار مجلس الأمن الدولي ١٩٧٣، الصادر بتاريخ ١٧ آذار/ مارس ٢٠١١.

في المقابل، لا يمكن أيضًا إغفال هواجس الدول الغربية، ومخاوفها مما يدور من حراك ثوري عميق في المنطقة محل هيمنتها واستغلالها، وما يمكن أن تكون له من تداعيات على مصالحها، وحرصها بأن تكون مثل تلك الثورات تحت طائلة تأثيرها، حتى لا تفقد السيطرة على مناطق امتيازاتها ونفوذها، وبالتالي لم يكن أمام الدول الغربية من خيار أمام الزخم الثوري الذي تمر به ليبيا والمنطقة، إلا أن تكون حاضرة في تأثيرها تحت أي مسمى، وما أقدمت عليه من تدخل ليس حبًّا في الحراك الثوري التحرري في ليبيا، بقدر ماهي مخاوف مستقبلية لتداعيات الثورة، ومحاولة ملئ فراغ ما بعد القذافي والتحكم بإيقاع المرحلة المقبلة واللعب بمتغيراتها.

٢- جدلية التدخل الدولي في ليبيا ومحاذيره

نالت قضية التدخل الدولي في ليبيا استنادًا إلى قرار مجلس الأمن ١٩٧٣، الصادر بتاريخ ١٧ آذار/ مارس ٢٠١١، اهتمامًا وجدلًا في نفس الوقت من قبل كثير من المهتمين والسياسيين ورجال القانون الدولي، حيث انقسم هؤلاء حول طبيعة التدخل بين مناصر ومعارض، وإن كانت الرؤى تلتقي عند أهمية البعد الإنساني في التدخل، فبين مؤيد يرى أنّ التدخل لحماية المدنيين من وحشية جرائم نظام القذافي في ضوء مبدأ الحماية هي أسمى وأرفع من مبدأ الدفاع عن فظاعات الاستبداد وكارثيته تحت مبدأ عدم التدخل، الذي يوفر حصانة وحماية تتنافى مع مبدأ الحماية الذي ما زالت شعوب دول العالم الثالث في أشد الحاجة إليه كي يقيها من طيش جرائم الأنظمة ذات الطابع التسلطي القمعي في حق شعوبها، ولا تعير للإنسان كرامته وحريته اعتبارًا يذكر.

وفي المقابل نجد المعارضين لمبدأ الحماية تحت مسوغات السيادة واستحقاقاتها في ضوء مبدأ عدم التدخل يمثل انتهاكًا لسيادة الدول، ونيلًا من استقلالها وهيبتها، وخطرًا كارثيًا على بنيتها الأمنية والسياسية والاجتماعية، وتتمترس في إطار رؤى لا تخدم سوى ديمومة الاستبداد ومنظومته، وهذا مأخذ أنصار التدخل والداعمين له من سياسيين وقانونيين. وأنّ دافع التدخل هو فقط مصالح الدول وتكريسها لواقع الهيمنة

والاستغلال، واعتبارات تفعيل الحمائية الإنسانية هي آخر من تحضر في أولويات التدخل الدولي[٣٠].

فإجراءات التدخل الأممي في ليبيا ومداها دفعت عددًا من النقاد، لاسيما فيما يتعلق بالتهم الموجهة لحلف شمال الأطلسي، بأنه تجاوز الخطوط المرسومة والمحددة لجوهر قرار مجلس الأمن ١٩٧٣/ ٢٠١١، الخاص بليبيا، أو على الأقل توسع نصه إلى حد انتهاك روحه، بحيث بدا في نظر بعض القانونيين والسياسيين كنوع من انتهاك السيادة الليبية، عندما منح نفسه إرادة إسقاط القذافي. فالتوسع في اجتهاد تطبيق القرار دخل في إطار جدلية مبدأ مسؤولية الحماية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الذي كان محل تحفظ بعض منتقدي ترجمة التدخل الدولي في ليبيا بذات الصورة، كما أنتج ردود فعل سلبية عن الجامعة العربية، بعد أن أيدت القرار بقوة في البداية، وعن العديد من البلدان التي لم تعارضه في الأول، ومنها روسيا والصين، عبر امتناعهما عن التصويت على القرار الخاص بليبيا.

ففي سياق جدل التدخل، طُرحت علامات استفهام عديدة في حينها من قبل كثير من المهتمين والسياسيين ورجال القانون الدولي، سواء على مستوى العمليات العسكرية أو إطاره القانوني والأخلاقي أو خلفياته الاستراتيجية. وتركزت تحديدًا حول تأخر قوات الحلف في الحسم العسكري سريعًا والقضاء على كتائب القذافي التي كانت متجهة نحو بنغازي، ومرد ذلك ربما يعود إلى سعي الحلف لإخضاع الثوار الليبيين، بعدما تبيّن أن هوية المكّون الرئيس للقوى الثورية هي قوى إسلامية، ووصمها بأنها متشددة، وذلك بحسب تقارير استخباراتية غربية، ناهيك عن رغبة الحلف في السيطرة على الثوار وجعلهم في حاجة دائمة ومستمرة للمساعدة، حتى يتم فرض الشروط عليهم أثناء الحرب وفي مرحلة ما بعد القذافي[٣١].

---

[٣٠] أقديح، **التدخل الدولي الإنساني**، ص١٤٠.

[٣١] يوسف محمد الصواني، **ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ص٢١٩.

٣- دوافع التدخل الأممي الإنساني في ليبيا

يرى بعض المراقبين أن التدخل لم يكن فقط يقتصر على الدافع الإنساني كما تم التسويق له، وإن كان أحد مبررات التدخل المعقولة، بل إنّ هناك دوافع أخرى غير إنسانية تخفي مصالح الكثير من الدول الغربية محل التأثير في الساحة الدولية، أهمها:

أ- الدوافع الاقتصادية

تمتلك ليبيا مخزونًا احتياطيًا مهمًا من النفط، وتفيد أحدث التقديرات المنشورة في ٢٠١٠، أنّ الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام تقدر بنحو ٤٦.٤ مليار برميل، وبلغ احتياطيات الغاز ١٧٧ تريليون قدم مكعب، كما تحتل ليبيا موقع استراتيجي يربط بين أجزاء هامة من أفريقيا شمال الصحراء وجنوبها. لذلك، فهي محل اهتمام القوى الغربية وتحديدًا الأوروبية منها.

ولما كانت ليبيا ساحة اقتصادية مقفلة على بعض الدول الكبرى وتحديدًا الصين وروسيا، فقد ألّبت نقمة بعض الدول الغربية خصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا على نظام القذافي، ورأت في الثورة الليبية فرصة مواتية للتخلص من نظامه المزعج، والتي تعتقد بأنه كان سببًا رئيسًا في حرمانها من مزايا اقتصادية واستثمارية مهمة في ليبيا[٣٢]. لذلك، فالمصالح الاقتصادية والاستراتيجية كان لها أثر كبير في سرعة التدخل وفاعليته تحت المسمى الإنساني، وهذه المصالح تتضمن في المقام الأول التخلص من الإرباك الذي سبب صداعًا لفرنسا والولايات المتحدة وقوى طامحة أخرى، خاصة بعد أن أطلق القذافي سياساته وأنشطته الاقتصادية والاستثمارية في القارة الأفريقية المناوئة للنفوذ الأمريكي والفرنسي، عبر مشاريع ومنح ومساعدات قدمها لأنظمة ودول فقيرة، للحد من الاعتماد عليها، مقابل الدور المتنامي للصين خصوصًا في المجال الاقتصادي والاستثماري، إذ عجزت الشركات الغربية الكبرى عن منافسة مثيلاتها

---

[٣٢] محمد عبدالحفيظ الشيخ، أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية؛ ليبيا وسورية نموذجاً، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد٤٣-٤٤، خريف ٢٠١٤، ص١٣٥.

الصينية التي تقدم قروضًا ومنحًا للدول الأفريقية، لمساعدتها على استثمار ثرواتها، بما يحقق منفعة متبادلة للطرفين، بعد أن كانت تلك الشركات تتعامل مع بلدان أفريقيا كمصدر للمواد الخام وسوقًا لتصريف منتجاتها الصناعية[٣٣].

ب- الدوافع السياسية

ثمة أبعاد متعلقة بسياسات نظام القذافي تجاه كثير من القضايا الداخلية في ليبيا ومحيطها الإقليمي، وممارساته السياسية في كثير من مناطق العالم كانت محل حسابات الدول محل التدخل، حيث إن منظومة استحقاقات غربية تجاه نظام القذافي كانت حاضرة في أجندة اللاعبين الغربيين وتحديدًا الأوروبيين. وأن حصادًا مرّا كان يجب على نظام القذافي دفع فاتورته من حساب ثروة الشعب الليبي لنهم الأطماع الغربية. وبما أنّ التدخل الدولي كان يخفي الاهتمام الاقتصادي في سياسته العلنية لعمليته العسكرية، لكن الغرف المغلقة كانت كفيلة بفهم أبعاد التدخل الحقيقية، حيث كانت وعود التدخل لترجيح كفة الثورة تسيل لعاب الفاعل الغربي وتحديدًا الفرنسي[٣٤]. مسلمًا به، أن البعد السياسي كان أحد الدوافع المهمة في التدخل الدولي، الذي يكّن مخزونًا كبير من العداء لنظام متسلط على شعبه، ومزعج في نفس الوقت للمصالح الغربية أمنيًا ولو في مرحلة سابقة قبل أن يتصالح القذافي مع الغرب في صفقة لوكربي الشهيرة، والتنازل عن برنامج أسلحة الدمار الذي كان في بدايته، مقابل أن ينجو بجلد زعامته.

لقد انتهج القذافي تجاه الدول الغربية سياسات عدائية كانت دافعًا مشجعًا ومحفزًا لتدخلها في ليبيا وانتهزت فرصة التدخل الإنساني للتخلص من نظام مغامر وغير مستقر في محدداته السياسية، وحتى تكون قريبة من معادلة التفاعل السياسي، ومحاولة صياغة النظام السياسي الجديد في ليبيا، وذلك للحفاظ على مكاسبها الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية، من خلال التحكم في قنوات اتخاذ القرار، كي تكون أكثر تأثيرًا ونفوذًا خدمة لمصالحها[٣٥].

---

[٣٣] نفس المرجع، ص١٤١.

[٣٤] الشيخ، أبعاد التدخل الإنساني، ص١٣١.

[٣٥] نفس المرجع، ص١٣٤-١٣٦.

ج- الدوافع الأمنية

ملفات الأمن العديدة كالهجرة غير الشرعية، وانتشار العنف، وفوضى السلاح والاتجار به، وتهريب المخدرات، هذه الملفات جميعها ربما كانت حاضرة في أجندة التدخل، للحيلولة دون تفاقمها بشكل يهدد المنظومة الأمنية والتنموية للبلدان الأوروبية، وأنّ من شأن انهيار الوضع في ليبيا أن يفتح باب المخاطر على مصراعيها، وهو ما يقلق صانع القرار الأوروبي الذي لم يكن أمامه إلا أن يتخذ قرار التدخل منفردًا وسريعًا حتى قبل شرعنته في المنظومة الأممية.

وتركز الدول الغربية على المشكلات الأمنية، خصوصًا ما يتعلق بقضايا الهجرة غير الشرعية وكيفية التعامل معها، وذلك بعد تحولها من قضايا اقتصادية في الماضي إلى قضايا أمنية وسياسية في المقام الأول في الآونة الأخيرة. فمشكلة تدفق المهاجرين غير الشرعيين، وهاجس الحد منها ضرورة ملحة تضع الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي أمام إيجاد حلول لبعض الأزمات التي تعاني منها بعض دول القارة الأوروبية[٣٦].

لقد بات استهداف منابع النفط والغاز، ضمن استراتيجية بعض الجماعات المتطرفة التي تهدد المصالح الأمريكية والأوروبية خاصة في دول شمال أفريقيا. وبخاصة أنه بات يستهدف المنشآت النفطية في البلدان المنتجة وأساس الصناعة في البلدان الأوروبية. وما يشكله من هاجس لدى الدول المستهلكة عمومًا، وقد نشأ هذا الهاجس بالنظر إلى طبيعة الطلب على الطاقة من ناحية، وحالة الأمن والاستقرار في الدول المنتجة لها من ناحية أخرى، إذ إنّ الجزء الأكبر من مصادر النفط والغاز يقع في مناطق غير مستقرة ومضطربة، ومنها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٤- تداعيات التدخل الدولي في ليبيا وآثاره المستقبلية

واجهت العمليات العسكرية لحلف شمال الأطلسي في ليبيا انتقادات قوية من روسيا والصين وبعض الدول النامية التي قالت: إن حملة الحلف وفق الكثير من المراقبين تجاوزت

---

[٣٦] عبدالواحد أكمير، الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط، **المستقبل العربي**، العدد٤٣٣، آذار/ مارس ٢٠١٥، ص٣١.

روح القرار الأممي، خصوصًا عندما تبيّن بسرعة أنّ قوات الحلف لن ترضى بأقل من تغيير النظام والقيام بكل ما يلزم لتحقيق ذلك. ناهيك عن قصف مواقع مدنية ومقرات حكومية لا تتسم بأهمية عسكرية واضحة، وهو ما أدى إلى سقوط ضحايا، وهذا ما يتنافى مع مقتضيات القرار القاضي بحماية المدنيين، وأكثر من ذلك تقديم الدعم للثوار بكل أنواع الأسلحة إلى حد انتهاك بعض الدول كفرنسا وقطر حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن. إن سقوط نظام القذافي بتلك الصورة السريعة التي بدت مثّل نجاحًا غير مسبوق للحلف، لاسيما مع التجارب السلبية للتدخل الدولي، خصوصًا تجربتي أفغانستان ٢٠٠١، والعراق ٢٠٠٣، وتداعياتهما التي لم تنته بعد، بما قد يكّرس وجود الحلف في المنطقة[٣٧].

وبالقدر الذي كان فيه التدخل الدولي في ليبيا حاسمًا في الانتصار على نظام القذافي، فإنّه أفرز تداعيات سلبية خطيرة، انعكست آثارها على البلاد والمجتمع في فترة ما بعد سقوط النظام والسعي إلى إقامة النظام السياسي الجديد. لقد أدى التدخل العسكري مدعومًا بالمال والسلاح من بعض بلدان الخليج- قطر والإمارات في المقام الأول- إلى تعميق الاعتبارات والاختلافات القبلية والجهوية وتوظيفها بشكل سلبي من ناحية، وتحويل ليبيا إلى منطقة لممارسة النفوذ الأجنبي من ناحية ثانية، الأمر الذي رسّخ الانقسام، وأوجد واقعًا جديدًا على الأرض. بمعنى أوضح إنّ التدخل الخارجي الذي ساهم بل وسرّع في إسقاط نظام القذافي هو نفسه الذي انقلب على مكتسبات الثورة، ولكن بطريقة غير مباشرة، أي أنه نفذ أجندته الانقلابية بأياد عربية وداخلية، ليربأ الغرب وتحديدًا الولايات المتحدة بنفسه عن الظهور بوجهه الانقلابي القبيح ضد إرادة الشعب الليبي، انطلاقًا من مصالح الغرب المرتبطة بالاستبداد وحساسيتها من أي عملية ديمقراطية تفضي إلى مؤسسات قد تشكل خطرًا على أطماعها. وهذا بدوره فتح الباب على مصراعيه لنمو وانتشار جماعات العنف والسلاح التي ساهمت في تلغيم الساحة الأمنية الليبية، حيث وجدت فيها التنظيمات المتطرفة بيئة مناسبة ومرتعًا خصبًا لممارسة أنشطتها الإرهابية.

---

[٣٧]. خالد حنفي علي، "سقوط الجماهيرية": من يحكم ليبيا بعد القذافي؟ **مجلة السياسة الدولية**، العدد١٨٦، أكتوبر٢٠١١، ص١٤٢.

وفي تقييم لهذا التدخل استطاع حلف شمال الأطلسي تحسين صورته أمام شعوب المنطقة، وإزالة المخاوف التي دائمًا كانت تحيط بالتدخل الدولي الإنساني. ففي ليبيا، كانت مهمة الحلف محددة، واختصاصاته واضحة، وأُعدت لذلك استراتيجية فعالة، غير أن سيومان ميلن المحرر في صحيفة الغارديان، طرح رؤية مغايرة بقوله: "إذا كان هدف حلف الأطلسي هو التدخل لحماية المدنيين في ليبيا، فإنّه يرى أن مهمته باءت بالفشل، فقد أدى التدخل إلى انتشار مخيف للسلاح والمليشيات المسلحة المتنافسة والمتحاربة بوسائل مختلفة. وهو ما أدى إلى إطالة أمد الصراع وتضاعف عدد الضحايا عشرات مرات وتعرض العديد من المدنيين للتعذيب والقتل من قبل ميليشيات مسلحة، بمساندة غربية ليقود في النهاية إلى تكريس انتهاكات حقوق الإنسان والمعاناة الإنسانية في ليبيا. فضلًا عن أن طريقة قتل القذافي تعد جريمة حرب حتى وإن كانت انتقامًا من استبداده"[٣٨].

لا شك أنّ التأثيرات في الأوضاع الداخلية في ليبيا ألقت بظلالها على دول الجوار، سواء على المستوى الأمني أو الاقتصادي أو الاجتماعي، بسبب ضعف الدولة الليبية وعدم قدرتها على ضبط الحدود، وهذا بدوره سهل عملية تهريب السلاح والمخدرات والمهاجرين غير الشرعيين وتهريب بعض الأفراد المطلوبين أمنيًا، مما شكل عامل تهديد لاستقرار لدول المنطقة ككل، كما هي الحال في سيناء المصرية وفي منطقة الشعانبي على الحدود بين الجزائر وتونس، وفي بلدان منطقة الساحل الأفريقي، لأنّ التهريب والإرهاب مرتبطان.

فضلًا عن أنّ التدخل العسكري شجع على المزيد من توريد الأسلحة، التي تصل حسب تقديرات الأمم المتحدة إلى ما بين ٢٢ و ٢٨ مليون قطعة سلاح ووجود أكثر من عشرة آلاف تاجر سلاح في ليبيا ما ينذر بتحول البلد إلى مركز إقليمي لتجارة السلاح. هذه التجارة غير الشرعية للسلاح أفضت إلى تأثيرات قبلية واجتماعية كبيرة، وزاد من حدة الصراعات بين القيادات العسكرية.

فالتحدي الأمني الأخطر يتمثل بكون ليبيا أصبحت مصدر قلق إقليمي ودولي وملجأ

---

[٣٨] توبي مانهير، الربيع العربي: التمرد، والثورة، والنظام العالمي الجديد، **مجلة السياسة الدولية**، العدد١٩١، يناير ٢٠١٣، ص١٥٥.

للعديد من المتشددين الذين يقاتلون في مختلف بؤر التوتر في أفريقيا والعراق وسورية، خصوصًا بعد الهزائم التي تكبدها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في سوريا والعراق في وجه التحالف الدولي، قد يدفع بعض قادة التنظيم إلى الانتقال إلى ليبيا، مما أصبح ينذر بتحول ليبيا إلى قاعدة لانطلاق العمليات الإرهابية ضد دول الجوار والمنطقة ككل[٣٩].

الخاتمة

من خلال البحث في متغيرات هذه الدراسة يتضح أن المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه التدخل الإنساني هو استخدام القوة العسكرية بهدف حماية حقوق الإنسان ومنع حدوث انتهاكات جسيمة وصارخة لهذه الحقوق، وقد تطور التدخل الإنساني وازدادت شدة تطبيقاته بعد نهاية الحرب الباردة، بسبب تغير طبيعة النزاعات التي حصلت في العالم، إذ لم تعد النزاعات الدولية وحدها تمثل مصدر التهديد الحقيقي للنظام الدولي، وإنّما أصبح التهديد يأتي من النزاعات المسلحة داخل الدول، وما ينجم عنها من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، مما يستوجب تدخلًا عسكريًا لوقف تلك الانتهاكات، حيث لم تعد هذه القضايا والمشكلات مقصورة على النظام الداخلي للدولة، بل تم التأكيد على عالميتها وربطها بالسلم والأمن الدوليين، فالدولة طالما لا تستطيع أو ترغب في حماية مواطنيها فمن حق المجتمع الدولي تفعيل مسؤولية الحماية والتدخل الإنساني، مما أوجد مبررًا للتدخل الإنساني تحت ذرائع حماية حقوق الإنسان، وبدا التدخل يأخذ الشكل الجماعي من خلال مجلس الأمن الدولي.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- إنّ التدخل الإنساني يعدّ هدفًا نبيلًا عادلًا وساميًا في الوقت ذاته، لكن المؤسف أنه يخضع لاعتبارات سياسية شديدة الانتقائية. جاء التدخل الدولي السريع في ليبيا مقارنة ببعض الدول التي أصبحت مسرحًا للانتهاكات ولم تحرك الأمم

---

[٣٩]. تقرير أمريكي: قادة من داعش ينتقلون إلى ليبيا، **بوابة أفريقيا الإخبارية**، ٣ آذار/ مارس٢٠١٥.
http://www.afrigatenews.net/content/

المتحدة فيها ساكنًا وأقرب مثال على ذلك الفضائع الجماعية التي يرتكبها نظام بشار الأسد في سوريا. فالتدخل الإنساني لا يتم وفقًا لمعايير واضحة ومحددة، وإنما يتم وفقًا لتركيبة وآلية عمل مجلس الأمن التي تعكس على الدوام ميزان القوى الدولي، وتعكس مصالح الدول الخمس دائمة العضوية في المجلس الذي غالبًا ما يصدر قراراته بطريقة انتقائية تراعي مصالح الدول الكبرى.

٢- للدول الكبرى إيجابيات وسلبيات لكن تدخلاتها الإنسانية في بعض الحالات كان جد إيجابية ولعبت دورًا في الحد من جرائم الأنظمة المستبدة ولولا هذه التدخلات كانت الكارثة فادحة.

٣- كان التدخل في ليبيا تحت المسوغات الإنسانية والمسؤولية الأخلاقية للمجتمع الدولي، غير أنّ الدوافع الاستراتيجية والأهمية الاقتصادية والجيوسياسية لليبيا كان لها أثر كبير في الدفع بالعملية العسكرية للولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا في ليبيا. هذا إلى جانب العوامل القانونية التي فتحت المجال أمام هذه العملية متمثلة في قرار مجلس الأمن الدولي ١٩٧٣، لسنة ٢٠١١. أي أنّ الدافع الإنساني ليس هو الهدف العام للتدخل الدولي الإنساني وإنّما هو ستار تُخفي وراءه الدول القوية مصالحها وأهدافها الأساسية. فالتدخلات في الأخير هي حاصل مصالح أكثر من كونها أعمال إنسانية، إذ ليس في قاموس السياسة الخارجية ثمة أعمال خيرية محضة.

٤- إن التدخل وإن كان مشروعًا بالنظر إلى أهدافه المُعلنة، وعدم استخدام الفيتو من إحدى الدول الدائمة في مجلس الأمن، سوى أنّ هذه المشروعية اصطدمت بواقع الممارسة العملية، فقد تبيَّن أنّ عملية تدخل حلف الأطلسي في ليبيا، قد انحرفت عن مقتضيات القرار الأممي الهادف إلى حماية المدنيين بالدرجة الأساس إلى إسقاط نظام القذافي كأولوية.

٥- وكما هي مسلّمة علمية بأنّ أي تدخل دولي في أي مكان له آثار وتداعيات إيجابية وسلبية، بيد أنّ واقع ليبيا يقول بأنّ ذلك التدخل كانت له بعض الآثار

الإيجابية، وكثيرًا من الآثار السلبية، إذ فتح الساحة الداخلية الليبية على تأثيرات عميقة أتت على بنية الدولة الأمنية والسياسية والتنموية بمقتل، فتجارب التدخل غالبًا لا تنتج بيئة دولية أمنة بل خلقت تداعيات سلبية على السلم والأمن الدوليين، فقد أحدث التدخل الإنساني في ليبيا حالة من عدم الاستقرار الداخلي من انتشار رهيب للسلاح والمليشيات المسلحة، ووجدت فيه الجماعات المتطرفة بيئة مناسبة ومرتعًا لممارسة أنشطتها الإرهابية وبما يهدد الأمن الإقليمي والعالمي بدرجة غير مسبوقة.

٦- من ثم يظهر أنّ التدخل الأممي في ليبيا لم يحقق الأهداف المرجوة منه، إذ لم يرتبط التدخل بجهود إعادة بناء الدولة الليبية، وإعادة الإعمار، فأي تدخل ناجع ينبغي أن يمر عبر بناء دولة موحدة قادرة على المحافظة على الاستقرار الأمني والمجتمعي، بينما لا زالت ليبيا حتى اللحظة تعاني من الانقسام السياسي والمجتمعي، وفوضى أمنية من انتشار رهيب للسلاح والمليشيات والتطرف والإرهاب.

٧- وأمام التدخل الخارجي السلبي ومآلاته الكارثية على بنية الاستقرار والأمن في ليبيا، ومعاناة البلد على كل المستويات أصبح لزامًا على منظومة العمل السياسي أن تفطن إلى مزايا ودوافع التقارب الداخلي لتفويت سطوة التأثير السلبي الخارجي على الساحة الليبية بكل أبعادها، فمن شأن تقارب حقيقي على مائدة حوار تأخذ في حساباتها مصالح أطراف الحياة السياسية الليبية على قاعدة الثقة والشراكة أن تنأى بليبيا بعيدًا عن التأثيرات الخارجية السلبية التي تفت في الجسد السياسي الليبي وتمزقه في سبيل تقرير حساباتها الخاصة.

المصادر و المراجع

أولًا: الكتب

١-باسيل، باسيل يوسف، سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠١.

٢-حسان، حسام حسن، التدخل الدولي الإنساني في القانون الدولي المعاصر، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤.

٣-الخولي، معمر فيصل، الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني، القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١١.

٤-الراوندوزي، عثمان علي، مبدأ عدم التدخل والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، القاهرة، دار الكتب القانونية، ٢٠١٠.

٥-الصواني، يوسف محمد، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣.

٦- عبدالرحمن، محمد يعقوب، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٤.

٧- ليتيم، فتيحة، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١.

٨- المحمد، عماد الدين عطا الله، التدخل الإنساني في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولي العام، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٧.

٩- منصر، جمال، التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٢.

١٠- موسى، محمد خليل، استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.

١١- هنداوي، حسام أحمد، التدخل الدولي الإنساني: دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٧.

ثانيًا: الدوريات

١- أكمير، عبدالواحد، الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط،

المستقبل العربي، العدد٤٣٣، آذار/ مارس ٢٠١٥.
٢- إيفانز، غاريت سحنون محمد وديفيد ريف، "مسؤولية الحماية وأزمة العمل الإنساني، دراسات عالمية؛ أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٤.
٣- الشيخ، محمد عبدالحفيظ، أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية؛ ليبيا وسورية نموذجاً، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد٤٣-٤٤، خريف ٢٠١٤.
٤- الصواني، يوسف، الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، المستقبل العربي، السنة ٣٧، العدد٤٣١، كانون الثاني/ يناير.٢٠١٥
٥- فهمي، وليد حسين، "الأمم المتحدة من التدخل الإنساني إلى مسؤولية الحماية"، السياسة الدولية، العدد١٧٠، تشرين الأول/ أكتوبر .٢٠٠٧
٦- ماسينغهام، التدخل العسكري لأغراض إنسانية: هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية مشروعية استخدام القوة لأغراض إنسانية، المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد٩١، العدد٨٧٦، كانون الأول/ ديسمبر.٢٠٠٩
٧- نور الدين، حتحوت، التدخل لأغراض إنسانية وإشكالية المشروعية، مجلة الفكر، العدد العاشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠٠٩.

ثالثًا: القرارات

قرار مجلس الأمن الدولي ١٩٧٠، الصادر بتاريخ ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١١.
قرار مجلس الأمن الدولي ١٩٧٣، الصادر بتاريخ ١٧ آذار/ مارس ٢٠١١.

مقابلة العدد

في مقابلة مع المفكر المصري فهمي هويدي*

النخب في العالم العربي، الواقع والمطلوب

يُعدّ الأستاذ فهمي هويدي من أبرز المفكرين المصريين المستقلين، وهو من الأصوات القليلة في المنطقة العربية التي بقيت تُعبّر عن آرائها على نحو نزيه بعيداً عن أجواء التحيّز والاستقطاب التي تشهدها منطقتنا. وعلى هامش مشاركته في نشاط ثقافي لمركز دراسات الشرق الأوسط في عمّان، كان لأسرة تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية هذا اللقاء معه حول النخب في العالم العربي، واقعها وما هو المطلوب منها.

التحرير: لدينا سؤال يتعلق بمفهوم النخب في حالته وتطبيقه على العالم العربي؛ حيث يرى بعض الباحثين صعوبة تطبيق مفهوم النخب المتعارف عليه في الغرب مثلاً على الحالة العربية أو حالة دولة عربية ما، ويرى هؤلاء الباحثون أن النخب في مصر مثلاً ارتبطت في السلطة منذ عهد محمد علي، الأمر الذي أفقد هذه النخب نوعاً من الاستقلالية عن السلطة، ما رأيك في هذا الطرح؟

أ. فهمي هويدي

الفكرة ليست ببعيدة، ولكن دعنا نقل إن التطور الحاصل في وسائل الإعلام والاتصال جعل مفهوم النخب يتآكل، فمحمد علي في ذلك الوقت هو الذي سمح بإصدار مجلة "الوقائع" المصرية التي كانت أول مجلة تقريباً في مصر، كما أن الخلفاء والسلاطين في العهود السابقة كانوا هم الذين يجمعون الشعراء والكتاب.

ولتحديد التعريف الحقيقي للنخب، أقول: هي العناصر الثقافية التي تعبّر عن ضمير المجتمع وأشواقه بزادها وتحصيلها العلمي والمعرفي والثقافي... إلى آخره. ولكن الآن حصل تلاعب في هذا المفهوم بحيث إن وسائل الاتصال سمحت بتزوير النخب، من

* أجرى هذه المقابلة مدير تحرير المجلة د. عبد الحميد الكيالي.

حيث حجب جزء منها، وتصدير نماذج من الناس لا تعبّر عن رؤية المجتمع ولا ضميره، لكنها تعبّر عن إملاءات السلطة، وبسبب وسائل الإعلام والتلفزيون يكتسب هؤلاء الناس شعبية ويتحوّلون إلى نخب، بينما كان الشخص في السابق يمكث ٢٠-٣٠ عاماً ينهل من العلم والمعرفة والثقافة، كما يحفر الصخر بأظافره حتى يكون له حضور في المجتمع، في حين أنه لو ظهر هذه الأيام على التلفاز لمدة أسبوعين فسيتم حلّ الأمر باعتباره واحداً من النخب.

ومن جانب آخر، أصبح تعريف النخب متأثراً جداً بأجواء الحرية والديمقراطية الموجودة في كل مجتمع، وبسبب وجود أزمة حرية وديمقراطية وأزمة استبداد في العالم العربي، فمثلاً حدث في مصر مؤخراً أن تم تحديد خمسين اسماً للإفتاء في دور الإفتاء، ما معنى هذا؟ إنه يعني أن هؤلاء مرضي عنهم، فهم الذين يستطيعون أن ينقلوا للناس ويُظهِروا أمام الناس ما تريده السلطة. لكني أرى ذلك وسيلة فجّة، في حين يُسمح لبعض الناس بالظهور على التلفاز والبعض الآخر غير مسموح لهم ذلك، ألا يحتاج هذا فتوى!!

وفي هذا السياق، أذكر في قصة أخرى أننا خرجنا مع مجموعة من الصحفيين في رحلة، وكان معنا أحد مقدّمي البرامج التلفزيونية، وهو شخص معروف، وكنّا نعدّه صحفيًّا متواضعًا، ونظن أننا أشخاص لنا وزننا، غير أننا عندما كنّا نزور بعض الأماكن كان لا يلتفت إلينا أحد، بينما يلفت الناس إلى هذا النجم التلفزيوني.

هذا نموذج بسيط؛ حيث أدّت كثرة الظهور إلى كثرة الانتشار والإبهار القائم في التلفاز، والجمهور للأسف ساعدهم على تصديق هذا الكلام، بينما نحن نكتب ونركّز في الكتابة ولا يلتفت إلينا أحد. فمناخ الحرية إذن هو القضية، والبيئة الوحيدة التي تكفل ظهور شريحة يمكن أن تنسب إلى النخب، والنخب لا تستمد شرعيتها فقط من معارفها ولكن من ولائها للمجتمع ومن تعبيرها عن ضمير هذا المجتمع، ويوم يخدش هذا المفهوم تتحول إلى أبواق، وإن ساهمت وسائل الاتصال في تقديمها كنخب.

التحرير: الحديث عن أجواء الحرية والديمقراطية وعلاقتها بمفهوم النخب يدفعنا للحديث عن العلاقة بين النخب السياسية والسلطات الحاكمة، حيث يرتبط موضوع الحرية والديمقراطية أكثر بالسلطة الحاكمة، وهو موضوع سياسي في الأصل، فكيف ترون الفكر السياسي العربي الحالي سواءً فيما يتعلق بالنخب السياسية أو السلطات الحاكمة؟

أ. فهمي هويدي

إذا انطقلنا من التعريف الذي تحدثّنا عنه في غياب الديمقراطية عن العالم العربي فقد حدثت مشكلة في هذا القطاع وأفسدت العلاقة تماماً، ويمكن أن تلاحظ أن الصراعات القائمة هي صراعات في شاشات التلفزة وفي الفضاء، فأنت تتابع دولة عربية ما تحارب عبر قنواتها وشاشاتها دولة إيران مثلاً، وتشاهد قناة عربية ترد على دولة ما عبر تغطياتها الإخبارية التلفزيونية، وهذا التطور سلّح السلطات القائمة الاستبدادية بأدوات جديدة حتى أصبحت تبسط سلطاتها وتروّج لمقولاتها، وبالتالي أصبح جزء من هذه النخب المصطنعة أبواقاً إعلامية تعتمد عليها الدول، فتعبّر عنها وعن سياساتها وأنظمتها لا عن المجتمع والأمة.

التحرير: بهذا المفهوم، هل ترى بأن هناك ما يجمع النخب مع السلطات الحاكمة؟ أم إن ما يفرّقها أكثر مما يجمعها؟

أ. فهمي هويدي

النخب التي تنقل رأي الأنظمة الحاكمة أو تعبّر عنها أو تسوّق لها هي محل الترحيب للأسف، وهذا ما أفسد قطاعاً كبيراً من النُخب، وهذا ما يتوقف عليه تعريف النخب وتحديد طبيعتها ودورها الذي يعبّر عن ضمير المجتمع، ولكن يبدو أنّ بينها وبين السلطات الحاكمة علاقة متوترة دائمة؛ ما يعني أن المسألة متوقفة على ما تختاره النخب ورجالها: هل يختارون أن يكونوا أبواقاً للسلطة؟ أم يختارون الاستقلال عن السلطة والتعبير عن ضمير المجتمع؟

التحرير: وفي هذا السياق، كيف تنظرون إلى المجتمعات العربية من هذه الزاوية، وما دوركم تجاه ذلك؟

أ. فهمي هويدي

المشكلة أن هؤلاء الأخيرين محجوبون أكثر، وفرصهم أقل في بلادنا، ومن جانبي شخصياً فأنا ممنوع من الظهور على التلفاز منذ أربعين عاماً، وليس عندي مشكلة في ذلك، مع أنّي لا أعدّ نفسي من النخب وأعبّر عن رأي مستقل، ولكن هذا غير مرحّب به أيضاً للأسف، كما أنّي متوقف عن الكتابة منذ ستة أشهر، ولم ينشر لي حرف، ولست غاضباً من هذا، وأعلم أنه حتى يكون لك حضور فلا بدّ أن تدفع ثمناً، وهذا الثمن إما أن يكون من استقلالك، أو من تخلّيك عن موقفك التاريخي.

التحرير: كيف أثرت ثورات الربيع العربي على الفكر السياسي العربي؟ على النخب السياسية والسلطات الحاكمة برأيك؟

أ. فهمي هويدي

إن أهم ما في الربيع العربي أنه كشف عن حجم الرغبة العارمة لدى الجماهير العريضة في التغيير وفي استرداد حضورها ودورها، وقد أثار هدفها هذا قطاعات عريضة من القوى التقليدية والثورة المضادة... إلخ.

ولهذا، كان تغييب الديمقراطية في العالم العربي مطلوباً ولا زال، وهناك أنظمة كثيرة في العالم العربي تقتات على هذه المائدة التي تُغيَّب عنها الديمقراطية، وحينما جاء الربيع العربي استنفر كل هذه القوى، وحدثت مشكلة في هذه النقطة تتمثل في أنه عندما رُفع الغطاء وعبّرت الجماهير عن رغبتها في التعبير عن نفسها وإثبات حضورها استدعى هذا الوضع القوى الإسلامية إلى الساحة وحصلت انتخابات ففازوا فيها في مصر وتونس واليمن وكان حضورهم قوياً.

وفي الجهة المقابلة كانت ثمة قوى تقليدية، أضيف لها المثقفون المخاصمون للتوجه الإسلامي من قوميين وناصريين ويساريين ومستقلّين، وقد انحاز هؤلاء جميعاً للسلطات،

ولا أريد هنا أن أقول أنهم تواطأوا معها، ولكنهم ساندوها إلى حدّ أنهم تصوّروا أنهم بهذا يقطعون الطريق على تقدّم الإسلاميين، ونسوا أن هذا سيؤدي إلى استمرار الاستبداد وعودة النظم القديمة إلى ما كانت عليه، وهذا ما حصل في التجربة المصرية على سبيل المثال، بمعنى أن النخب التي كانت تقف في صف المجتمع ارتضت لنفسها بعد الربيع العربي أن تنحاز إلى موقف السلطة والأنظمة القديمة لكي تصفّي حساباتها مع التيار الإسلامي، في حين فاتهم أن هذا ثمرة من ثمار الديمقراطية، ولكنّ تصفية الحساب أدّت إلى عودة الأنظمة الاستبدادية مرّة أخرى.

التحرير: هذا يدفعنا إلى سؤال يتعلق بالجماعة الوطنية؛ كيف أثّر اصطفاف النخب بهذه الصورة وعلاقتها مع السلطات الحاكمة على الجماعة الوطنية وتشكيلها في الدول العربية؟

أ. فهمي هويدي

أولاً كان استخدام مصطلح الجماعة الوطنية قليلاً في العالم العربي، وأظن أن أحد الذين استخدموه كثيراً في مصر كان المستشار طارق البشري، ومن المصادفات أنه قبل فترة عُقد لقاء مع المستشار طارق فقال: هل يندم الشخص أنه بقي يدافع عن الجماعة الوطنية أربعين عاماً!

أعتقد أنه لم تعد هناك جماعة وطنية في هذا الوقت، وقد تم استبدالها بعناوين أخرى مثل القوى المدنية والقوى الدينية، وكأنه ليس هناك جامع يربط بينهم، أنا أدعوا للحديث عن الجماعة الديمقراطية أو الجماعة الوطنية، ولكن أن تدخل في صُلب هذه الدائرة وتُقسّمها إلى قسمين: مدنية ودينية، فإن هذا يفسد الحالة الوطنية.

ثمة مشكلتان في العالم العربي الآن: المشكلة الأولى هي تراجع الانتماء للهوية؛ أي تراجع الانتماء للهوية العربية والإسلامية أو الدينية لصالح الهويات الفرعية الضيّقة: سني، شيعي، كردي، أمازيغي، ما أحدث تفكيكاً للهويات الجامعة، وهذه إحدى

المشكلات، فقد جرى تفريغ مصطلح الجماعة الوطنية من مضمونه لصالح إبراز الهويات الفرعية الصغيرة والضيّقة.

المشكلة الأخرى تتمثل في انتشار نموذج في العالم العربي يقوم على دور المال الذي يستهدف تنشيط الاقتصاد وتدمير السياسة أو قتلها، بمعنى أن دولاً عربية عديدة أصبحت تهتم بالأبراج والمدن الجديدة والمشروعات العملاقة، وغير ذلك، وفي المقابل تنسى هذه الدول المجتمع والتعليم والصحة والإسكان وغيرها، وتنسى الناس وتصادر حرياتهم.

وممّا يعزز هذا الواقع أنه لا توجد سياسة ولا حديث عن الحريات ولا عن حقوق إنسان ولا عن مساواة ولا أي شيء من هذا القبيل، ولكن يدور الحديث عن الدخل والمرتبات والفوائد وغيرها، ومن هنا يدور الحديث للأسف الشديد عن إعمار العراق وإعمار سوريا! دون الحديث عن النظام السياسي والسلطات الحاكمة فيها ومستقبل ذلك؟! فهل المشكلة هي مشكلة بيوت نبنيها ونعمّرها، ثم تنتهي القصة؟! ما الذي اختلف؟!

كل هذا يؤسس لمزيد من حالات التراجع السياسي والحضاري العربي رسمياً ومجتمعياً، لأن الدولة بمفهومها الحديث هي مؤسسات وقانون ودستور، ولكننا نرى تراجع الدولة لصالح مفهوم القبيلة، وصاحب القبيلة يفعل ما يحلو له، لأنه هو صاحب القرار النهائي بلا رقابة ولا مساءلة ولا مراجعة، وكلمته هي السائدة.

التحرير: لننتقل إلى المحور الأخير من مقابلتنا، وهو: إلى أين نحن ذاهبون؟ وما هو المطلوب من النخب السياسية؟ أو من القوى الفاعلة، سواءً كانت داخل النخب أو خارج إطارها، والمتعلّق بعلاقة النخب بالسلطات الحاكمة؟

أ. فهمي هويدي

هذا الموضوع يستحق المناقشة، والمشكلة الأساسية فيه تتمثل باستعادة قيم الحرية والديمقراطية، وهذه هي العقدة الأساسية، أما كيف؟ فهذه مسألة تتعدد فيها الأساليب ولا نستطيع أن نعمّم، لأن الأردن مثلاً غير مصر، وهما غير سوريا، والخليج غير تونس، وهكذا.

وفي إطار آخر، كنا منذ زمن نتكلم عن الحاكم العادل، ثم وصلنا خلال عقود سابقة للرضى بالمستبد العادل، ثم تنازلنا ودخلنا في المستبد الجاهل، ولا زلنا نقدّم تنازلات، والعقدة الحقيقية لهذا الواقع تتمثل في غياب الحرية والديمقراطية... فلن تنتعش هذه الآمال التي نتعلق بها في دور المثقفين أو في إحياء كل طموحات الجماهير إلا بحضور أجواء من الحرية التي تخلّص الأمة من استبداد الأفراد إلى حكم المؤسسات، نريد مؤسسات مستقلة... وهذه معركة طويلة.

وللتمثيل المبرهن على ذلك أنت ترى مثلاً مواقف الرئيس الأمريكي ترامب وسياساته غير المعقولة وغير المقبولة، فهو يمثل نموذجاً لحكم سيئ من وجهة نظرنا ومن مواقفه تجاه قضايانا، ولكن في المقابل هناك المؤسسات الأمريكية الرسمية المستقلة والقويّة، والتي تمارس دوراً مؤسسياً في صناعة القرار وتنفيذه، ولا يترك الأمر كله للحاكم وحده.

ولهذا عندما يُقال إن أزمة العالم العربي هي جزء من أزمة المجتمع الغربي فهذا صحيح؛ لكن الفرق الأساسي أنّ هناك مجتمعاً قوياً لديه دول ذات مؤسسات، فقد يقول ترامب ما يشاء، لكن هناك صحافة ومؤسسات وجامعات وقضاء وكونغرس، أي إنه يوجد حصانات، ولكننا نحن لدينا استبداد بلا حصانات، ولذا ففنحن نريد أن نستعيد هذه الحصانات مرة أخرى حتى نتكلم في التفاصيل، وهذه رحلة طويلة لا تتحقق بين يوم وليلة.

التحرير: خلال الفترة الماضية القريبة، تداعت كثير من الأصوات تطالب بالإصلاح الديني، خاصة مع تنامي جماعات إرهابية، فأين ترون أولوية الإصلاح في هذا السياق: الإصلاح السياسي أم الإصلاح الديني؟

أ. فهمي هويدي

أنا لا أرى بديلاً عن البدء بالإصلاح السياسي، وهاجمت بشدة ما قيل عن تجديد الخطاب الديني، وأنا سألت وكتبت وطلبت أن لا نتحدث عن تجديد الخطاب الديني، فلا يوجد شيء اسمه تجديد الخطاب الديني، لا يوجد قرار يصدر بتجديد الخطاب الديني من خلال دعوة عالم ما أو حاكم ما، لأن السؤال يظهر في التالي: ماذا نجدّد؟ هل نحذف آيات

الجهاد مثلاً! أو نحذف الآيات التي تصف بني إسرئيل؟ أو نسقط الفصول التي تتحدث عن صلاح الدين من مناهج التعليم؟ هل هذا هو الإصلاح؟ لا، إنه إضعاف للهوية الوطنية وللذاكرة التاريخية، وهو إضعاف للانتماء للهوية الجامعة.

للأسف، إن من يطالبون بالإصلاح الديني أو إصلاح الخطاب الديني إنما يريدون به تطويع الخطاب الديني لصالح الخطاب السياسي.

ولكننا إذا اشتغلنا بالإصلاح السياسي في حق المشاركة والمساءلة والحرية والشراكة السياسية والوحدة الوطنية، فإن هذه هي البداية، وغير هذا كله هراء، ولا يستهدف إلا إجراء الألاعيب السياسية التي توحي بالتجديد والإصلاح في حين أنها لا تضيف شيئاً إلى هذا.

التحرير: كيف ترون العلاقة بين النخب الفكرية والسياسية وبين السلطات الحاكمة في المستقبل القريب؟

أ. فهمي هويدي

العلاقة مرهونة بالديمقراطية والمجتمع، فإذا كان هناك ديمقراطية جرى تصويب هذا، وإذا غابت الديمقراطية فستبقى العلاقة معقّدة كما هي، سنبقى مثل الكتبة الذين كانوا في حضرة السلاطين لا يعبّرون شيئاً عن الناس؛ فالديمقراطية مفتاح بالغ الأهمية، وبالطبع لن تصح هذه العلاقة في أجواء يسودها القهر والاستبداد والخوف.

المقالات والتقارير

قوائم الإرهاب

إشكالات المعايير والأطراف المعنية، النموذج الأمريكي*

أولًا: تمهيد

لقد ذهب فرويد في تفسيره للسلوك العدواني Aggressive Behavior على أنّه الترجمة الفعلية للطاقة العدوانية الكامنة، وغير الواعية في النفس البشرية التي تبرز في أوقات الحروب، حيث تتهيأ الأرضية الخصبة لإفراغ هذه الطاقات العدوانية. فهناك دافع كامن نحو القتل والتدمير في سياق الصراع بين الخصوم، وظاهرة السلوك العدواني تمثل متنفسًا يستطيع فيه الخصم الحفاظ على ذاته من خلال تدمير ذات الآخرين.

وتفترض نظرية الصور المنعكسة أن شعبي أي دولتين طرفان في أي صراع وبالذات الممتد منه، ويحتفظ كل منهما بصورة مشوهة عن الطرف الآخر الأمر الذي يزيد حدة أي صراع بينهما في المستقبل. وبموجب نظرية عدم التناسق في توزيع القوة دوليًا فإنّ أسباب الصراع تتجلى بسبب الاختلال الكبير في علاقات القوة وعدم وجود روادع مشتركة تخلق حالة من توازن للقوة بين القوى المختلفة.

أما نظرية الحرمان النسبي، فترى أنّ الصراع بين البشر تكمن أسبابه في الحرمان النسبي الذي تعاني منه بعض الشعوب ولحساب شعوب أخرى الأمر الذي يدفعها إلى التمرد؛ للتخلص من وضعها المأزوم وصولًا إلى نظرية ماركس، فلا شيء تخسره في نهاية المطاف إذا هي تمردت وثارت سوى تلك القيود التي تكبل الحركة.

وضمن هذا السياق، وبحسب رأي كثير من علماء النفس، فإنّ ظاهرة الإرهاب، وخاصة الدولي منه، تندرج في سياق الصراع بين الأجناس البشرية، نتيجة القوة العدوانية الكامنة والقابعة في أعماق النفس البشرية في مواجهة الصورة البشعة والمنعكسة التي تكونت عبر الزمن عن الخصم، وقد مارسها عبر التاريخ الطرف الأقل قوة؛ لتعويض الخلل في توازن

---

* إعداد الدكتور خالد الدباس، أستاذ العلوم السياسية، جامعة اليرموك- الأردن.

القوة مع الطرف الأقوى، لكن معطيات النظام الدولي الراهن تشير إلى تغيرات جوهرية، إذ بدأت الدول الكبرى تستثمرها في مواجهة الدول الأقل قوة، وبأساليب متنوعة.

ستأتي هذه الورقة؛ لتناقش مفردات الإرهاب وبشكل موجز، من حيث المفهوم والدلالة، والإشكاليات المتعلقة بتحديد مفهوم الإرهاب، وكيف تحول مصالح الدول الكبرى دون الوصول إلى تحديد هذا المفهوم، مما أسهم في خلق إشكاليات أدت إلى اختلاف المعايير في تصنيف قوائم الإرهاب، وليس أدل على ذلك من النموذج الأمريكي.

ثانيًا: الإرهاب بين المفهوم والدلالة

مفهوم الإرهاب كسائر المفاهيم الاجتماعية الأخرى، فهو مفهوم متعدد الأبعاد، تختلط فيه العناصر الاجتماعية، والثقافية، والتاريخية، والسياسية، الأمر الذي أسهم في جعل المفهوم ظاهرة وصفها أسهل من تعريفها. فالتعريفات في نطاق العلوم الإنسانية تتسم بعدم التجانس وعدم الترابط مما يخلق إشكالية تباين نتائج البحوث، الأمر الذي يساهم في صعوبة تحديد المفاهيم، ولذلك، فقد تباينت اتجاهات الباحثين في تحديد ماهية الإرهاب إلى ثلاث تيارات رئيسة:

١. **التيار الأول:** وهو التيار الذي يستبعد التعريف باعتبار أنّه مسالة غير مجدية ما دامت ماهية الإرهاب مستقرة في الأذهان دون الحاجة للتوصل إلى تعريف محدد له.
٢. **التيار الثاني:** يركز على وصف الأعمال المادية التي تحمل في طياتها درجة من العنف، بهدف التخلص من مأزق المتاهات والتفسيرات المختلفة لمفهوم الإرهاب عن طريق النص على الأفعال التي تعتبر في حد ذاتها أفعالًا إرهابية أي أنّ من يرتكبها ينطبق عليه وصف إرهابي بصرف النظر عن هويته ودوافع ارتكابه للفعل الإرهابي. وبذلك يكون الإرهاب أي فعل من أفعال القتل، والاغتيال، والاختطاف ... الخ.
٣. **التيار الثالث:** يؤكد على ضرورة تحديد مفهوم الإرهاب واعتباره فعلًا رمزيًا يتم لإحداث تأثير ما بوسائل غير معتادة تتضمن استعمال العنف أو التهديد به[١].

[١] نعمة علي حسين (مشكلة الإرهاب الدولي- دراسة قانونية) مركز الأبحاث والمعلومات- بغداد ١٩٨٤، ص:٢٢٦-٢٢٧

ثالثًا: التعريف اللغوي

بالعودة إلى القواميس اللغوية المتعلقة بمفهوم الإرهاب، فقد كانت في جلها تشير إلى معنيين اثنين، الأول هو إحداث الخوف والفزع عند الآخرين، الثاني، الخوف والخشية من الله إذا صار راهبًا يخشى الله، وحسب النص القرآني، فإنّ لفظ "رهب" ومشتقاتها ذات امتدادات أفقية وعمودية، فالإرهاب يأتي في سياق العلاقة الأفقية بين البشر أنفسهم من ناحية، وبين الإنسان في علاقته العمودية مع الله من ناحية أخرى[١]. وفي كلا الحالتين يحمل معنى الخوف والرعب، ومعادلة الإرهاب لا تكون إلا ضمن علاقة تبادلية بين طرفين أو أكثر. فلا بد أن تكون هناك علاقة قوة بين الأطراف فلا تكتمل عناصر المعادلة إلّا بوجود طرف قوي وطرف أخر ضعيف.

ولا يختلف معنى الإرهاب عما تقرر في اللغات الأخرى، فقد ورد في قاموس "المورد" أن كلمة terror تعني: "رعب، ذعر، هول، وكل ما يوقع الرعب في النفوس"[٢]. وفي قاموس أكسفورد "Oxford Dictionary": نجد أنّ كلمة Terrorist "الإرهابي" هو الشخص الذي يستعمل العنف والترهيب لتحقيق مآرب سياسية، والاسم Terrorism بمعنى "الإرهاب" يُقصد به "استخدام العنف والتخويف أو الإرعاب، وبخاصة في أغراض سياسية"[٣]، وحسب القاموس الألماني فإنّ الاسم Der Terror يشير إلى معنى الخوف والفزع العظيم Schreckliche Angst.

نستنتج من ذلك، أنّه لا يوجد فرق من الناحية اللغوية بين اللغات في تحديد مفهوم الإرهاب، وإنّما يعود الاختلاف إلى جملة من العوامل الأخرى، من أبرزها:

١- تغليب الطابع السياسي على الجانب القانوني وغياب الطابع العلمي والأكاديمي.

---

[١] انظر: ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم)، لسان العرب، المجلد الأول، دار صادر ودار بيروت: بيروت، ١٩٥٥م ١٣٧٤ هـ، ص ٤٣٦-٤٣٩، والمعجم الوسيط، د. إبراهيم أنيس وآخرون، ج ١، ط ٢، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢م، ص ٣٧٦، والمنجد في اللغة، دار المشرق، بيروت، ط ٢٩، ١٩٨٦م، ص ٢٨٢.

[٢] البعلبكي (منير)، المورد- قاموس إنجليزي عربي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٣١، ١٩٩٧م.

[3] Oxford Universal Dictionary, Compiled by Joyce M. Hawkins, Oxford University Press, Oxford ،198, p: 736.

٢- تعارض المصالح واختلاف الأيديولوجيات والمواقف الدولية حيال أفعال الإرهاب. فما يعتبره البعض إرهابًا يراه البعض الآخر عملًا مشروعًا. مما حال دون الاتفاق على درجة من التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، فالمؤتمر الدولي الذي عقد في عام ١٩٧٣ لبحث الإرهاب والجريمة السياسية قد انتهى إلى أنّ عدم وجود مفهوم واضح للأسباب التي تؤدي إلى ممارسة الأعمال الإرهابية[١].

٣- معظم التعريفات جاءت بصيغة حرفية وتاريخية ولا تتماشى مع معطيات الواقع المعاصر.

٤- غياب البراءة والموضوعية في النشاط المعرفي وتحديدًا في بحث قضايا الإرهاب، حيث يتم إسقاط ما هو أيديولوجي على ما هو علمي.

٥- تعدد الوسائل والأدوات التي يستخدمها الإرهابيون، كما تتنوع الأهداف التي يقصدونها.

رابعًا: تاريخ الإرهاب في العصر الحديث

استخدم مصطلح الإرهاب بمعناه الحديث مع قيام الثورة الفرنسية لوصف الأساليب الدموية والقسرية التي مارستها حكومة الجمهورية بين عامي ١٧٩٣ و ١٧٩٤، وذلك لفرض أيديولوجيتها على المتمردين. وأول حركة أطلق عليها اسم الحركة الإرهابية هي حركة (اليعاقبة الجدد). فخلال الثورة الفرنسية وبالذات في العام ١٧٩٣، أسفر حكم الإرهاب عن إعدام ١٧ ألف شخص نفذت عمليات إعدامهم جميعًا أمام جماهير غفيرة ورافقتها حملة دعاية إعلامية مثيرة، مما أدى إلى انتشار الخوف المقصود بين أي مجموعة من المواطنين حتى لا يملكوا القدرة على المعارضة[٢].

في الثلاثينات من القرن العشرين تغير مفهوم الإرهاب، فلم يعد قاصرًا على وصف

---

[١] عز الدين، أحمد، ١٩٨٦، الإرهاب والعنف السياسي، كتاب الحرية، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، ص٩.

[٢] غابريل وايمان: مسرح وسائل الإعلام: https://bit.ly/2JtVvtC

الحركات الثورية والعنف الموجه ضد الحكومات والقادة. فقد أصبح يستخدم لوصف ممارسات القمع الجماعي الذي تمارسه الدول الديكتاتورية والقادة الاستبداديين ضد المواطنين. وبذلك فقد عاد المصطلح لاكتساب دلالته السابقة المتعلقة بإساءة استخدام القوة من قبل الحكومات، حيث أصبح المفهوم لصيقًا بالحركة الفاشية في إيطاليا، والنازية في ألمانيا، والستالينيه في روسيا[١].

في عام ١٩٣٤، وبعد اغتيال ملك الصرب على الأراضي الفرنسية، بدأ جهد دولي مبكر بقيادة فرنسا لإقرار ميثاق دولي لمكافحة الإرهاب. وتشير وثائق عصبة الأمم إلى أنّ اتفاقية منع الإرهاب والمعاقبة عليه كانت قد تم إعدادها من قبل العصبة عام ١٩٣٧، وقد اعتبرت الإرهاب بمثابة "الأفعال الجنائية الموجهة ضد دولة ما ويكون غرضها أو نتيجتها إشاعة الرعب والذعر لدى شخصيات أو جماعات معينة، أو لدى عموم الجمهور"[٢].

بعد الحرب العالمية الثانية ولغاية السبعينيات، استعاد الإرهاب مرة أخرى دلالاته الثورية، حيث أصبح يشير إلى الجماعات الوطنية والقومية المناهضة للاستعمار التي ظهرت في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط. وامتد ليشمل الجماعات الانفصالية والجماعات المتطرفة في طرحها الأيديولوجي، ومنها منظمة ايتا ETA الانفصالية. وفي منتصف العقد الثامن من القرن العشرين، بدأت سلسلة من التفجيرات الانتحارية والعمليات الإرهابية ضد المصالح الدبلوماسية والعسكرية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. وأصبحت هناك العديد من الدول المتهمة برعاية الإرهاب وتمويله مثل إيران وسوريا وليبيا والعراق، حيث أصبح الإرهاب غطاءً لحرب خفية، وبديلًا لحرب تقليدية بين الدول في ظل انعدام توازن القوى والخوف من الانتقام وعدم إمكانية التنافس الدولي. مع بداية التسعينات بدأ الإرهاب يصبح بديلًا عن الحروب التقليدية بين الجيوش النظامية، وبذلك يكون مفهوم الإرهاب قد تغير من ظاهرة فردية إلى جزء من نموذج موسع من الصراعات دون الدولية[٣].

---

[1] Hoffman, Bruce-1998: Inside Terrorism (Columbia University Press, Columbia) : 23

[٢] نعمة حسين، مرجع سابق ١٩٨٤، ص ٣٣.

[3] Hoffman, Bruce, *op. cit*, pp. 25-26

ويتضح لنا من خلال الاستعراض التاريخي لتطور ونشوء الإرهاب، ما يلي:

١- إن الإرهاب تاريخيًا كان يمارس في أغلب الأحيان من قبل السلطة الحاكمة المستبدة تجاه الشعب أو أية مجموعة أو تنظيم مناوئ، أكثر من كونه يمارس من قبل الجماعات والتنظيمات في مواجهة السلطة. وقد أسهمت محدودية وبدائية الوسائل التي كانت تستخدم في الأعمال الإرهابية في تقليص الإرهاب المتجه نحو السلطة والمستخدم من قبل التنظيمات والمجموعات المناوئة. فلم يتوفر في ذلك الوقت من الأدوات أو التكنولوجيا الحديثة لديها ما يجعل منه أمرًا له تأثير. في حين كان لدى السلطة من أدوات القهر والبطش بواسطة الجيوش والأجهزة الأمنية ما ترهب به الخصوم.

٢- يختلف الإرهاب المعاصر في نواح جوهرية عن الإرهاب الذي كان يرتكب في القرن التاسع عشر وما قبله. فقد كان الإرهاب التقليدي يستهدف الشخصيات القيادية البارزة، ولم يكن يستهدف المدنيين والأبرياء بحد ذاتهم، أما اليوم، فقد أصبح الإرهاب غير المميز بين الأشخاص هو القاعدة، ولم يقتل سوى عدد قليل جدًا من السياسيين أو الشخصيات البارزة، في حين قُتل عدد كبير من الأشخاص الأبرياء[١].

٣- استفاد الإرهابيون من ثمار العلوم والتقدم التكنولوجي في عصرنا الحالي، فقد أصبح الإنترنت منبرًا للجماعات والأفراد لنشر رسائل الكراهية والعنف وللاتصال ببعضهم بعضًا وبمؤيديهم والمتعاطفين معهم. ففي العام ١٩٩٨، أقل من نصف المنظمات المصنفة من قبل وزارة الخارجية الأمريكية كمنظمات إرهابية كان لديها مواقع إلكترونية، وبحلول نهاية العام ١٩٩٩، كانت جميع هذه الجماعات الإرهابية تقريبًا قد أوجدت لنفسها حضورًا على الإنترنت، وقد أصبح اليوم لجميع الجماعات الإرهابية النشيطة حضور واحد على الأقل في الإنترنت، وتشير البيانات والتقارير للفترة الممتدة من العام ١٩٩٨ إلى العام ٢٠٠٧ إلى وجود أكثر من ٥ آلاف من المواقع والمنابر وغرف المحادثة الإلكترونية التابعة للإرهابيين.

---

[١] وولتر لاكير- الإرهاب: تاريخ موجز: https://bit.ly/2uDoPsw

خامسًا: الأمم المتحدة وإشكالية المفهوم

ثار جدل بين أعضاء الأمم المتحدة حول تحديد مفهوم الإرهاب بين اتجاهين رئيسيين:

الاتجاه الأول: الذي يرى في الإرهاب كل عمل ينطوي على استخدام للعنف سواء كان موجهًا ضد المشروع الاستعماري ويعمل على تحرير المجتمعات التي يحتلها، أو كل مقاومة للاستبداد سواء أكان هذا العمل العنيف عملًا داخليًا تمارسه قوى اجتماعية وسياسية وأفراد ناقمون على السلطة أو المجتمع، أو كان عنفًا يمارسه أفراد ومنظمات أو دول من خارج السلطة أو المجتمع المستهدف بالعنف بهدف إلحاق الأذى به أو تدميره أو مقاومته.

الاتجاه الثاني: وهو الاتجاه الذي يرى ضرورة التفريق بين الإرهاب وبين أعمال المقاومة المشروعة، سواء أكانت هذه المقاومة فردية لعنف مبتدأ كحالات الدفاع عن النفس ضد عنف غير مشروع، أو كانت مقاومة لعدوان وعنف تمارسه "مجموعات" أو دول. ولذلك لم تتمكن منظمة الأمم المتحدة من وضع تعريف واضح ومحدد للإرهاب بسبب تباين المواقف الدولية، فقد أصرت الولايات المتحدة على تحريم جميع أنواع الإرهاب مهما كان ومن أية جهة يصدر، وبغض النظر عن الهدف أو الأهداف التي تكمن وراءه. وهذا يعني حرمان الشعوب من استخدام الكفاح المسلح من أجل حق تقرير المصير ضد الاستعمار[١].

وفي آذار ٢٠٠٥، طالب كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة بوضع تعريف دولي للإرهاب يأخذ بنظر الاعتبار كون "أي عمل يشكل إرهابًا إذا ما استهدف التسبب في وفاة أو إحداث إيذاء جسدي خطير للمدنيين وغير المقاتلين، بهدف ترهيب سكان أو إجبار حكومة أو منظمة دولية على أي عمل أو الامتناع عنه." وقد عارضت الدول العربية بشكل رسمي هذا المقترح باعتباره مقترحًا يلغي حقوق الشعوب المضطهدة في مقاومة الاحتلال الأجنبي وفي مقدمتها الشعب العربي الفلسطيني، وقد صرح الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، بأنّ مقاومة الاحتلال مختلفة كليًا عن الإرهاب[٢].

---

[١] إشكالية تعريف الإرهاب: https://www.assakina.com/center/files/4665.html

[٢] المرجع السابق.

وقد حددت وزارة الدفاع الأمريكية الإرهاب بوصفه "أي استعمال غير قانوني لأعمال العنف أو التهديد باستخدامها ضد الأشخاص والممتلكات بهدف إشاعة الرعب وإجبار الحكومة أو الشعب على أمر ما؛ لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو أيديولوجية". ووفقاً لهذا التعريف لم يتم التمييز بين الإرهاب وبين أعمال المقاومة المشروعة ضد المحتل الأجنبي.

علمًا أنّ المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة والمادة (٢) من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، ووفقًا لما قرره القانون الدولي، قد أجازت حق الشعوب التي تتعرض للاحتلال والاستعمار في اللجوء إلى المقاومة المسلحة بوصفها مقاومة مشروعة، وبذلك تتمتع الفئات التي تمارس هذا الحق بمركز قانوني لا يترتب عليه أية مساءلة، حسب هذه الاتفاقيات، بما يتيح لها التصدي للاستعمار والاحتلال، وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ذلك في قرارها رقم (٣٢٤٦) الصادر في ١٤/ ١٢/ ١٩٧٤، وهو ما أكدته الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة في عام ١٩٩٨، في المادة الثانية، وبناءً على ما تقدم، فإنّ المقاومة لا تعدو إلا أن تكون الاستخدام المشروع لكل الوسائل بما فيها القوة المسلحة لدرء العدوان، وإزالة الاحتلال والاستعمار، وتحقيق الاستقلال، ورفع الظلم المسنود بالقوة المسلحة، بوصفها أهدافًا سياسية مشروعة، وهو ما يتفق مع قواعد القانون الدولي والشرائع السماوية[١].

سادسًا: أحداث سبتمبر وقوائم الإرهاب

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية إلى انتقال العالم من مرحلة الثنائية القطبية إلى مرحلة التفرد القطبي الواحد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، أو ما يعرف باسم (النظام العالمي الجديد). وقد ساهم هذا الوضع الدولي الجديد إلى جملة من التغيرات، أبرزها تحوّل العديد من الدول الاشتراكية إلى الرأسمالية من أنظمة قائمة على حكم الحزب الواحد إلى أنظمة تسير وفق التعددية السياسية، وقد أدى هذا التحول

[١] وثيقة مفهوم الإرهاب والمقاومة، رؤية عربية إسلامية: مركز دراسات الشرق الأوسط (٢٠٠٣): http://www.mesc.com.jo/Documents/Doc_3.html

السريع والمفاجئ إلى اختلال النظام السياسي الدولي، فلم يعد هناك قطب مناوئ للسياسات الغربية وبالذات الأمريكية، مما أحدث فراغًا على الساحة الدولية أنتج فوضى ولامركزية مفرطة على صعيد النظام الدولي. مما ساهم في بروز العنف والإرهاب وتزايد أعداد الجماعات المسلحة في مختلف أنحاء العام[١].

وقد أسهمت هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، التي استهدفت مركز التجارة العالمي، والبنتاجون إلى إعادة هيكلة السياسة الخارجية والداخلية للولايات المتحدة لمواجهه هذه الظاهرة، وقد وفرت الهجمات فرصة كبيرة أمام الإدارة الأمريكية لتنفيذ سياساتها سواء على صعيد المنطقة العربية أو غيرها من المناطق بما يقتضيه ذلك من ضرورة استحداث نظريات جديدة تبرر هذا التحول. فقد أصبح التعامل مع قضايا الإرهاب الدولي أحد أهم أولوياتها، حيث أدركت الولايات المتحدة فشل ادوات الردع والاحتواء لمكافحه الإرهاب وأقرت استراتيجية الحرب الاستباقيه التي لا تستهدف الإرهاب فقط ولكن كل من يرعاه ويدعمه من وجه نظرها أو من لا يخضع للقواعد الأمريكية لمكافحه الإرهاب.[٢]

فقد تحددت ملامح السياسة الخارجيه الأمريكية الجديدة بعد خطاب الرئيس الامريكي السابق بوش الابن، حيث أعلن أنّه يجب على كل دوله من دول العالم أن تتبنى موقفًا محددًا من الإرهاب، فإمّا أن نكون مَعَنا أو أن تكون ضدنا. وقد نتج عن ذلك انتهاج الولايات المتحدة الأمريكية سياسة التدخل في الشوؤن الداخلية للعديد من الدول تحت حجة مكافحه الإرهاب، وتحت عناوين نشر الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان. وبذلك استطاعت الولايات المتحدة من فرض مفهومها الخاص عن الإرهاب وجعلته مفهومًا عالميًا واستطاعت احتلال كل من العراق وأفغانستان، تحت حجج عديدة

---

[١] خالد الدباس. النظام الدولي بعد الحرب الباردة: تحولات مفهوم القوة وصعود اللاعبين الجدد: جريدة الغد ٢٨/ نيسان ٢٠١٠.

[٢] هيثم مناع: مترتبات السياسة الأمريكية في حقوق الإنسان على الأوضاع العربية (محاضرة ألقيت في نقابة المهندسين في المنامة بدعوة من الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان في ٢٠٠٢/١٢/١٤ ضمن احتفاليات اليوم العالمي لحقوق الإنسان).

وعلى رأسها الإرهاب[١]. فقد تم الإعلان عام ٢٠٠٦، عن الاستراتيجية الأمنية الأمريكيه الجديدة، حيث أكدت على أنّ الولايات تهدف إلى تغيير العالم ولعب دور أكبر في الاحداث العالمية، وأنّها في حاله حرب على الإرهاب، كما أنّ الولايات المتحدة ستعمل على نشر قيم الديمقراطية ودعمها في كل الأمم، وذلك بهدف تحقيق أمن الولايات المتحدة الأمريكية، حتى لو تطلب الأمر استمرار الهجوم خارج الأراضي الأمريكية لمكافحه الإرهاب، كما أكدت ضرورة بناء تحالف دولي لمواجهه الإرهاب[٢].

وقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سياسات أمنية وإجراءات معقدة وشديدة في مواجهة الإرهاب، ومنها إعداد "قوائم الإرهابيين" ولعل أشهرها "قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية" وقائمة" الدول الراعية للإرهاب". فقد نشر المركز القومي الأمريكي لمكافحة الإرهاب عام ٢٠١٤، قائمة بمجموعة من التنظيمات التي صنّفتها وزارة الخارجية الأمريكية على أنّها تنظيمات إرهابية تهدد مصالحها وأمنها القومي. وكانت السمة العامة على هذه التنظيمات غلبة الطابع الديني المتشدّد أو القومي المتطرّف، بالإضافة إلى بعض حركات التحرر الوطني.

وقد عرف المركز القومي الأمريكي لمكافحة الإرهاب المنظمات الأجنبية الإرهابية على أنّها المجموعات الخارجية التي يتم تصنيفها من قبل وزير الخارجية الأمريكي وفق الفصل ٢١٩ من قانون الجنسية والهجرة وتعديلاته، ووفق المعايير التالية:

١. يجب أن تكون المنظمة منظمة أجنبية.
٢. يجب أن تشارك المنظمة في نشاط إرهابي أو إرهاب أو تكون لديها القدرة والنية على الانخراط في نشاط إرهابي أو أعمال إرهابية[٣].
٣. يجب أن يهدد النشاط الإرهابي للمنظمة أمن مواطني الولايات المتحدة أو الأمن القومي الأمريكي.

---

[١] عفاف المليجي. استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الإرهاب: دراسة حالة "داعش في عهد أوباما" ٢٠٠٨- http://democraticac.de/?p=52522

[٢] موسوعة مقاتل: https://bit.ly/2qgg7gN

[٣] المركز القومي الأمريكي لمكافحة الإرهاب: https://bit.ly/2GJR0NA

وبالرجوع إلى الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية، نجد أنّ هناك واحدًا وستين منظمة (انظر الجدول رقم ١) قد تم تصنيفها كمنظمات إرهابية تبتدئ بكتائب عبدالله عزام وتنتهي بطالبان الباكستانية (TTP). وقد ورد في تقرير المركز القومي الأمريكي لمكافحة الإرهاب لعام ٢٠١٤، مجموعات صنفت منذ سنوات من قبل الحكومة الأمريكية كمنظمات إرهابية أجنبية ومثال ذلك منظمة أبي نضال التي انشقت عن حركة فتح عام ١٩٧٤، كما انضم إلى القائمة مجموعات جديدة كتنظيم القاعدة وتنظيم "داعش"[١].

الجدول رقم (١): المجموعات الإرهابية حسب تصنيف وزارة الخارجية الأمريكية

المجموعة الأولى			
١.	كتائب عبد الله عزام (AAB)	٢.	أنصار الشريعة في بنغازي (AAS-B)
٣.	منظمة أبو نضال (ANO)	٤.	جماعة أنصار الشريعة في درنة (AAS-D)
٥.	مجموعة أبو سياف (ASG)	٦.	جماعة أنصار الشريعة في تونس (AAS-T)
٧.	لواء شهداء الأقصى(AAMB)	٨.	جيش الإسلام (AOI)
٩.	أنصار الدين(AAD)	١٠.	عصبة الأنصار (AAA)
١١.	أنصار الإسلام(AAI)	١٢.	حركة الجهاد الإسلامي (HUJI)
١٣.	أوم شينريكيو	١٤.	حركة الجهاد الإسلامي/ بنغلاديش (HUJI-B)
١٥.	إقليم الباسك والحرية (ايتا)	١٦.	حركة المجاهدين (HUM)
١٧.	بوكو حرام (BH)	١٨.	حزب الله
١٩.	الحزب الشيوعي الفلبيني/ جيش الشعب الجديد (CPP / NPA)	٢٠.	المجاهدون الهنود (IM)
٢١.	الجيش الجمهوري الأيرلندي (CIRA)	٢٢.	اتحاد الجهاد الإسلامي(IJU)
٢٣.	الجماعة الإسلامية (IG)	٢٤.	الحركة الإسلامية لأوزبكستان(IMU)
٢٥.	حماس	٢٦.	داعش (العراق وسوريا)
٢٧.	شبكة حقاني(HQN)	٢٨.	داعش في خراسان (ISIS-K)
٢٩.	داعش ليبيا	٣٠.	داعش- سيناء
٣١.	الأنصار في بلاد السودان	٣٢.	جيش محمد
٣٣.	جيش رجال الطارق النقشبندي (JRTN)		

[١] الموقع الرسمي للمركز القومي الأمريكي لمكافحة الإرهاب: https://bit.ly/2Ho0v2k

المجموعة الثانية			
١.	جماعة الشورى والتوحيد (Jat_)	٢.	Lashkar e-Tayyiba في أفغانستان وباكستان
٣.	الجماعة الإسلامية (JI)	٤.	Lashkar i Jhangvi-باكستان
٥.	جند الله	٦.	نمور تحرير تاميل
٧.	كهاني كاي -الكيان الصهيوني Kahane Chai	٨.	مجلس شورى المجاهدين في ضواحي القدس (MSC)
٩.	كتائب حزب الله	١٠.	كتيبة الملثمون (AMB)
١١.	حزب العمال الكردستاني (PKK)	١٢.	جيش التحرير الوطني (ELN
١٣.	الجهاد الإسلامي الفلسطيني (PIJ)	١٤.	جبهة النصرة (ANF)
١٥.	جبهة التحرير الفلسطينية – فصيل أبو العباس (PLF)	١٦.	تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQIM)
١٧.	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (PFLP)	١٨.	الجيش الجمهوري الإيرلندي الحقيقي (RIRA)
١٩.	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة (PFLP-GC)	٢٠.	القوات المسلحة الثورية الكولومبية (Farc)
٢١.	القاعدة	٢٢.	حزب التحرير الشعبي الثوري (DHKP / C)
٢٣.	تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (AQAP)	٢٤.	الكفاح الثوري (RS
٢٥.	تنظيم القاعدة في شبه القارة الهندية (AQIS)	٢٦.	حركة الشباب (AS)
٢٧.	الطريق المشرق (SL)	٢٨.	طالبان باكستان (TTP)

يمكن الرجوع بهذا الصدد إلى موقع وزارة الخارجية الأمريكية، وعلى الرابط التالي:

https://www.state.gov/j/ct/rls/crt/2016/272238.htm

ويلحظ المراقب لهذا التصنيف أنه لا يميز بين الجماعات المتطرفة وبين حركات التحرير الوطني، فقد تم إدراج كل من حماس (رقم ١٨) وحزب الله (٢٣) بوصفها منظمات إرهابية. فقد تم تصنيف حماس وحزب الله في نفس التاريخ ٨ أكتوبر ١٩٩٧، كمنظمات إرهابية حتى وقتنا الراهن، كما ورد في التقرير أنّ حماس تتلقى الدعم المادي والأسلحة والتدريب من إيران. كما أورد التقرير أنّ حزب الله يتلقى الدعم المادي والأسلحة والتدريب من كل من إيران وسوريا، كما أنّه يتلقى دعمًا ماديًا من الشيعة في كل من لبنان، وأفريقيا، وآسيا، وأوروبا، وشمال وجنوب أمريكا[١].

علمًا أنّ تصنيف حركات التحرر الوطني كحماس وغيرها من الفصائل الفلسطينية كمنظمات إرهابية يتنافي مع ما جاءت به قرارات الأمم المتحدة، حيث اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة مرارًا بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في استرجاع حقوقه بالوسائل المتاحة كافة بما في ذلك الكفاح المسلح حسب قرار الجمعية العامة رقم (٣٢٣٦) لعام ١٩٧٤، بند (٥)، ورقم (٣٩/ ١٧) لعام ١٩٨٤، بند(٢)، كما أنّ القانون الدولي، أجاز اللجوء إلى القوة بأشكالها المختلفة في حالات الدفاع الشرعي ضد الاحتلال، بوصفها وسيلة لممارسة حق تقرير المصير. فقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك وفق قرارها رقم (٣٠٧٠) لعام ١٩٧٣، في البند الثاني والثالث مشروعية نضال الشعوب في سبيل التحرر من الهيمنة الاستعمارية والسيطرة الأجنبية، بالوسائل كافة، بما في ذلك القوة المسلحة، كما أقرت تقديم دول العالم المساعدات للشعوب التي تناضل في سبيل تقرير المصير[٢].

وقد ذكر الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية أنّ "تصنيفات المنظمات الإرهابية الأجنبية... تعد أداة فعالة لتقييد الدعم للأنشطة الإرهابية والضغط على الجماعات للخروج من أعمال الإرهاب"، مثلما نجحت في ذلك الولايات المتحدة مع بعض "الجماعات الجمهورية الأيرلندية" و"منظمة التحرير الفلسطينية"[٣].

---

[١] الموقع الرسمي للخارجية الأمريكية : https://www.state.gov/j/ct/rls/crt/2016/272238.htm

[٢] وثيقة مفهوم الإرهاب والمقاومة، رؤية عربية إسلامية: مركز دراسات الشرق الاوسط (٢٠٠٣): http://www.mesc.com.jo/Documents/Doc_3.html

[3] Patrick Clawson: https://bit.ly/2IGfLHk

وتوجد قائمة أخرى هي "قائمة الدول الراعية للإرهاب"، حيث يتم تسمية حكومات أجنبية بأنّها راعية للإرهاب، وهي إحدى وسائل الضغط العديدة للتأثير على موقف السياسة الخارجية للدولة المعنية. ومن الناحية الواقعية، فإنّ فئة الدول الراعية للإرهاب تتكون من الحكومات التي لا تتفق مواقفها مع مواقف واشنطن أو مع سياستها الخارجية، وغالبًا ما تكون لها صلة ضعيفة بالإرهاب؛ كما هو الحال في التصنيف المستمر لكوبا وكوريا الشمالية[١].

وقد تم إدراج دولتين عربيتين في هذه القائمة، فقد صنفت سوريا في قائمة الدول الراعية للإرهاب[٢] منذ صدور هذه القائمة عام ١٩٧٩، ووفقًا للولايات المتحدة، فإنّ سوريا تدعم عددًا من الجماعات الإرهابية التي تزعزع استقرار الوضع في المنطقة، وعلى وجه الخصوص "حزب الله"، وتمتلك أسلحة الدمار الشامل. أما السودان، فقد كانت موطنًا لأسامة بن لادن لعدة سنوات في التسعينيات، وفي عام ١٩٩٣، أدرج كدولة راعية للإرهاب[٣]. وقد اتهمت بوصفها داعمة لعدد من المنظمات الإرهابية بحسب تصنيفهم كمنظمة أبي نضال، والجهاد الإسلامي وحزب الله.

كما تم تصنيف إيران كدولة راعية للإرهاب في عام ١٩٨٤، ولغاية اليوم، حيث اتهمت بحسب تقرير وزارة الخارجية الأمريكية بوصفها دولة داعمة لحزب الله والجماعات "الإرهابية" الفلسطينية في غزة، بحسب وصفهم، بالإضافة إلى دعمها مجموعات مختلفة في سوريا والعراق وجميع أنحاء الشرق الأوسط[٤].

وهناك العديد من الدلائل والإشارات إلى ازدواجية المعايير الأمريكية في موضوع تصنيف الدول أو الجماعات، فقد نص "قانون إصلاح الاستخبارات ومنع الإرهاب" لعام ٢٠٠٤، على أنّه حتى في حالة انخراط منظمة ما في أعمال إرهابية أو احتفاظها

---

[1] IBID: http://www.washingtoninstitute.org/ar/experts/view/clawson-patrick

[٢] موقع وزارة الخارجية الأمريكية: https://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/3580.htm

[٣] موقع وزارة الخارجية الأمريكية: https://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/5424.htm

[٤] موقع وزارة الخارجية الأمريكية، ملف إيران: https://bit.ly/2uDoPsw

بقدرتها وإبقائها على نيتها على القيام بذلك، فإنّ اعتبارات الأمن الوطني قد تخول حذفها من عدمه من قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية. فقد صنفت "منظمة مجاهدي خلق الإيرانية" في قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية منذ أن بدأت القائمة في عام ١٩٩٧. ويتم كل عامين مراجعة إدراج "منظمة مجاهدي خلق الإيرانية" في قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية أو والإبقاء عليه.

في عام ٢٠٠٤، تمت زيادة فترة المراجعة الإجبارية لقوائم الإرهاب إلى خمس سنوات، وجاء قرار وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس في عام ٢٠٠٩، بالإصرار على إبقاء "منظمة مجاهدي خلق" ضمن قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية دون ذكر أية أسباب أو معايير ثابتة. ولجأت المنظمة إلى المحاكم الأمريكية في الأعوام الممتدة من عام ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٤ ولكن دون جدوى علمًا بأنّ مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي حذف "منظمة مجاهدي خلق الإيرانية" نهائيًا من قائمة المنظمات الإرهابية لديه في يناير ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠٠٨، ذكرت محكمة الاستئناف البريطانية أنّه لا توجد أي أدلة موثقة في المواد العلنية أو المواد السرية تدعم الاستنتاج القائل بأنّ "منظمة مجاهدي خلق الإيرانية" أبقت على نواياها في اللجوء إلى الأنشطة الإرهابية في المستقبل".

وفي يناير ٢٠١٠، تم استكمال الحجج الشفهية– بدائرة مقاطعة كولومبيا في قضية "منظمة مجاهدي خلق الإيرانية" ضد وزارة الخارجية الأمريكية بشأن إدراج الجماعة في عام ٢٠٠٩، ضمن المنظمات الإرهابية الأجنبية. وقد أقرّ محامي الحكومة الأمريكية وفي يناير ٢٠١٠، في محكمة الاستئناف الأمريكية وأثناء جلسات الاستماع بأنّ الجزء العام من السجل الإداري كان خاليًا من أية أدلة تبرر قرار وزيرة الخارجية الأمريكية بتصنيف منظمة مجاهدي خلق" ضمن قائمة المنظمات الإرهابية[1].

وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢. قامت الولايات المتحدة بشطب "منظمة مجاهدي خلق الإيرانية" من القوائم الإرهابية. وقد اتخذ القرار بعد تخلي المنظمة عن العنف، وانتهاء

[1] IBID: http://www.washingtoninstitute.org/ar/experts/view/clawson-patrick

دورها في العراق، وبعد أن تعاونت بشكل كبير مع أجهزة الاستخبارات الأمريكية لتزويدها معلومات عن الأحداث في إيران[١]. ولعل قيام الإدارة الأميركية بتغيير التعامل مع منظمة "مجاهدي خلق الإيرانية" المتواجدة في العراق وشطبها من قائمة الإرهاب ووضعها في قوائم منظمات التحرير بعد أن أصبحت تحت سيطرة الجيش الأمريكي، يوضح ذلك كيف تلاعبت الولايات المتحدة الأمريكية بالمفاهيم والمصطلحات السياسية وفقًا للمعايير البراغماتية التي تتبناها في سياستها الخارجية. وهذا ما يفسر أيضًا قيام مجموعة من النواب الأمريكيين في مايو ٢٠٠٦، بالعمل على تمرير قانون باسم (قانون مكافحة الإرهاب الفلسطيني) عبر مجلس النواب الأمريكي، مما يعني أنّ أي عمل من أعمال المقاومة يعد إرهابًا[٢] من وجهة النظر الأمريكية.

[١] وكالة فرانس ٢٤: http://www.france24.com/ar/2012092

[٢] المرجع السابق.

Appendix

U.S. Government Designated Foreign Terrorist Organizations

1. Abdallah Azzam Brigades (AAB)
2. Abu Nidal Organization (ANO)
3. Abu Sayyaf Group (ASG)
4. Al-Aqsa Martyrs Brigade (AAMB)
5. Ansar al-Dine (AAD)
6. Ansar al-Islam (AAI)
7. Ansar al-Shari'a in Benghazi (AAS-B)
8. Ansar al-Shari'a in Darnah (AAS-D)
9. Ansar al-Shari'a in Tunisia (AAS-T)
10. Army of Islam (AOI)
11. Asbat al-Ansar (AAA)
12. Aum Shinrikyo (AUM)
13. Basque Fatherland and Liberty (ETA)
14. Boko Haram (BH)
15. Communist Party of Philippines/New People's Army (CPP/NPA)
16. Continuity Irish Republican Army (CIRA)
17. Gama'a al-Islamiyya (IG)
18. Hamas
19. Haqqani Network (HQN)
20. Harakat ul-Jihad-i-Islami (HUJI)
21. Harakat ul-Jihad-i-Islami/Bangladesh (HUJI-B)
22. Harakat ul-Mujahideen (HUM)
23. Hizballah
24. Indian Mujahedeen (IM)
25. Islamic Jihad Union (IJU)
26. Islamic Movement of Uzbekistan (IMU)
27. Islamic State of Iraq and Syria (ISIS)
28. Islamic State's Khorasan Province (ISIS-K)
29. ISIL-Libya
30. ISIL Sinai Province (ISIL-SP)
31. Jama'atu Ansarul Muslimina Fi Biladis-Sudan (Ansaru)
32. Jaish-e-Mohammed (JeM)
33. Jaysh Rijal Al-Tariq Al-Naqshabandi (JRTN)
34. Jemaah Ansharut Tauhid (JAT)

35. Jemaah Islamiya (JI)
36. Jundallah
37. Kahane Chai
38. Kata'ib Hizballah (KH)
39. Kurdistan Workers' Party (PKK)
40. Lashkar e-Tayyiba (LeT)
41. Lashkar i Jhangvi (LJ)
42. Liberation Tigers of Tamil Eelam (LTTE)
43. Mujahidin Shura Council in the Environs of Jerusalem (MSC)
44. Al-Mulathamun Battalion (AMB)
45. National Liberation Army (ELN)
46. Al-Nusrah Front (ANF)
47. Palestine Islamic Jihad (PIJ)
48. Palestine Liberation Front – Abu Abbas Faction (PLF)
49. Popular Front for the Liberation of Palestine (PFLP)
50. Popular Front for the Liberation of Palestine-General Command (PFLP-GC)
51. Al-Qa'ida (AQ)
52. Al-Qa'ida in the Arabian Peninsula (AQAP)
53. Al-Qa'ida in the Indian Subcontinent (AQIS)
54. Al-Qa'ida in the Islamic Maghreb (AQIM)
55. Real IRA (RIRA)
56. Revolutionary Armed Forces of Colombia (FARC)
57. Revolutionary People's Liberation Party/Front (DHKP/C)
58. Revolutionary Struggle (RS)
59. Al-Shabaab (AS)
60. Shining Path (SL)
61. Tehrik-e Taliban Pakistan (TTP)

استطلاع مركز بيو للأبحاث*

تأثير القوى الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط وصورها

نشر معهد بيو للأبحاث استطلاعًا للرأي بتاريخ ١١ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٧[1] تحت عنوان "تأثير وصورة القوى الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط"، وشملت هذه القوى كلاً من: الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وإيران، وتركيا، والسعودية ومصر. وخلص الاستطلاع إلى عدّة نتائج كان أبرزها أنّ هذه الدول تلعب دورًا أكثر أهمية ممّا كانت عليه في السنوات العشر السابقة، وإشارة معظم المستطلعة آراؤهم إلى آراء سلبية بشأن بعض الرؤساء في المنطقة، بالإضافة إلى استبعاد انتهاء الحرب في سوريا في عام ٢٠١٨.

أولًا: تأثير وصورة القوى الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط

أظهر الاستطلاع الذي تم في خمس دول شرق أوسطية، وهي: الأردن، ولبنان، وإسرائيل، وتركيا وتونس، وشمل مقابلة ٦٢٠٤ شخصًا، أظهر أنّ روسيا هي صاحبة الدور الأكثر أهمية في المنطقة (٦٤٪)، تليها تركيا (٦٣٪)، ثم الولايات المتحدة (٦٢٪) بفارق ضئيل. كما أنّ ما يزيد عن نصف الأشخاص الذين تمت مقابلتهم (٥٣٪) يرون أنّ إيران تلعب دورًا أكبر أهمية في المنطقة، في حين يرى أقل من النصف أنّ إسرائيل

* Pew Research Center ورد في تعريف المركز في موقعه على الإنترنت بأنه مؤسسة غير ربحية تهدف إلى إعلام الجمهور بالقضايا والمواقف والتوجهات العالمية التي تسهم في تشكيل الولايات المتحدة والعالم. كما جاء في تعريفه بأنّ المركز لا يتبنى أي مواقف سياسية، كما أنّ مشاريعه العالمية تقوم على إجراء مسوحات للرأي العام حول العالم في موضوعات متنوعة تتفاوت بين تقدير الأفراد لحياتهم الخاصة وبين آرائهم في الحكومات وقضايا اليوم المهمة. ومنذ عام ٢٠٠١، قام المعهد بتنفيذ أكثر من ٣٠٠ ألف مقابلة في ستين دولة حول العالم.

[1] http://assets.pewresearch.org/wp-content/uploads/sites/2/2017/12/11101843/Pew-Research-Center_Middle-East_Report_2017.12.11.pdf

(٤٦٪) والسعودية (٤١٪) قد اكتسبا دورًا أكبر في المنطقة خلال السنوات العشر الماضية، وفي المقابل كانت مصر الأقل تأثيرًا في المنطقة (١٩٪).

الرسم البياني ١

تأثير القوى الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط

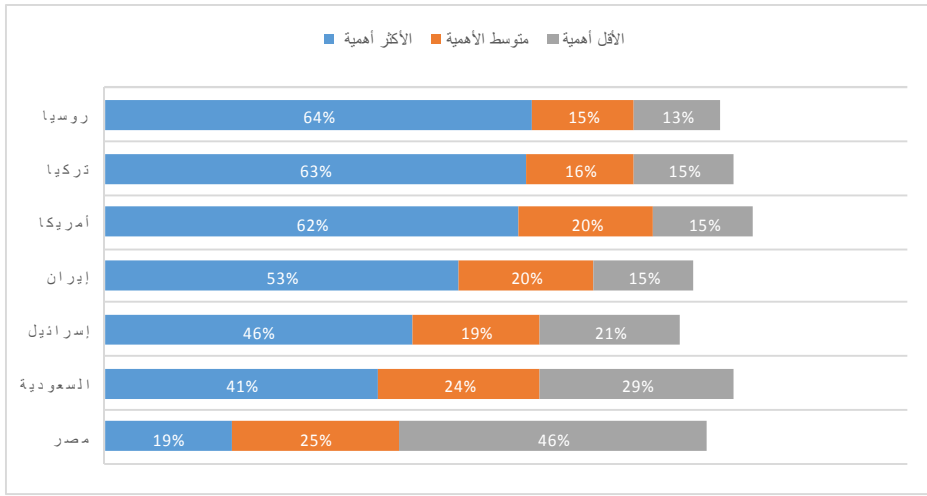

ويلاحظ من خلال الاستطلاع النظرة السلبية نحو دور القوى الدولية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها، فثلث من شملهم المسح (٣٥٪) فقط يرون تأثيرًا إيجابيًا لروسيا في المنطقة، وأقلّ منها للولايات المتحدة (٢٧٪) وإيران (١٤٪)، في حين حصلت السعودية على نظرة إيجابية أكبر للتأثير (٤٤٪).

وركّز الاستطلاع على المقارنة بين تأثير كلّ من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وقد أظهر أنّ روسيا هي صاحبة التأثير الأكبر في المنطقة خلال الأعوام العشر الماضية، مع ملاحظة أنّ الآراء في الأردن ولبنان وإسرائيل لصالح روسيا منها للولايات المتحدة الأمريكية، بينما تخالفهم الآراء في كل من تركيا وتونس لصالح الولايات المتحدة، مع تأكيد جميع هذه الدول على الدور المهم للولايات المتحدة الأمريكية كما في الجدول رقم ١.

جدول ١

المقارنة بين تأثير كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة

	الولايات المتحدة الأمريكية	روسيا
لبنان	٦٤٪	٧٧٪
الأردن	٦٤٪	٧٣٪
إسرائيل	٤٨٪	٦٤٪
تركيا	٦٢٪	٦٣٪
تونس	٥٨٪	٥١٪
الوسيط	٦٢٪	٦٤٪

وفيما يتعلّق بالفاعلين الإقليميين في المنطقة، فقد أخذ الاستطلاع بعين الاعتبار الفروق المذهبية في حالة لبنان بين سنة وشيعة ومسيحيين من الذين شملهم المسح، والفروق العرقيّة في إسرائيل بين عرب ويهود. وبحسب الاستطلاع، تتبنّى الأغلبية في كلّ من تونس والأردن وجهات نظر إيجابية إزاء تركيا، بينما ينقسِم اللبنانيون على أساس خلفياتهم المذهبية الدينية؛ حيث لدى أكثر من نصف السنة (٧٧٪) رأي إيجابي في دور تركيا في المنطقة، بينما تنخفض هذه النسبة لدى المسيحيين (٥٣٪)، ولدى الشيعة (٨٪) فقط. وبالمثل، يختلف اليهود والعرب في إسرائيل بشدّة بشأن تركيا، حيث يؤيّد (٧٢٪) من العرب الدور التركي، وفي المقابل يشاركهم (٧٪) فقط نفس النظرة إلى تركيا.

أمّا السعودية، فينظر الكثيرون إليها سلبًا، عدا الأردن- الذي عمّق علاقاته مع السعودية في السنوات الأخيرة- فلديه رأي إيجابي جدًّا في المملكة، كما يشارك الأردنيين في ذلك، كلٌّ من السنّة في لبنان وتونس. في المقابل، ينظر الأتراك والإسرائيليون (العرب واليهود) والشيعة في لبنان إلى السعودية نظرة سلبية.

وكان لإيران النصيب الأكبر من النظرة السلبية في المنطقة، فمن الملاحظ أنّ أقلّ من واحد من خمسة في تركيا وإسرائيل والأردن لديهم وجهات نظر إيجابية حول إيران. إلاّ أنّ الشيعة في لبنان كان لهم رأي آخر، حيث أجمع ٩٣٪ منهم بأهمية دور إيران في المنطقة، بخلاف السنة ١٦٪ والمسيحيون ٢٧٪ كما هو موضح في الجدول ٢.

جدول ٢

مقارنة بين تأثير الفاعلين الإقليميين في المنطقة

	تركيا	السعودية	إيران
تونس	٦٩٪	٥٣٪	١٩٪
الأردن	٥٩٪	٨٣٪	٤٪
لبنان	٤٦٪	٤٤٪	٤٥٪
السنة	٧٧٪	٧٥٪	١٦٪
المسيحيون	٥٣٪	٤٦٪	٢٧٪
الشيعة	٨٪	١٠٪	٩٣٪
إسرائيل	٢٠٪	٢٢٪	١٠٪
عرب	٧٢٪	٤١٪	٣٥٪
يهود	٧٪	١٧٪	٣٪
تركيا	-	٣٤٪	١٤٪

ثانيًا: الآراء حول بعض الرؤساء في المنطقة

تضمّن الاستطلاع نظرة من شملهم المسح لبعض رؤساء المنطقة وهم: رجب طيب أردوغان، وبنيامين نتنياهو، وحسن روحاني، وبشار الأسد؛ حيث أظهرت النتائج الإجمالية تقييماً سلبياً تجاه الرؤساء عدا أردوغان الذي كان حالة استثناء وحيدة بالنظر إليه بإيجابية أكبر حتى مع تفاوت نسبتها بين الدول التي تمّ فيها المسح كما هو موضّح في الجدول رقم ٣.

جدول ٣

الآراء حول رؤساء المنطقة

	أردوغان	الأسد	روحاني	نتنياهو
الأردن	٦٦٪	١٪	٣٪	١٪
تونس	٥٩٪	٢١٪	٢١٪	٧٪
لبنان	٤٢٪	٤٤٪	٤٥٪	٠٪
إسرائيل	١٥٪	٧٪	٥٪	-
تركيا	-	١٢٪	١٢٪	٧٪

الرسم البياني ٢

حول أردوغان

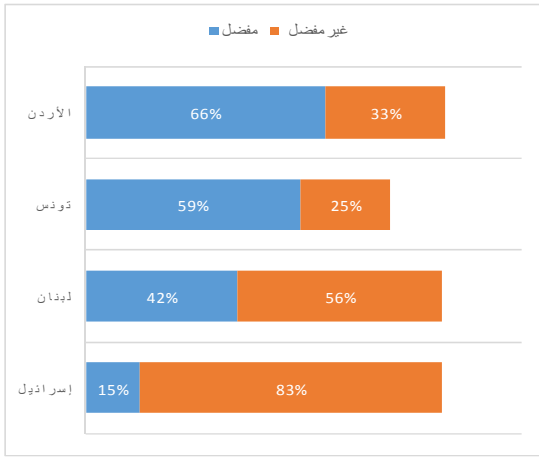

يميل الرأي العام في الشرق الأوسط نحو الرئيس التركي أردوغان مقارنةً بالقادة الآخرين في المنطقة. ومع ذلك، تتفاوت على نحو كبير وجهات النظر في الرئيس التركي على امتداد المنطقة. حيث يُعبّر أقلّ من نصف اللبنانيين و١٥٪ فقط من الإسرائيليين عن رأي إيجابي في أردوغان. بينما يحمل اليهود الإسرائيليون (٤٪) واللبنانيون الشيعة (٧٪) وجهات نظر سلبية بشكل خاص. وبالمقارنة مع السنوات السابقة، تحسنت الآراء نحو أردوغان في تونس (بزيادة ١٠ نقاط مئوية منذ عام ٢٠١٤) والأردن (٧ نقاط منذ عام ٢٠١٥) وأصبحت وجهات النظر اللبنانية أقل تقبّلًا منذ عام ٢٠١٥ (٨ نقاط أقلّ).

الرسم البياني ٣

الآراء حول الرئيس السوري بشار الأسد

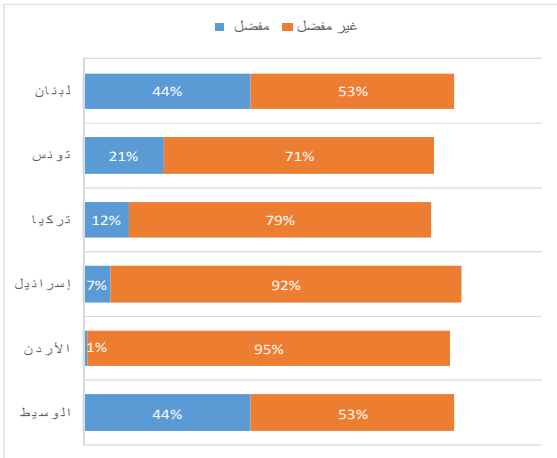

من جهة أخرى، كانت الآراء نحو الرئيس السوري بشار الأسد سلبية بشكل عام في جميع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي شملها الاستطلاع. حيث ينظر ٧٪ من الإسرائيليين و١٪ من الأردنيين إلى الأسد بشكل إيجابي. إلاّ أنّ الآراء نحو الأسد أكثر تفضيلًا في لبنان

دون أيّ بلد آخر، خصوصًا بين الشيعة التي تنظر الغالبية العظمى منهم بإيجابية إلى الأسد (٩٣٪)، بالمقارنة بـ ١٣٪ فقط من السنة كان لهم رأي إيجابي بالرئيس السوري. وبالمقارنة مع السنوات السابقة في معظم البلدان، كانت تقييمات الأسد منخفضة بشكل مماثل منذ المرة الأولى التي طرح فيها هذا السؤال. ومع ذلك، أصبح الرأي بخصوص الأسد أقل سلبية في تونس على مدى السنوات الخمس الماضية.

الرسم البياني ٤

الآراء حول الرئيس الإيراني حسن الروحاني

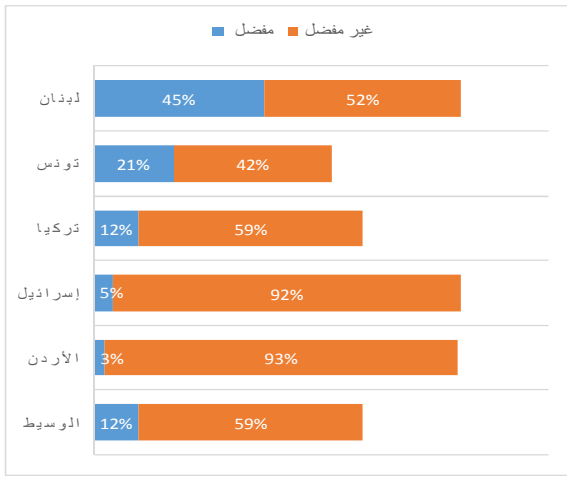

تشبه الآراء إزاء الرئيس الإيراني حسن روحاني بوجه عام الآراء إزاء الأسد، فأقل من ١٠٪ في كلّ من إسرائيل والأردن يحملون رؤية إيجابية عن الرئيس الإيراني. وإذا قارنا هذه النظرة بالسنوات السابقة، فقد أصبحت وجهات النظر حول روحاني أكثر سلبية في الأردن، حيث هبطت من نسبة ١٣٪ من الذين رأوا نظرة إيجابية للزعيم الإيراني في عام ٢٠١٥، إلى ١٪ في عام ٢٠١٧. لكن الآراء في إسرائيل بقيت سلبية للغاية، فاليهود الإسرائيليون وعرب إسرائيل (٢٢٪) يشتركون بآراء متدنية لروحاني. وفي الأردن، لدى كلّ من السوريين في الأردن (١٪) والأردنيين (٤٪) آراء سلبية جداً تجاه الرئيس الإيراني.

أخيرًا، يتلقى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تقييمات سلبية للغاية من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يفضله ٧٪ فقط في كل من تونس وتركيا، وفقط ١٪ في الأردن و٠٪ في لبنان لديهم وجهة نظر إيجابية نحو نتنياهو. في المقابل، نجد ٩٥٪ من الأردنيين و٩٩٪ من اللبنانيين لديهم نظرة سلبية جدًا تجاه نتنياهو.

ثالثًا: آفاق النزاع في سوريا

يتناول الاستطلاع آفاق النزاع في سوريا، وهل من المتوقع أن تنتهي الحرب خلال العام ٢٠١٨، أو أنّها ستستمر لخمس سنوات أخرى أو أكثر من ذلك. فتشير النتائج إلى أن ٢٦٪ يتوقعون انتهاء الحرب في سوريا في عام ٢٠١٨، بينما توقع ٣٢٪ استمرارها لأكثر من خمس سنوات مقبلة، وأخيرًا رأى ٢٩٪ إمكانية استمرارها لأكثر من خمس سنوات كما هو في الرسم البياني ٥. جدير بالذكر أن ٦٤٪ من السوريين الذين يعيشون في الأردن يتوقعون أن تنتهي الحرب في سوريا في عام ٢٠١٨.

الرسم البياني ٥

توقعات انتهاء الحرب في سوريا

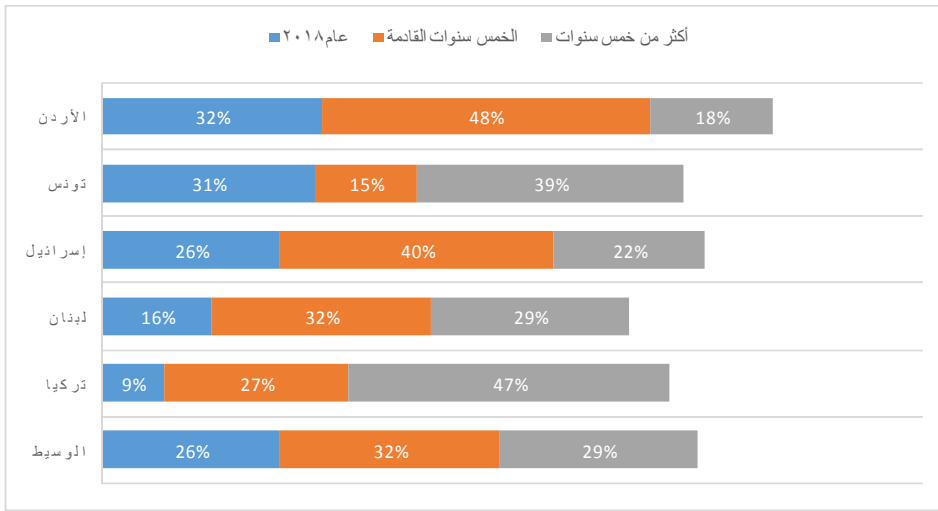

كما تطرق الاستطلاع إلى موضوع اللاجئين السوريين في الدول التي استقبلت اللاجئين وهي تركيا، والأردن، ولبنان. حيث استطلع آراء من شملهم المسح في هذه الدول في رغبة بلادهم استقبال المزيد من اللاجئين أم لا.

تريد الأغلبية في الأردن من بلدها قبول عدد أقل من اللاجئين السوريين، ويقول حوالي ربعهم (٢٣٪) إن بلدهم يجب ألا يقبل أي لاجئ. ومع ذلك، فإنّ السوريين

الذين يعيشون بالفعل في الأردن لديهم وجهات نظر مختلفة، حيث تقول أغلبية كبيرة منهم إنّ البلاد يجب أن تقبل المزيد من اللاجئين من سوريا، ويرفضون فكرة أنه يجب على الأردن التوقف عن قبول اللاجئين جميعًا.

في لبنان، تقول أرقام مماثلة إنّ على بلدهم إما قبول عدد أقل من اللاجئين (٤٠٪) أو عدم القبول على الإطلاق (٤٢٪). ويدعو المسيحيون - أكثر من المسلمين الشيعة أو السنة- إلى أن لا يقبل لبنان أيّ لاجئ من سوريا. بينما يريد ثلاثة من كل عشرة في تركيا من بلادهم قبول عدد أقل من اللاجئين من سوريا، ويقول أكثر من نصفهم إنّ بلادهم يجب أن تتوقف عن قبول اللاجئين بشكل كامل كما هو موضح في الرسم البياني رقم ٦.

الرسم البياني٦

السماح للمزيد من اللاجئين بدخول البلد

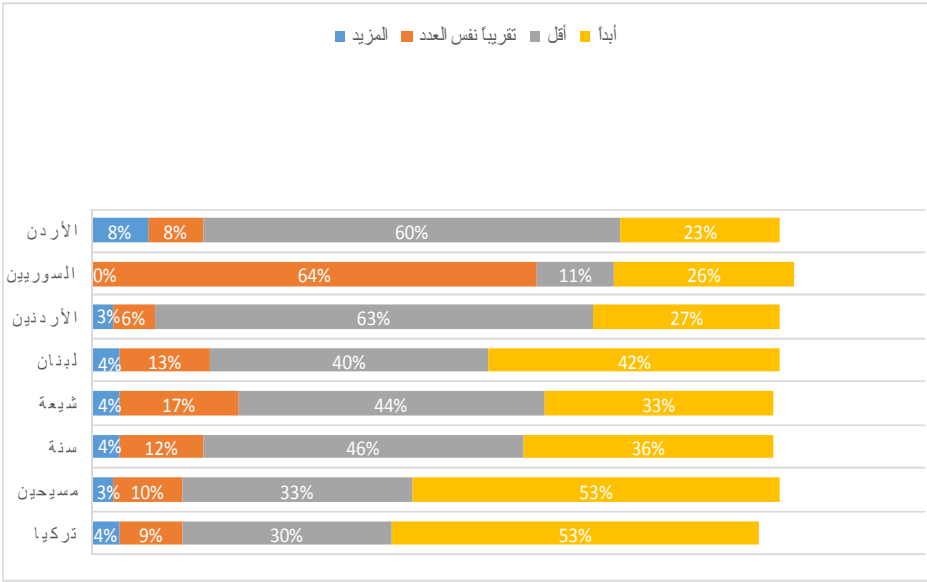

الخاتمة

يظهر التقرير جليًّا تصاعد الدور الروسي والتركي في الشرق الأوسط على حساب الولايات المتحدة الأمريكية بحسب الأشخاص الذين تم عليهم المسح في خمس دول شرق

أوسطية. يرافق هذا التصاعد نظرة إيجابية نحو تأثير روسيا في المنطقة، وأقل منها لكل من الولايات المتحدة وإيران، كما يظهر أيضًا شعبية رئيس تركيا أردوغان ضمن هذه الدول الخمس عند مقارنته بمجموعة كبيرة أخرى من رؤساء الدول الشرق الأوسطية. وكما أنّ هذا التقرير تطرق إلى تأثير القوى الدولية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وصورتها؛ فإنّه تطرق أيضًا إلى آفاق النزاع في سوريا الذي أظهر بوضوح عدم تفاؤل الذين وقع عليهم الاستطلاع بانتهاء الحرب خلال السنة القادمة، وتوقعوا امتدادها لخمس سنوات أخرى. وأخيرًا فضّل أغلب مواطني الدول التي استقبلت اللاجئين السوريين السماح لعدد أقل من اللاجئين بدخول بلادهم.

التحول في العلاقات الهندية- الإسرائيلية وآفاقه*

على الرغم من تصويت الهند ضدّ قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، وتصويتها ضد انضمام إسرائيل للأمم المتحدة عام ١٩٤٩، إلاّ أنّها اعترفت رسميًّا بها في شهر أيلول/ سبتمبر عام ١٩٥٠، عقب انضمامها للأمم المتحدة. ومع ذلك، تصنّف الهند ولمدة طويلة بوصفها دولة داعمة للقضية الفلسطينية وللدول العربية؛ حيث يندرج السلوك التصويتي للهند في الأمم المتحدة إلى جانب الدول العربية في إطار هذا التصنيف. ومع أهمية اعتراف الهند الرسمي بإسرائيل، إلاّ أنّ هذا الاعتراف لم يغيّر في طبيعة العلاقات الثنائية، ولم يخلّ بتصنيف الهند ضمن الدول الداعمة للقضية الفلسطينية. ومن هنا، لم تسمح الهند لإسرائيل بفتح سفارة في عاصمتها، واقتصر الأمر على فتح مكتب تجاري في مدينة مومباي، ومن ثم قنصلية بعد مرور ثلاث سنوات على هذا الاعتراف أي عام ١٩٥٣[١].

لم يقم الجانب الهندي بأي خطوة دبلوماسية تجاه إسرائيل، ولم يحدث تبادل للزيارات الرسمية لفترة طويلة، وكانت الهند أول دولة غير عربية تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وأقامت معها علاقات دبلوماسية عام ١٩٨٠[٢].

منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي شهدت العلاقات الهندية- الإسرائيلية نقلة نوعية كبيرة، وتحولت من الحذر والسرية إلى العلنية الكاملة، وقد ساعدت عوامل عديدة داخلية ودولية وإقليمية على تطور هذه العلاقات بصورة مطّردة، فعلى الصعيد الدولي دفع سقوط الاتحاد السوفياتي وتفككه وبروز الولايات المتحدة كقطب عالمي أحادي الهند لإعادة رسم سياستها الخارجية، إذ مثل الاتحاد السوفياتي طيلة الحرب الباردة حليفًا

*** أعدّ هذا التقرير بكر البدور، باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.**

[١] "العلاقات الهندية الإسرائيلية تطور متصاعد"، **مركز إدراك للدراسات والاستشارات،** تموز/ يوليو ٢٠١٧، تاريخ الدخول:١٧/ ٣/ ٢٠١٨، في: https://bit.ly/2GMCfJj

[٢] "ما سرّ حبّ الهند لإسرائيل"، **ايرونيوز،** ٣/ ٧/ ٢٠١٧، تاريخ الدخول: ١٧/ ٣/ ٢٠١٨: http://bit.ly/2GBMw8J

استراتيجيًا لها، وقد ساعد الوعي الهندي بأهمية إسرائيل ونفوذها لدى الولايات المتحدة عبر اللوبي القوي لها في واشنطن على دفع الهند لتطوير علاقاتها معها لتحسين علاقتها بالولايات المتحدة، وعلى المستوى الإقليمي فقد أدّى اعتراف بعض الدول العربية بإسرائيل وتوقيع اتفاقيات سلام معها إلى تراجع حدة الحساسية العربية إزاء العلاقات بين العديد من دول العالم وإسرائيل ومن بينها الهند وعلى الصعيد الهندي الداخلي، فقد أدت هزيمة حزب المؤتمر في الانتخابات التي أجريت عام ١٩٨٩، وصعود حزب الشعب الهندي (بهاراتيا جاناتا) إلى سدة الحكم إلى تحول في موقف النظام السياسي الهندي من إسرائيل والعلاقات معها في ظل المعطيات الدولية والإقليمية القائمة التي بددت العبء الدبلوماسي الذي كان يترتب سابقًا على إقامة علاقة طبيعية كاملة معها إلى جانب التوجهات القومية الهندوسية للحزب الحاكم، كما رأى الحزب أنّ التحالف مع إسرائيل سيعطي بلاده دفعةً كبيرةً في مواجهة باكستان خصمها التقليدي، وفي مواجهة الحركات المسلحة المتشددة التي صعدت من هجماتها في الهند في تلك الفترة، وقد دعا حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم إلى إقامة علاقات طبيعية وكاملة مع إسرائيل في مؤتمره المنعقد في شهر تشرين الأول عام ١٩٩١، لتبدأ العلاقات الهندية الإسرائيلية بذلك مرحلة جديدة ومختلفة[١].

أولًا: نظرة تاريخية

يرتبط الموقف السلبي للهند من إسرائيل برفضها للاستعمار وأدواته وإفرازاته وسعيها لتحقيق الاستقلال، فقد عدَّت الهند إسرائيل نبتةً استعمارية ووكيلًا للاستعمار البريطاني الذي عانت منه طويلًا، وأداةً له في منطقة الشرق الأوسط. وأخذ زعماء الحركة الوطنية الهندية مواقفًا داعمةً لدول العالم الثالث في سعيها لنيل الاستقلال وأقيمت علاقات وثيقة بين القيادات الهندية وقيادات هذه الدول، وقد تمخضت تلك العلاقات عن قيام حركة عدم

[١] انجي وحيد فخري، إسرائيل ودول الجنوب: دراسة في العلاقات الإسرائيلية الهندية، **الحوار المتمدن**، ٢٢/ ٥/ ٢٠١٣، تاريخ الدخول: ١٨/ ٣/ ٢٠١٨، في: https://bit.ly/2Gv0RHb

الانحياز، التي جاءت استجابةً لدعوة الزعيم الهندي جواهر لال نهرو لدول العالم الثالث إلى عدم الانخراط في أي من الكتلتين الشرقية أو الغربية إبان الحرب الباردة[١].

وقد سعت إسرائيل طيلة الفترة التي تولى فيها نهرو رئاسة الحكومة الهندية لكسر الجمود في العلاقات الثنائية إلّا أنّها لم تفلح واستمرت في سعيها لتحقيق ذات الغرض في عهد أنديرة غاندي ابنة نهرو التي انتهجت سياسةً أكثر تشددًا حيال إسرائيل في إطار مسعاه لاجتذاب المسلمين الهنود إلى جانب حزبها في أي انتخابات قادمة، وكذلك الحفاظ على تحالفها مع الأحزاب اليسارية الهندية التي تنظر لإسرائيل كمشروع استعماري مرتبط بالغرب والإمبريالية العالمية وخادمًا لمصالحها، فضلًا عن سعي غاندي لتعزيز علاقاتها بجوارها من الدول الإسلامية والالتقاء معهم في مختلف القضايا المركزية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية[٢].

ثانيًا: أسباب الموقف الهندي الحذر تجاه إسرائيل

بالرغم من وصف الهند بأنّها دولة داعمة للقضية الفلسطينية منذ استقلالها عن بريطانيا عام ١٩٤٧، غير أنّ هذا الوصف لا ينفي وجود علاقات غير معلنة بين الجانبين، إذ تشير بعض المصادر إلى وجود تعاون استخباري وعسكري بين الهند وإسرائيل مع بقاء الطابع العام للعلاقات الهندية الإسرائيلية منذ عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٩٢، هو الحذر من الجانب الهندي تجاه تطوير العلاقات الثنائية.

ويرجع السلوك السياسي للهند تجاه إسرائيل إلى جملة من العوامل أبرزها[٣]:

١. وقوف بريطانيا التي استعمرت الهند مدة طويلة من الزمن وراء قيام إسرائيل، مما دفع الحركة الوطنية الهندية ورموزها للنظر لإسرائيل على أنّها أداة استعمارية لبريطانيا والغرب في منطقة الشرق الأوسط وأنّ الهند معنية بمقاومة الاستعمار

---

[١] العلاقات الهندية الإسرائيلية تطور متصاعد، **مركز إدراك للدراسات والاستشارات**.

[٢] نفس المصدر السابق.

[3] Gurcharn Singh Sandhu, *The Indian Armour: History Of The Indian Armoured Corps 1941–1971*, Vision Books Private Limited, New Delhi, 1987, p. 220-229.

وأدواته ومعنية أيضًا بدعم شعوب العالم الثالث في مسعاها للاستقلال.

٢. رفض الهند لفكرة إقامة دولة على أسس دينية نظرًا لما عانته من نزاعات حادة بين الهندوس والمسلمين، الأمر الذي أدى إلى انفصال باكستان عن الهند على أساس ديني مما تسبب في استياء الحركة الوطنية الهندية، وأثر في موقفها من إسرائيل نظرًا لقيامها على خلفيات دينية.

٣. العلاقات مع الدول العربية والإسلامية، إذ تقع الهند في جنوبي قارة آسيا بين دول إسلامية عدة، بينها حدود مشتركة ومصالح مشتركة في شتى المجالات، وقد سعت الحكومات الهندية المتعاقبة إلى التعاون مع الدول الإسلامية المجاورة لها لأسباب عدة منها تعطيل اصطفاف الدول الإسلامية إلى جانب باكستان في صراعها المستمر مع باكستان خاصة حول إقليمي جامو وكشمير.

٤. المكون المسلم في المجتمع الهندي، إذ يبلغ عدد المسلمين في الهند حولي ٢٦٠ مليون نسمة بنسبة ١٣,٤٪ من عدد السكان وتشكل الديانة الإسلامية الديانة الثانية في الهند بعد الديانة الهندوسية ويشكل المسلمون ٢٠٪ من الكتلة التصويتية في البلاد وبالتالي، فإنّ مراعاة مشاعرهم ومواقفهم من قضاياهم الحساسة كالقضية الفلسطينية أمر مهم لدى الأحزاب السياسية، وهم متعاطفون مع القضية الفلسطينية ومناصرون للحقوق العربية في فلسطين وهذا الأمر لا يمكن أغفاله لدى النخبة السياسية الهندية.

ثالثًا: التحول في العلاقات الهندية- الإسرائيلية

بدأ التعاون العسكري بين الهند وإسرائيل عام ١٩٦٢، إثر اندلاع الحرب الهندية الصينية، مما دفع رئيس الوزراء الهندي آنذال جواهر لال نهرو لطلب المساعدة العسكرية، من بن غوريون، رئيس وزراء إسرائيل وكان الطلب الهندي متعلقًا بالأسلحة البريطانية الصنع، التي كان يستخدمها الجيش الهندي، وقد وافقت إسرائيل على طلب الهند بسرعة كبيرة في إطار مسعاها لتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، وقد تعزز هذا التعاون

باندلاع الحرب الهندية الباكستانية عام ١٩٧١، مما جعل الهند تنظر لإسرائيل كبوابة للحصول على التكنولوجيا الغربية والأمريكية خاصة العسكرية منها[١].

في عام ١٩٦٩، دعت المملكة المغربية لمؤتمر إسلامي في الرياض إثر تعرض المسجد الأقصى للإحراق على يد المتطرف مايكل دينس روهن وكان من المقرر أن توجه الدعوة للهند لحضور المؤتمر، وقد تم تشكيل الوفد الهندي فعلًا برئاسة وزير مسلم في حكومة أنديرا غاندي لكن المغرب تراجعت عن الدعوة بسبب الضغوط الباكستانية عليها الأمر الذي أثار استياء الهند.

إلا أنّ الحدث الأكثر بروزًا والذي أسهم في تغير كبير في السياسات الدولية تجاه القضية الفلسطينية والشرق الأوسط هو توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩، وإن كان ذلك على المدى البعيد فتبني دول مؤثرة وفاعلة في الساحة الدولية سياسات متصلبة تجاه إسرائيل في الوقت الذي وقّعت فيه مصر اتفاق سلام معها أمر مغاير للمنطق. وقد كان للعلاقات الهندية الإسرائيلية نصيب من التغير الذي طرأ على السياسات الدولية في الشرق الأوسط إثر توقيع اتفاقات كامب ديفد وأخذت العلاقات بين الجانبين تتطور على نحوٍ مطّرد وتوج هذا الصعود بلقاء رئيس الوزراء الهندي راجيف غاندي برئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز، على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٥، وجاء هذا اللقاء في ظل تحول سياسي كبير وهو دخول الاتحاد السوفييتي في مرحلة الأفول والتفتت، ونظرة الهند إلى الموقف العربي على أنّه داعم ومنحاز إلى جانب باكستان المتصارعة معها، وصعود الصين المعادية لها وتزايد تأثيرها في الساحة العالمية[٢].

إلا أنّ نقطة التحول الكبرى التي أثرت على السياسات الدولية في الشرق الأوسط هي انعقاد مؤتمر مدريد وبدء عملية السلام في الشرق الأوسط عام ١٩٩١، وهو الأمر

---

[1] Neville Maxwell, *India's China War* (New York, Random House, 1970), p. 385; Arthur G. Rubinoff, "Normalization of India-Israel Relations: Stillborn for Forty Years," *Asian Survey* 35, 5 (1995): 487-505; Kumaraswamy, *India's Israel Policy*, 199, 202, 215.

[2] Jayita Sarkar, India and Israel's Secret Love Affair, *The Nationsl Interedt*, 10/12/2014, accessed on: 17/3/2018, in: https://goo.gl/tDnpi8

الذي كسر العزلة الدولية عن إسرائيل وفتح الباب أما العديد من الدول للاعتراف بها وإقامة العلاقات الدبلوماسية معها بعد أن قامت منظمة التحرير الفلسطينية ودول عربية بالاعتراف بإسرائيل. وقد تأثرت العلاقات الهندية الإسرائيلية بهذا التحول وشهدت مزيدًا من التطور والتقدم إذ دشنت العلاقات الهندية الإسرائيلية رسميًا في العام ١٩٩٢[١].

استمر نمو العلاقات الهندية الإسرائيلية، وتبادل الطرفان العديد من الزيارات، ومن أبرزها زيارة شمعون بيريز للهند عام ١٩٩٣، وجاءت هذه الزيارة لتضع الأطر الأساسية للعلاقات الثنائية على الصعد كافة.

وكان توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام ١٩٩٣، عاملًا مساعدًا إضافيًا ساعد في تطور العلاقات الهندية الإسرائيلية إلا أنّ هنالك ثمة عوامل أخرى ساهمت في تطوير هذه العلاقات من أبرزها:

١. صعود حزب الشعب الهندي "بهارتيا جاناتا" القومي الهندوسي للسُلطة لأول مرة، وما ترتب عليه من إقصاء وتهميش للهنود المسلمين وتجاهل مشاعرهم وقضاياهم.
٢. الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على الهند لمعاقبتها على التجارب النووية التي تقوم بها بين الحين والآخر في إطار تنافسها مع باكستان مما دفعها للدخول عبر البوابة الإسرائيلية مجددًا.
٣. الحرب الباكستانية الهندية عام ١٩٩٩، والتي تلقت فيها باكستان دعمًا كبيرًا من دول الخليج العربي والصين وأمريكا وفق الرواية الهندية التي شكلت دافعًا للهند لتنمية علاقاتها مع إسرائيل للحصول على التكنولوجيا العسكرية[٢].

وخلال الفترة ١٩٩٣ – ٢٠٠٢، شهدت العلاقات الثنائية بين الهند وإسرائيل نموًا مطردًا، إذ ازداد حجم التبادل التجاري بين الجانبين من ٢٠٢ مليون دولار عام ١٩٩٢، إلى مليار و٨٦ مليون دولار عام ٢٠٠٠ .

---

[1] Nicolas Blare, India-Israel at 25: Defense Ties, Middle East Institute, Apr. 4, 2017, accessed on: 17/3/2018, in: https://bit.ly/2JgsnFY

[2] Shishir Gupta, "India to Buy Missile Defense Systems from Israel," *The Hindustan Times*, February 11, 2001.

وقد شهد العام ١٩٩٣، عقد العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مختلف المجالات الاقتصادية، وقد سعت الهند إلى تطوير علاقاتها الشاملة مع الولايات المتحدة عبر تطوير علاقاتها بإسرائيل[١].

رابعًا: أهداف الهند من تطوير علاقاتها بإسرائيل

من خلال التحليل السابق يمكن تحديد عدد من الأهداف التي تسعى الهند لتحقيقها من خلال تطوير علاقاتها مع إسرائيل من بينها:

١. الاستفادة من التكنولوجيا الإسرائيلية في تطوير قدراتها العسكرية في مواجهة باكستان التي تعيش معها حالة من سباق التسلح.

٢. الاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في التوظيف السياسي للأحداث الطائفية التي تشهدها الهند وباكستان بين الحين والآخر تحت عنوان مكافحة الإرهاب الإسلامي، وقد زودت إسرائيل الهند بمعلومات استخبارية تتعلق بباكستان وسمحت الهند لإسرائيل باستخدام أراضيها لتنفيذ مهام ضد باكستان.

٣. استغلال العلاقات المتميزة مع إسرائيل في حشد اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية لتقوية علاقات الهند مع واشنطن.

خامسًا: أهداف إسرائيل من تطوير علاقاتها مع الهند

ويمكن تلخيص الأهداف الإسرائيلية من تطوير العلاقات مع الهند بما يلي[٢]:

١. تطويق إيران من الجهة الجنوبية لتسهيل توجيه ضربة عسكرية لها على خلفية برنامجها النووي الذي تعده إسرائيل خطرًا على أمنها.

٢. عرقلة نقل التكنولوجيا النووية إلى دول أو حركات تصنف على أنها معادية لإسرائيل.

---

[١] العلاقات الهندية الإسرائيلية تطور متصاعد، **مركز إدراك للدراسات والاستشارات.**

[٢] فخري، **إسرائيل ودول الجنوب**.

٣. تحييد الموقف الهندي من الصراع العربي الإسرائيلي بعد عقود من تصنيف الهند كداعم للقضية الفلسطينية.

٤. فتح الأسواق الهندية أمام البضائع الإسرائيلية.

٥. التعاون النووي مع الهند خاصة فيما يتعلق بإجراء التجارب النووية.

٦. تصدير التكنولوجيا للهند والحصول على تمويل هندي للبحوث المتعلقة بها.

سادسًا: مجالات التعاون الهندي الإسرائيلي

منذ إعلان حزب الشعب الهندي (بهاراتيا جاناتا) عن إقامة علاقات علنية كاملة وطبيعية مع إسرائيل عام ١٩٩١، وبدء ذلك فعليًا عام ١٩٩٢، شهدت هذه العلاقات تعاونًا كبيرًا في جوانب متعددة أهمها:

١. التعاون الاقتصادي

سعت إسرائيل إلى توسيع تعاونها الاقتصادي مع الهند وتطويره سيما في المجال الزراعي بالإضافة للتبادل التجاري، وقد استطاعت إسرائيل التسرب والدخول إلى كثير من الأسواق المغلقة في وجهها عبر الشركات الهندية، وقد قدمت إسرائيل للهند دعمًا تقنيًا في المجالات المختلفة كاستصلاح الأراضي ومقاومة التصحر، ومعالجة المياه، والطاقة.

وتزايدت معدلات التبادل التجاري بين الهند وإسرائيل بصورة مطردة، فقفزت قيمة التبادل التجاري بينهما من ١٨٠ مليون دولار عام ١٩٩٢، إلى ٥ مليار دولار عام ٢٠١١، واحتلت الهند المرتبة العاشرة في التبادل التجاري مع إسرائيل على المستوى العالمي والمرتبة الثالثة على مستوى قارة آسيا[١].

٢. التعاون العسكري

يشمل هذا التعاون بيع الأسلحة والمعدات العسكرية والتدريب والتطوير، وقد وظفت الهند هذا التعاون في الحصول على التكنولوجيا الغربية والأمريكية من خلال إسرائيل.

---

[١] مجدي عمرو، تطور العلاقات الإسرائيلية الهندية، **مركز رؤية للتنمية السياسية**، ٢٠١٨/٨/١٧، تاريخ الدخول: ٢٠/ ٣/ ٢٠١٧، في: https://bit.ly/2JhJeZ7

وبلغ حجم الاستثمارات العسكرية المشتركة بين الجانبين ٦٠٠ مليون دولار عام ٢٠١٦، وأصبحت إسرائيل ثاني مورِّد للسلاح إلى الهند بعد روسيا وقد تمكنت الهند من الحصول على معدات عسكرية أمريكية عبر إسرائيل كان من الصعب الحصول عليها مباشرةً، واشترت الهند ١٦ طائرة إسرائيلية من دون طيار من الطرازين هنتر سكاوت وهنتر مع محطات التحكم بها عام ١٩٩٨، بالإضافة إلى شراء أسلحة ومعدات وذخائر إسرائيلية، أبرزها القنابل الجوية الموجهة بالليزر بعد ذلك بعام[١].

٣. التعاون الأمني

يحتل التعاون الأمني الاستخباراتي مكانة بارزة في العلاقات الهندية الإسرائيلية ويستدل على ذلك بالزيارات المتبادلة بين المسؤولين الاستخباراتيين الهنود والإسرائيليين، وبمقتضى هذا التعاون قدمت إسرائيل معلومات للهند عن باكستان وعن الحركات الكشميرية المناوئة للهند، وهي المعلومات التي تجمعها من أقمار التجسس الإسرائيلية، وما تحصل عليه من الولايات المتحدة في إطار اتفاق التعاون القائم بين إسرائيل والولايات المتحدة، وذلك في مقابل وجود مخابراتي إسرائيلي في الأراضي الهندية. كما أشارت بعض التقارير إلى وجود مشروع تساعد فيه إسرائيل الهند في إقامة حائط عازل بين الهند وباكستان في كشمير يشمل موانع هندسية وأجهزة إنذار ورادارات وكاميرات مراقبة على طول ٦٠٠ كلم.

ثامنًا: تحديات تواجه العلاقات الهندية- الإسرائيلية

بالرغم من الزخم الكبير الذي حظيت به العلاقات الهندية الإسرائيلية على مختلف الصعد منذ عام ١٩٩٢، إلّا أنّ ذلك لا ينفي وجود العديد من التحديات في وجه هذه العلاقات وتجعلها غير بعيدة عن عدم الاستقرار منها[٢]:

---

[١] مدحت أيوب، مستقبل التحالف الهندي الإسرائيلي، الجزيرة. نت، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٤، تاريخ الدخول: ٢٤/ ٣/ ٢٠١٨، في: https://goo.gl/Xq6M89

[٢] حسني عماد العوضي، رهانات متغيرة: الهند من الدفاع عن فلسطين إلى التحالف مع إسرائيل، **المركز العربي**

١-الموقف التاريخي للهند من القضية الفلسطينية والعلاقات العربية الهندية طيلة العقود الماضية والتي تجعل الهند مستمرة في النهج الحذر في علاقاتها مع إسرائيل رغم التطورات الكبيرة فيها.

٢- وجود اتجاه شعبي معارض قوي لتطوير العلاقات الهندية الإسرائيلية خاصة في الجانب العسكري، ويتمثل هذا الاتجاه بالسكان المسلمين وكذلك الأحزاب اليسارية الهندية، وقد تمكنت الأصوات المعارضة من دفع الحكومة الهندية لإلغاء صفقة صواريخ بقيمة ٨٠٠ مليون دولار قبيل زيارة رئيس الوزراء الهندي مودي لإسرائيل أواخر العام ٢٠١٧.

٣-القلق الأمريكي من أن يؤدي تنامي التعاون العسكري بين الهند وإسرائيل إلى اختلال ميزان القوى في منطقة جنوب شرق أسيا على نحوٍ لا تريده واشنطن وقد استطاعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة من عرقلة العديد من الصفقات العسكرية بين الجانبين.

٤- متانة العلاقات الهندية الإيرانية والتي يحرص الجانب الهندي على بقائها بمستوىً عالٍ خاصة في المجالات التجارية والاقتصادية والنفطية، إضافة إلى القلق الإسرائيلي من انتقال تكنولوجيتها العسكرية لإيران عبر الهند.

الخلاصة

في ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٧، زار رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي إسرائيل في أول زيارة من نوعها ووصفت إسرائيل هذه الزيارة بأنّها تاريخية، ولم يقم مودي بزيارة رام الله كما جرت الأعراف الدبلوماسية لدى زعماء الدول ومسؤوليها عند زيارة إسرائيل، وقد بالغ الإعلام الإسرائيلي في تغطية الزيارة وأهميتها لكن اللافت في الأمر إقدام الهند على إلغاء صفقة أسلحة إسرائيلية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، وفي ١٤ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٨، زار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين

للبحوث والدراسات،٢٢/ ١٢/ ٢٠١٧، تاريخ الدخول: ١٩/ ٣/ ٢٠١٨، في: https://bit.ly/2GP0FSm

نتنياهو الهند في مسعىً منه لدفع العلاقات التجارية بين الجانبين في أعقاب إلغاء الصفقة.

ويقرأ إلغاء الهند صفقة الأسلحة بأنّ الهند ليست مندفعة نحو إسرائيل بأيّ ثمن، وإنّما تنطلق في هذه العلاقات من مصالحها الحيوية، ويعزز هذه الفكرة رفض نيودلهي دعم الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وقيام رئيس الوزراء الهندي بزيارة لأراضي الفلسطينية المحتلة في شهر شباط/ فبراير ٢٠١٨، وفي مقابل ذلك عرفت مسيرة العلاقات اندفاعة إسرائيلية كبيرة نحو الهند، ويقرأ ذلك من استجابتها السريعة للرغبة الهندية بالحصول على الأسلحة خلال حروبها المختلفة رغم سرية العلاقات وفتورها.

عمومًا، لقد فتحت اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية الأبواب على مصراعيها لتطوير العلاقات الهندية الإسرائيلية، ودفعها قُدمًا إلى آفاق غير مسبوقة منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، واستند التطور الملفت للعلاقات إلى جملة من المصالح المشتركة، وتحول الدور الهندي من دولة داعمة للقضية الفلسطينية إلى دولة تتعامل بشكل متساوٍ مع إسرائيل المحتلة للأراضي الفلسطينية ومع الطرف الفلسطيني الذي لم يحصل من إسرائيل على أي من حقوقه المشروعة إلا أنّ الهند صوتت في الجمعية العامة على مشروع القرار الرافض لإعلان الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وهو أمر مخيب للآمال بالنسبة للإسرائيليين، وبتتبع المواقف السياسية للحكومة الهندية تجاه القضية الفلسطينية، نجد أنّها مازالت أقرب لدعم الفلسطينيين بشكلٍ عام، أي أنّ الاندفاع في العلاقات الاقتصادية والأمنية لم يصاحبه اندفاعة في المواقف السياسية للهند لصالح إسرائيل مع وجود بعض التحول في الجانب السياسي، وأن الطابع العام والسمة الغالبة على العلاقات الثنائية تركز على التعاون الأمني والعسكري[١].

[١] العوضي، **رهانات متغيرة.**

الملف البيبلوغرافي

القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي

١٩٦٧- ٢٠١٨

- المراجع العربية
- المراجع الإنجليزية

الملف البيبلوغرافي

القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي ١٩٦٧-٢٠١٨

أولًا: المراجع العربية

١. الكتب

- أبو السعود، خلدون بهاء الدين. **أثر الاحتلال الإسرائيلي وإقامة المستوطنات على وضع القدس وفقًا لأحكام القانون الدولي**. رام الله: وزارة الثقافة الفلسطينية، ٢٠٠١.
- الخطيب، روحي. **تهويد القدس**. القدس: أمانة القدس، ١٩٧٠.
- -----، **المؤامرات الإسرائيلية على القدس ما بين ١٩٦٥-١٩٧٥**. بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني، ١٩٧٥.
- شناق، فاروق؛ غنايم، زهير؛ محافظة، محمد عبد الكريم. **القدس: دراسة تحليلية لأبعاد قضية القدس التاريخية والديموغرافية والقانونية والسياسية**. عمَّان: دار نور الدين للنشر، ٢٠٠٢.
- صالح، محسن محمد (محرر). **دراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٠.
- العباسي، رمضان. **عروبة القدس بين الأوطان البديلة وطرق العودة: اعترافات يهودية بعروبة القدس الإسلامية**. القاهرة: مركز الحضارة العربية، ٢٠٠٤.
- عبد الحافظ، محمد أحمد، **واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية**. القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٢٠٠٣.

- عبد الكريم، إبراهيم. **الآثار والمعالم الإسلامية في القدس القديمة: دليل مصور**. طرابلس/ ليبيا: القيادة الشعبية الإسلامية العالمية، ٢٠٠١.
- عرقان، عبد الله راشد. **القدس في المواقف الدولية والعربية والإسلامية**. عمّان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.
- العلمي، أحمد. **أيام دامية في المسجد الأقصى المبارك**. عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٨٣.
- غوشة، صبحي سعد الدين. **الحياة الاجتماعية في القدس في القرن العشرين**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١٠.
- كنعان، عبد الله. **أهمية القدس ودور المثقفين في المحافظة عليها: ألقيت في ندوة المثقف العربي ودوره في الحفاظ على القدس.** عمَّان: اللجنة الملكية لشؤون القدس، ٢٠٠٣.
- ماجوابر، كيت. **تهويد القدس: الخطوات الإسرائيلية للاستيلاء على القدس**. بيروت. الأفق الجديد.(د.ت).
- **مذكرة حول مواصلة سلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلي اعتداءاتها لتغيير أوضاع مدينة القدس والمدن والقرى الفلسطينية المحيطة بها.** القدس: أمانة القدس: ١٩٧٧.
- مركز الدراسات العربي- الأوروبي. **مستقبل القدس العربية.** باريس: مركز الدراسات العربي- الأوروبي، ٢٠٠٨.
- نوفل، أحمد؛ سعد الدين، ناديا؛ بركات، نظام؛ الزرو، نواف. تحرير وتقديم علي محافظة. **انتفاضة القدس ٢٠١٥ –٢٠١٦**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١٧.
- الهزايمة، محمد عوض. **القدس في الصراع العربي الإسرائيلي**. عمَّان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع: ٢٠١٠.

٢. الدوريات

- ------. "إعادة تعريف حدود القدس مدخل مقبول للتفاوض حول المدينة". **اللجنة الملكية لشؤون القدس.** عدد ٢٧٦ (١٩٩٧).
- أبو جابر، إبراهيم. "إسرائيل تقضم المقدسات في القدس والخليل". **مجلة دراسات شرق أوسطية**. عدد ٥١ (٢٠١٠).
- أحمد، أحمد سيد. "القدس بين الشرعية القانونية والأمر الواقع". **السياسة الدولية**. مجلد ٥٢. عدد ٢١١ (يناير ٢٠١٨).
- أرناؤوط، عبد الرؤوف. إسرائيل في القدس الشرقية: من الحسم الجغرافي إلى الحسم الديموغرافي". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد ١٠٥ (٢٠١٦).
- التفكجي، غيدة. "أنفاق الاحتلال تحت المسجد الأقصى وفي القدس أداة التهويد المستمرة". **المجلس.** مجلد ٩. عدد ٣٩ (٢٠١٠).
- الخالدي، وليد. "أرض السفارة الأميركية في القدس: الملكية العربية والمأزق الأميركي". **مجلة الدراسات الفلسطينية.** عدد١١٠ (٢٠١٧).
- خمايسي، راسم. "أهداف وسياسات التخطيط الحضري الإسرائيلي في القدس و محيطها". **مجلة الدراسات الفلسطينية.** عدد ٧٢ (٢٠٠٧).
- --------. "إعادة تشكيل المحيط الحضري المقدسي قلب الدولة الفلسطينية". **حوليات القدس.** عدد ١٦ (٢٠١٣).
- الداوود، محمود علي. "أبعاد المؤامرة الصهيونية على القدس". **آفاق عربية.** مجلد ٢٤. عدد١١/ ١٢ (١٩٩٨).
- زكارنة، كمال. "استعرض المحاولات الإسرائيلية لتهويد القدس". **القدس.** عدد١٢/ ١١ (١٩٩٩).

- عبد الهادي، مها. "انتفاضة آذار مرحلة مد جديدة لمعركة القدس: المواطنون الفلسطينيون يفرضون أشكالاً جديدة من الحرب على الاستيطان". **فلسطين المسلمة.** مجلد ١٥، عدد ٥ (١٩٩٧).
- عكاشة، سعيد. "إسرائيل والقدس من تأسيس الدولة إلى قرار ترامب". **السياسة الدولية.** مجلد ٥٤. عدد ٢١١ (٢٠١٨).
- نجم، رائف يوسف. "استمرار تهويد مدينة القدس: أرضاً وسكاناً وعمراناً وإدارةً". **آفاق الإسلام.** مجلد. ٧. عدد ٢ (١٩٩٩).
- نوفل، مجاهد. "إطلالة على واقع القدس والمسجد الأقصى خلال العام ٢٠١١". **الفرقان**. مجلد ١٣، عدد ١٢٠ (٢٠١٢).
- ويلكتون، ترسي. كراونسون، وربيكا. "إقامة عاصمتين في القدس ليس أمراً مرفوضاً". **القدس**. عدد ٣/ ٤ (٢٠٠٠).
- يريم، طل. ترجمة سمير سمعان. "استمرار الاستيطان الإسرائيلي في القدس الكبرى وموقف حكومة الولايات المتحدة الأميركية منه". **القدس الشريف.** مجلد ٧. عدد ٨٥ (١٩٩٢).
- يعقوب، عودة. "إغلاق المؤسسات العربية تطهير عرقي لمدينة القدس". **حوليات القدس**. عدد ٨ (٢٠٠٩-٢٠١٠).
- يوسف، أيمن. "انتفاضة القدس ٢٠١٥: الخلفيات والتوقعات". **مجلة دراسات شرق أوسطية**. المجلد ١٩. العدد ٧٤ (٢٠١٦).

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

1. Books

- Awwad, Mahmoud Abdullah. *A documentary report on the major Israeli crimes, aggressions and violations committed against Jerusalem and the Aqsa mosque.* Amman: The Royal Committee for Jerusalem Affairs, 2005.
- Blitzer, Wolf. *Between Washington and Jerusalem*. New York: Oxford University Press, 1985.
- Cattan, Henry. *Jerusalem.* New York: St. Martin's Press, 1980.
- Hodgkins, Allison B. *The judaization of Jerusalem: Israeli policies since 1967*. Jerusalem: PASSIA, 1996.
- ---------, *Israeli settlement policy in Jerusalem: facts on the ground*. Jerusalem: PASSIA, 1998.
- Ghanaim, Zuhair; Awwad, Mahmoud. *Jerusalem: facts and figures*. Amman: Publications of the Royal Committee for Jerusalem Affairs, 2005.
- El-Khatib, Rouhi. *Judaization of Jerusalem; internationalization of Jerusalem*. Amman. Al-Tawfiq Press, 1980.
- Jerusalem Center for Social and Economic Rights Palestine. *The Status of Human Rights in Occupied Jerusalem and a Chronicle of the Activities of the Center*. The Jerusalem Center for Social and Economic Rights, 1999.
- Kanaan, Abdullah. *Jerusalem: Political and Religious Status of Jerusalem among Muslims*. Amman: The Royal Committee for Jerusalem Affairs, 2005.
- Kenyon, Kathleen. *Digging up Jerusalem.* London: Ernest Benn, 1974.
- Khaldi, Yasser. M. *Jerusalem: Speaks for itself*. Amman: Alraed for Publishing & Distribution, 2014

- Kroyanker, David. *Jerusalem: Planning and Development 1982-1985: New Trends*. Jerusalem: Jerusalem Committee, 1985.
- Kutcher, Arthur. *The new Jerusalem; planning and politics*. London. Thames & Hudson. (1973).
- Limam, Rached. *Bibliography of the holy city of Al-Quds/ Jerusalem*. Tunisie, L`Or du Temps: 2000.
- Qurie, Ahmed. *From Oslo to Jerusalem: The Palestinian Story of the Secret Negotiations*. London: I.B. Tauris, 2006.
- Sakhnini, Issam. Touqan, Rami. *Jerusalem: a hijacked history and forged artifacts*. Amman: The Royal Committee for Jerusalem Affairs, 2014
- Widlanski, Michael. *Can Israel survive a Palestinian state?: an in-depth report by the institute for advanced strategic and political studies Jerusalem*. Jerusalem. Institute for Advanced Strategic and Political Studies.1999.
- Dumper, Michael. *Jerusalem Unbound: Geography, History, and the Future of the Holy City*. New York: Columbia University Press, 2014.
- ----------. *The Politics of Sacred Space: The Old City of Jerusalem and the Middle East Conflict, 1967–2000*. Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 2002.
- ----------. *The Politics of Jerusalem Since 1967*. New York: Columbia University Press, 1997.

2. Articles

- Efrat, Elisha. "Jerusalem: partition plas for a Holy City". *Israel Affairs*. vol. 6. No. 3/4 (2000).
- Husseini, Faisal. "Jerusalem: the Palestinian Vision: An Interview with Faisal Husseini. *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture*. vol. 3. no. 3/4 (1996).

- Kaminker, Sarah. "For Arabs Only: building restrictions in East Jerusalem. *Journal of Palestine Studies*". vol. 25, no. 4 (1997).
- Kattan, "Henry. Historical outline to Jerusalem". *The Royal Commission for Jerusalem.* no. 228 (1993).
- Kleiner, Michael. "Jerusalem: Roundtable". *Tikkun*. vol. 12. no. 3 (1997).
- Neff, Donald. "Jerusalem in U.S. policy". *Palestine Studies*. vol. 23. no. 189 (1993).
- Seidemann, Danniel. "Ehud Olmert: Jerusalem and the facts". *Jerusalem Quarterly File*. vol. 1. no. 4 (1998).
- Stransky, Thomas. "Can Jerusalem Become More Human?". *Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture*. vol. 3. no. 3/4 (1996).
- Vitullo, Anita. Erasing Arab Jerusalem. *Middle East Report*. vol. 22. no. 2.
- Yas, Jeffrey. "(Re)designing the City of David: Landscape, Narrative and Archaeology in Silwan". *Jerusalem Quarterly File*. Issue 7 (2000).

الملخصات العربية

(للقسم الإنجليزي)

دراسة سياسية وإحصائية

الانتخابات البلدية واللامركزية الأردنية لعام ٢٠١٧

د. أيمن خاطر*
أ. عبد الله المجالي**

يحلّل هذا التقرير الانتخابات البلدية واللامركزية الأردنية لعام ٢٠١٧، كما يحاول قراءة الفاعلية الانتخابية لقانون الانتخابات الجديد للمجالس البلدية ومجالس المحافظات، وصولًا إلى توضيح التركيبة السياسية للبلاد والتحوّلات التي جرت عليها، وكذلك البحث عن نقاط القوّة والضعف والإشكالات التي واجهت الانتخابات في هذه الدورة.

يناقش التقرير في محوره الأول المجالس البلدية والمحلية، وآليّة انتخابها وتوزيعها على المناطق والمحافظات والاستثناءات التي يتضمنها قانون البلديات، ويتناول في المحور الثاني مجالس المحافظات (اللامركزية) وتوزيعها على محافظات المملكة وآلية انتخابها وعدد مقاعدها. في حين يبحث المحور الثالث خريطة المرشّحين وخلفياتهم الفكرية والسياسية، ويعالج المحور التالي نسبة المشاركة في الانتخابات البلدية واللامركزية ومقارنتها بنسبة المشاركة بالانتخابات التي سبقتها. أمّا المحور الخامس فيركّز على مجلس أمانة عمّان. بينما يتناول المحور السادس مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات عبر الكوتا النسائية المخصصة. كما يتطرّق المحور السابع إلى طبيعة المشاركة الحزبية في هذه الانتخابات، والنتائج التي حققتها الأحزاب، وتأثير تلك النتائج على مجمل الحياة الحزبية في البلاد. وينتهي التقرير بخاتمة تحوي قراءة في مجمل العملية الانتخابية ونتائجها ودلالاتها، وأهمها:

- تأكيد العديد من المؤسسات المحلية والدولية المراقبة للانتخابات البلدية واللامركزية على أنّه لم يحدث أي تجاوز يُخلّ بجوهر العملية الانتخابية، باستثناء ما جرى في بلدية الموقر.

---

* متخصص في التحليل الإحصائي.
** محلل سياسي في الشأن الأردني.

- وصلت نسبة المشاركة في الانتخابات (31.7٪) من مجموع الذين يحقّ لهم الاقتراع، ومع ذلك فإنّ ارتفاع عدد المرشّحين قياسًا على الانتخابات البلدية لعام 2013، كان من المفترض أن ينعكس على نسبة الإقبال بشكل أكبر، وهو ما لم يحدث. وفي هذا الإطار يمكن النظر إلى تدنّي نسبة الإقبال في العاصمة عمّان، حيث سجلت أدنى نسبة اقتراع في المملكة، وقد بلغت (17.56٪) وهي التي تمثّل النخبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أنّها الأكبر من حيث الكثافة السكانية.
- أثّر تزامن إجراء الانتخابات اللامركزية مع البلدية بشكل سلبي على الانتخابات، حيث شاب الانتخابات الغموض والتشويش، وظهر قصور في تعريف الرأي العام بقانون اللامركزية وأهميته.
- أظهرت نتائج الانتخابات مرّة أخرى ضعف الأحزاب في بناء قواعد شعبية تجعلها قادرة على استثمار الاستحقاقات الانتخابية، كما أظهرت أيضًا أنّ الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية هي الأبرز حضورًا على الساحة الأردنية.
- أظهرت نتائج الانتخابات تقدم المرأة، حيث استطاعت الحصول على (11٪) من مجموع المقاعد بالتنافس وليس عن طريق الكوتا، وهي أعلى نسبة تحصل عليها المرأة في تاريخ الانتخابات الأردنية سواء البلدية منها أو النيابية.

ويوصي التقرير السلطة التنفيذية باتخاذ إجراءات تشريعية وعملية لتطوير الحياة الحزبية لتواكب المسار الديمقراطي المتمثل في الاستحقاقات الانتخابية؛ النيابية والبلدية واللامركزية. وخاصة ما يتعلق منها بتطوير وتحديث قانون الأحزاب، ووقف التدخلات من قبل الأجهزة الرسمية بالنشاط الحزبي والسياسي في البلاد لصالح تنشيط الحياة الحزبية، وتشجيع الانتماء للأحزاب وتفعيلها لا محاصرة أنشطتها ونفوذها والتدخل فيها. وذلك من أجل التقدم نحو واقع أكثر ديمقراطية وعدالة وتشاركية.

مراجعة لمجموعة كتب

القدس في الرواية الإسرائيلية

مروان الأسمر*

تتوفر المؤلفات الإسرائيلية العبرية على نحو كبير ولافت باللغة الإنجليزية، كالروايات وكتب الرحلات والنقد وغيرها. ونقدم هنا مراجعة لأربعة كتب إسرائيلية نشرت باللغة الإنجليزية حول القدس وصورتها في الرواية والمخيلة الإسرائيلية.

هذه الكتب هي: "يهودا" من تأليف عاموس عوز، و"مائدة لشخص واحد: تحت أنوار القدس" من تأليف أهارون آبلفيلد، و"القدس: مدينتي الأبدية" من تأليف إيلان جرينفيلد، و"أرضي الموعودة: انتصارات إسرائيل ومأساتها" من تأليف آرييل شافيط. وهذه الكتب مختارة بعناية لبيان التنوع المتزايد في الكتابات الإسرائيلية حول القدس.

أما رواية "يهودا" فهي جذّابة لمعظم القراء الإسرائيليين بالعبرية، وقد تكون كذلك بالنسبة للقرّاء باللغة الانجليزية نظرًا لترجمتها الحسنة، بالإضافة إلى طبيعتها السياسية التي تدعو إلى التعايش مع الشعب الفلسطيني.

وأما الرواية الثانية "مائدة لشخص واحد: تحت أنوار القدس" فهي مذكرات لإسرائيلي قضى وقته بالتأليف في مقاهي الجزء الذي يستوطنه اليهود من القدس. وهي موجهة بالأساس إلى القرّاء اليهود، ولكن قد يكون من المفيد أيضًا معرفة ردّ فعل القراء باللغة الإنجليزية بعد اطلاعهم على التوتر القائم بين المجتمعين العربي والإسرائيلي، حيث "زُرع" المجمتع الإسرائيلي زرعًا على هذه الأرض.

وأمّا الكتاب الثالث "القدس: مدينتي الأبدية" فهدفه تمجيد الذكرى الخمسين لاحتلال المدينة بعد حرب عام ١٩٦٧. ويمكن أن نعدّ الكتاب طبعة إسرائيلية "رسمية"،

* باحث سياسي أردني، له باع طويل في الصحافة الناطقة بالإنجليزية ويحمل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ليدز البريطانية.

فالعديد من الأشخاص الستة والثلاثين الذين يروون قصصهم الشخصية يمثلون المؤسسة السياسية الإسرائيلية ومن بينهم بنيامين نتنياهو.

وأما الكتاب الأخير "أرضي الموعودة: انتصارات إسرائيل ومأساتها" فهو نظرة ناقدة لتطور المجتمع الإسرائيلي ورفضه للتعايش مع المجتمع العربي الفلسطيني، فضلًا عن التورّط في مجازر بشعة من أجل إنشاء إسرائيل وتأكيد وجودها. ويعيش المؤلف في صراع دائم مع نفسه بسبب تأييده لقيام دولة فلسطينية.

Palestinians, bulldozing of Arab villages and the confiscation of land. “For as long as I remember, I remember fear,” and “…for as long as I can remember, I remember occupation,” he says in the first pages of the book. There is an “existential fear” and “moral outrage” in his writing.

When published, the book got glowing reviews, becoming one of the *New York Times* bestsellers with further praise in the *Economist*, *Financial Times*, *New York Times Book Review*, *Wall Street Journal* and *Washington Post* for Shavit’s daring attempts to dissect Israel society as one reviewer puts it, especially when he talks about the zealous religious Zionists by way of the charismatic Areyh Deri, leader of the Shas movement and the extreme settler movements of the 1970s as well as bringing out the contradictions and paradoxes of the Israeli society.

Despite all this, Shavit has a problem in his system of thought, providing excuses for Zionism. He also says he can understand why Israeli politicians do things in a certain manner whilst unable at times to find his bearings, torn between his support for a Jewish national homeland but at the same time recognizing the realities on-the-ground and the brutality of the Israeli state.

This means while Shavit may give the reader a new more critical perspective on Israel, he is constantly meandering in thought, enabling to refuse to take a committed position on the Palestinian state in fear of the consequences. However, the most important thing this book brings out is the “polemics”, the ideas and thoughts Israelis foster of the “culture of fear”, which the author says has always haunted Israel and Israelis.

late 1970s as a Soviet dissident.

In the attempt at being objective, there is a brush-over about the fact that Jerusalem is a city of the great monotheistic religions of Judaism, Christianity and Islam. However, the writers leave the readers under no illusion that Jerusalem is a Jewish city that is non-negotiable in any peace settlement.

As expected the writers which include, Mayor of Jerusalem Nir Barakat and other supporters of Israel like Abraham Foreman of the American Anti-Defamation League, and Mick Huckabee, a one-time US presidential candidate and chairman of Christians United for Israel, dismiss out of hand the majority Arab population of the city and don't even provide an inkling of how this Arab miss came to exist in this supposed "Jewish" city. In this book there is a great deal of "ahistorical" points of view and much pageantry of the Likud variety, which makes it incumbent upon Arabs and Palestinians to increase the literature on "their views and existence" of Jerusalem as one of the pillars of Islam.

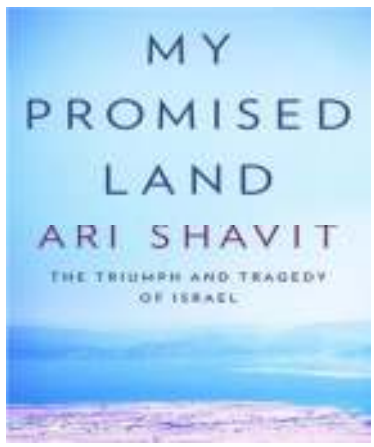

Unlike the previous, and not specifically on Jerusalem, *My Promised land the Triumphs and Tragedy* by Aril Shavit, (Speigel and Grau, 2015) provides a critical look at the evolution of Israeli society right when Zionism was coined as a political concept back in the late 19th century. It is one of those refreshing books, written with a journalistic style by a columnist who works in *Haaretz*, a reputed-to-be Israel's leading liberal daily newspaper.

The book starts with those who saw the establishment of the Israeli state as a "miracle" but refused to fathom that other people, notably Arabs, were living there at the time. They were in "denial", seeking to ignore these – Palestinians – while at the same time willing to commit massacres in order to establish their own entity. For instance, when the Israeli forces set upon butchering the Arabs of Lydda in the 1948 war, he says "the choice is stark…either reject Zionism because of Lydda or accept Zionism along with Lydda."

The author is at times scathing of the way Israeli society developed, pointing to the injustices the different Israeli governments meted out on the

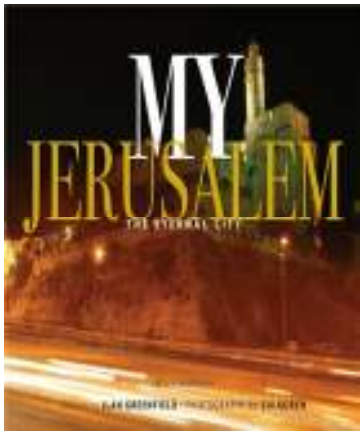

Unlike the previous two writings, the third is more abrasive in its approach. This is because it tries to "paper-over" the Israeli occupation of Jerusalem, celebrating its 50-year occupation of the holy city and that of the West Bank and Golan Heights. *My Jerusalem, the Eternal City* by Ilan Greenfield and Zvi Koren (Illustrator) 2017 is a "glorification" of what Israeli leaders call the reunification of the city.

The fact-of-the-matter is that it is still a *de facto* split along the Arab/Jewish divide, glossed over through 36 short essays under the misnomer of different ordinary individuals, both from Israel and abroad who offer their "cherished" view of the city. They, however, turn out to be Zionist apologists with seven story tellers being Israeli politicians, leaders, former leaders and past presidents, offering their 'tidbits" on Jerusalem with quirk little stories on the meaning of a "Jewish united Jerusalem."

They include the current Prime Minister Benjamin Netanyahu, Reuven Rivlin, 10th president of Israel, Shimon Peres, who served as a president and a prime minister, Yitzhak Rabin, a former prime minister, Issac Herzog, once leader of the Labour Party, Natan Sharansky, former Likud minister and Naftali Bennett, hawkish Minister of Education and Leader of the Jewish Home Party.

The book is a compilation of a mixture of personal essays and reprints of speeches and thoughts of views on Jerusalem made on different occasions from 1967 when the occupation of the West Bank, Gaza and Jerusalem started till 2014. Thus, the "My Jerusalem" title of personal experiences is somewhat an understatement.

Some of the personal essays of Rivlin, Sharansky, and Bennett provide scant insight as with the former Israeli president who gives childhood memories of 1948, while the others talk about the Jewish market in Jerusalem and of how Bennett met his wife in the city as an army educational instructor.

What clearly came out of these reminisces is how the writers tried to forge a connection and identification between them and the city, a point that is somewhat supercilious in the case of Sharansky, who came to Israel in the

of these scribbles – short stories, novels, poetry and memoirs such as this one – are made in the many cafes of Jerusalem, where the writer got a sense of enrichment from the people he met and talked to.

This "café culture" stayed with Applefeld throughout his life; in the 1950's, 1960's and 1970's, having come to Jerusalem when he was just 14. Although at first he had no wish of becoming a writer, he saw refuge in writing and wanted to do that in cafes which strike many as rather idiosyncratic.

You simply don't go to cafes just to write because of the noise and the meeting of different people. However, he regarded one establishment, "Café Peter" as being "more than a home." He said this café was his first "school of writing" and couldn't understand why people liked to work in solitude and silence, saying "only in a Jerusalem café do I feel the freedom of imagination."

Of course in the cafés, he later came to meet more than the émigrés of Eastern Europe. He met other Jewish writers like S.Y. Agnon and Gershom Sholem. After he felt he had written a good page, he rewarded himself by taking a walk around the ancient-old city and visited the homes of other Jewish friends and writers like Leib Rochman.

He writes carefully and thoughtfully and with a sense of style. This book is written in Hebrew and has been translated into English by Aloma Halter although she is not credited but is conveyed in top-notch writing. Unlike the hustle-bustle of the cafes, Applefeld's persona is not a boisterous man. He is a silent man but a good listener at the time, with many anecdotes finding their way into the book.

Reviewers argued this book has been beautifully written with gentle prose, yet the masterly Hebrew was somewhat suspect with Yitzhak Shehar commenting on his first novel that "your Hebrew is still young." But, he clearly provides richness in approach and when he writes about cafes, he writes about a period that has quickly been surpassed by modern cafes with even louder music.

Although he says he doesn't write on political issues, the fact he sits in cafés in Jerusalem is political. The same goes for his émigré friends coming from Europe, or the fact he walks around Jerusalem that has been undeniably split into two halves, an occupied Arab city and a Jewish "free". All these are political.

instance, has abandoned his doctoral dissertation on the views of Jesus because of troubled relationships while Atalia's father, Shealtiel, a fighting Zionist. The latter had always a lingering belief about the futility of establishing an independent Israeli state. What he believed in was coexistence of the Arab and Jewish communities side-by-side and '…without the framework of a state,'. For him, a new state was a "pretentious idea" and nationalism that should be rejected.

If we look from where the author came up with the title *Judas*, it would surely refer to Shealtiel, who had been involved in much controversy with David Ben-Gurion who had a "messianic complex" about the establishment of the state of Israel in 1948. Shealtiel's beliefs caused outrage in the Zionist Executive Committee, where he was eventually expelled and served his dying days as a lonely old man.

These ideas and thoughts come nightly, in what is described as a storm-lashed Jerusalem in a Kafka-like imagery centering on the grim home of Wald who can't get over the death of his son, constantly involving himself in Talmudic debate and can't agree on any specific political position on the state of Israel. Throughout the novel, he is constantly involved in long-rambling monologues that engage the character in a serious narrative.

Judas is a winner of Germany's International Literary Prize and the 14th novel written by Oz. who is seen as a controversial Israeli writer.

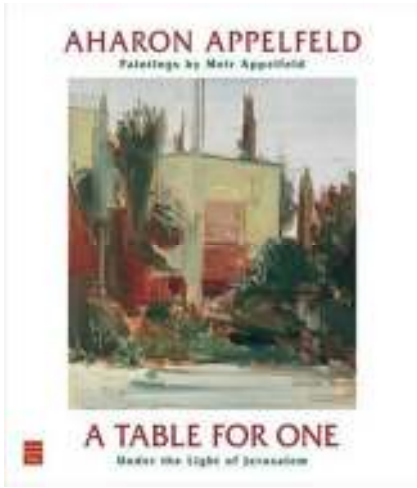

Though a bit dated, *A Table for One: Under the Light of Jerusalem* by Ahron Applefeld, Meir Applefeld (Illustrator), (Mariner Books, 2007), provides a stark point-of-view Jews came to feel after they migrated to Israel. In Jerusalem, Applefeld writes about the feelings of comradeship he came to experience with other Jewish émigrés from East Europe who came to assemble in the city after World War II. He came from Ukraine, but in Jerusalem he met many from Transylvania, Hungry, Bukovina and Bulgaria and felt that these people are his "lost uncles and cousins."

There are three interesting things about this book. It is a memoir about his life in writing and pursuing it as a professional career. In addition, most

Book Reviews

Jerusalem in the Israeli Narrative*

The focus on this issue is on Israeli literature with four books reviewed. The first three books are specifically on Jerusalem, the first being a novel by an internationally-acclaimed Israeli writer, the second is on writing in Jerusalem cafes while the third is a tribute of writings on the holy city as unified under the Israeli flag. The fourth book is a controversial one, written by a Jewish journalist with a scathing critique of the Israeli society while at the same time unable to dislodge himself from Zionism.

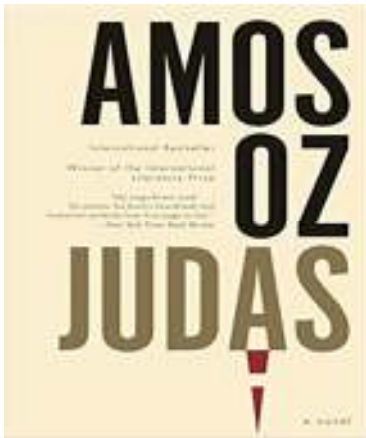

Judas by Amos Oz (Mariner Books, 2017) challenges the main Israeli narrative and calls for a two-state solution to the Palestinian-Israeli conflict. His, novel, full of symbolisms that dwell on Judeo-Christian philosophies, religions and traditions, is enlightening and controversial because it questions the Zionist belief about the dominance of the one Israeli state and the calls for co-existence between Jews and Arabs.

Oz, an internationally acclaimed Israeli novelist, sets his latest novel on the wintry hills of Jerusalem in 1959-1960, building his narrative in a Jewish household around beguiling characters who seek different answers to their existence. They are Rabi Gershom Wald, "an ugly old man, broad, crocked and hunchback", his daughter-in-law the mysterious Atalia Abravanel, whose husband was killed in the 1948 war, and Shmuel, as a nothing-better-to-do Ph.D. dropout, who is in the household in his capacity as a care-taker and listener to the old man.

At one level, the novel is a love story between Atalia and Shmuel. At another, it's one of the debates on religion, politics, philosophy and – as the name implies – treachery, polemics and views of the other. Shmuel, for

---

*** Prepared by Dr. Marwan Asmar, a political researcher based in Amman. He has long worked in journalism and has a PhD in Political Science from Leeds University in the U.K.**

- Women managed to gain 11% of the seats through direct competition but not via the women quota. This is the highest percentage in the history of municipal and general elections alike for them.
- The study of the Ministry of Political and Parliamentary Affairs urges the executive authority to take legislative and practical measures to develop political parties to allow them to play a greater role in parliamentary, local and decentralized elections, calling for the modernization of the Political Parties Law, stop state intervention in parties' role and political activity to boost partisan action and encourage party affiliation to advance democracy and fair participation.

declare their candidates during the campaigns leading up to the elections, they announced them immediately after the results as follows: The Islamic Centrist Party declared it won 31 seats, the Jordanian Democratic People's Party 7 seats, National Conference 6 seats, Shura Party 4 seats, Arab Socialist Ba'ath Party 5 seats, Jordan Stronger Party 4 seats, and the People Unity Party and Arab Ba'ath Progressive Party got a seat each.

4. Impact on Results on Partisan Reality

The parties' participation in the election did not affect their reality in public life for two main reasons. First, most parties neither used their names explicitly for electoral lists nor engaged in publicity campaigns – except for the NAR. Second, results achieved by parties, 3.5%, were too modest to have any bearing on them directly except in so far as they were backed by their different tribes and clans.

Conclusion

- Many national and international institutions monitoring the Municipality and Decentralization Elections confirmed there had been no major violations of the process, except for that of what happened to the boxes in the Al-Muwaqqar Municipality. Thus, the IEC cancelled the balloting in three municipal councils there and that of the 28 district of the Governorate Council, all of which are in the Central Badia area, southern Amman.
- The overall turnout of those that allowed to vote in the 2017 municipal elections was 31.7% but in spite of this, there was an increase in the number of candidates on the 2013 elections and which should have reflected on the turnout in a bigger way but this didn't happen. Amman witnessed the lowest turnout in the Kingdom at 17.56%, taking into account it represents the political, economic and social elite and it is the biggest in terms of population density.
- The simultaneous holding of both municipal and "decentralized" elections negatively affected the balloting in a negative way and confusing people as there was obvious failure to explain the essence and significance of the Decentralization Law.
- The elections showed again the weakness of most political parties and their inability to build popular to invest in. However, this was not the case with the Islamist IAF fighting under the NAR, capturing 49% of partisan seats and the Islamic Centrist Party, at 31%.

partisan winners. The IAF – backbone of the NAR – is still the biggest and most widespread party in the country.

The results show the NAR won five seats in the Greater Amman Municipality, it gained the post of mayor of the Zarqa Municipality –second biggest in the Kingdom – 22 seats of local councils and 15 of Governorate Councils.

Figures also show 28% of the NAR candidates in Amman won their seats, 47% in Zarqa, 26% in Al-Ruseifa, 50% in Irbid and 37% in Balqa.

Graph No (3)

Percentage of NAR candidates of total partisan runners

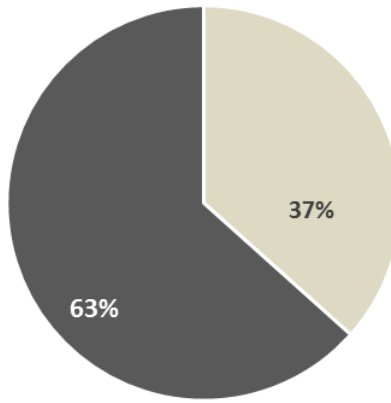

* Number of other party candidates 63%
** Number of NAR candidates 37%

3. Partisan Participation Results

According to a study by the Ministry of Political and Parliamentary Affairs, 87 out of 300 partisan candidates running in different ways won in the last local elections. This points to the weakness of most political parties who could not secure their candidates win unless they had tribal support because of the special considerations related to municipal elections, so less than a third of party candidates were able to win, 29% of the total number of candidates running on partisan lines.

Although most parties – except NAR which won 43 seats – didn't

Unity Party which supported 23. The Communist Party put up three official contenders for membership of municipal and decentralization councils and supported a nationalist list in Karak. The Jordanian Democratic People's Party also said it fielded 25 candidates, including two as mayors in different areas.

Only the IAF under the NAR banner had a political manifesto. This absence is attributed to the lack of partisan lists as well as to the insufficient attention by political parties to the municipal polls in contrast with the 2016 general election. This is because of the traditionally-held view that local elections are "services polls" and not "political" ones excluding the law, which does not encourage participation on basis of blocs and/or coalitions.

Graph No (2)

Percentage of seats won by parties (as declared by them) to the total

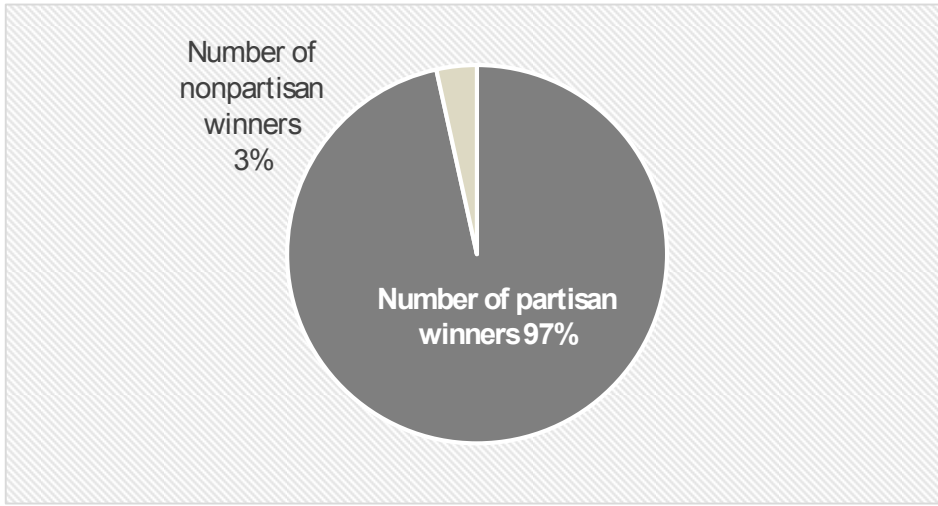

2. National Alliance for Reform

The NAR is the only party that contested the elections on an open partisan lists. Even here, it was limited to areas in the Amman, Irbid, Zarqa and Balqa governorates – especially urban electoral centers. But these lists were also absent in the rest of the kingdom, in contrast with the 2016 general election.

The NAR candidates constituted 36.6% of the total number of party candidates and 95% of the total party-based candidates run under this Islamist banner. The NAR won 43 seats (39%), making up 49% of the total

On the other hand, the electoral system does not encourage partisan participation or coalitions between parties or with figures and non-partisan blocs. Rather it encouraged candidates to run on individual basis.

According to the IEC Chairman Khaled Al-Kalaldah, out of the 49 parties licensed by the Ministry of Political and Parliamentary Affairs, only 34 took part in the elections process at 69.4%.

Graph No. (1)

Percentage of candidates along party lines

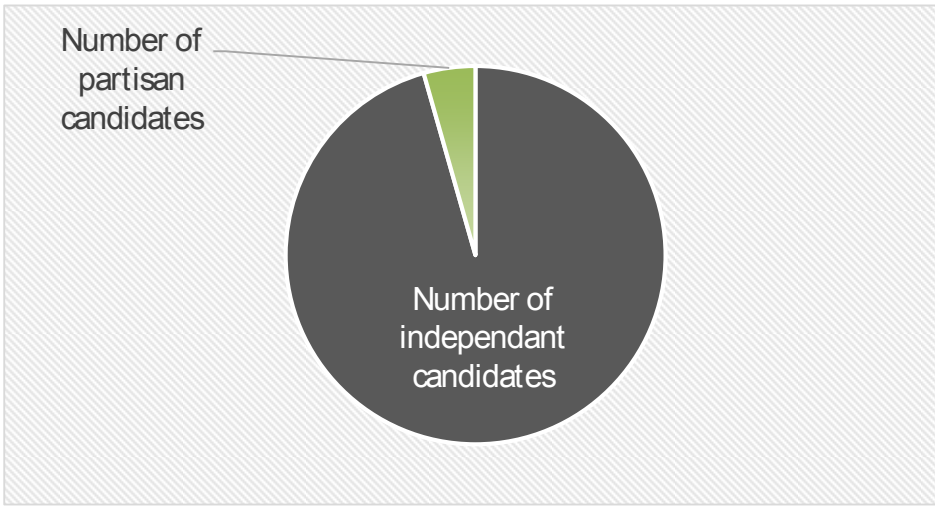

1. Partisan Participation

A Ministry of Political Development study stated 399 candidates (4.6%) ran on party lines in the 2017 elections but only 87 (3.5%) managed to win seats. In contrast, partisan participation in the last 2016 general election was 10.3%.

The IAF spokesman Murad Al-Adaila announced the NAR fielded 50 members for the 2017 Municipality and Decentralization Elections, with three mayor candidates for municipalities in Irbid, Zarqa and Al-Russeifa. In addition, 21 were supported but not under the NAR and therefore not under the IAF banner. The Islamic Centrist Party fielded 50 candidates with the National Conference Party (Zamzam) putting up 20 candidates.

The leftist and Arab-nationalist parties fielded 29 candidates and supported independent candidates in different governorates like the National

Table No (5)

Number of women in local, municipal and GMC councils*

Governorate Councils			Municipal councils		Local councils		
By appoint-ment	Quota	By compe-tition	Quota	By comp-etition	Quota	By comp-etition	Gov.
3	5	0	30	10	24	18	Amman
2	4	0	58	22	93	64	Irbid
1	2	0	27	17	37	25	Balqa
1	2	2	35	14	40	34	Karak
1	2	0	22	2	14	5	Maan
2	3	0	24	8	22	9	Zarqa
2	4	2	55	21	48	37	Mafraq
1	2	0	14	9	9	9	Tafila
1	2	0	13	5	11	8	Madaba
1	2	0	16	6	18	13	Jarash
1	2	0	17	4	18	15	Ajloun
1	2	0	15	3	9	4	Aqaba
17	32	4	326	121	343	241	Total
53			447		584		
1084							

*No women won in elections for municipal mayors

Source: Independent Election Commission: http://bit.ly/2Cg61AW

VII. Partisan Participation in Municipality and Decentralization Elections

The elections were an opportunity for political parties to prove their abilities and popularity. However, these parties are so weak most of them were not able to announce an official elections list. Rather, they just declared their participation through the approved mechanisms and mentioning their candidates in the media. The exception to this was the National Alliance for Reform, with the Islamic Action Front (IAF) as its backbone.

However, nominations weren't as great in number as was the voting, with available figures showing that the ballot rate within the borders of the Amman Greater Municipality was the lowest in the Kingdom, with only 17.56 percent. This percentage represents the Amman Governorate which includes the Greater Amman Municipality's 22 areas and a number of other municipalities whose participation rates are usually big. That meant the participation rates within the Amman Municipality limits was far less than the stated percentage, if we take into account that the voting rates in Amman areas in 2013 reached a mere 10.4 percent. This gives the impression that the movement of candidates didn't convince voters to go to ballot boxes as was the case in other areas.

It is to be noted that specifying the capital Amman which has 1,630,204-registered voters – through different electoral mechanisms and is the political, cultural, economic, social and scientific center of the Kingdom –raised much political, legal and human rights questions.

VI. Women Quota

The number of women candidates throughout the country was 1,160 at 18% in the 2017 elections. The number of women candidates for municipal councils and the Greater Amman Municipality, was 1,041 at 20% whereas their number for Governorate Councils was 115 at 9.4%. As for mayors of municipalities, there were only four women who competed at 0.7%. Finally, for GAM there were 10 women candidates at 6.9%.

Women managed to win 241 seats through free competition and 549 on the quota, occupying 175 seats of municipal councils, 342 of local councils and 32 of Governorate Councils and making up 32.3% of total seats, with 11% won through free competition – the highest in the history of Jordanian municipal and general elections alike. However, women lost in the so-called decentralized elections, winning only won 4 out of 335 seats. They also saw a significant defeat at the level of heads of municipalities and Greater Amman constituencies, winning none of these seats.

Brotherhood, which boycotted the 2013 municipal elections, taking part under the National Alliance for Reform.

The IEC pointed to the young nature of the population, stating that 560,000 in the 18-35 age group category took part in the 2017 local elections, that's 43% of the total eligible electorates. On the other hand, the percentage of females who actually voted of the total number of those registered to vote was 28.7% while it was 35.1% among males. The IEC also stated the number of blank papers put in ballot boxes was 145,309, 4.8%.

Table No (4)
No. of voters and percentages in governorates

No	Governorate	Registered voters	No of Voters	%
1	Amman	1,630,640	286,295	17.56%
2	Irbid	734,267	318,982	43.44%
3	Zarqa	608,329	122,037	20.06%
4	Balqa	283,848	110,309	38.86%
5	Karak	158,363	90,769	57.14%
6	Madaba	105,679	49,639	47.97%
7	Mafraq	177,957	106,416	59.80%
8	Jarash	103,985	59,179	56.91%
9	Ajloun	91,054	57,191	62.81%
10	Tafila	54,155	29,492	54.46%
11	Maan	79,007	42,859	54.26%
12	**Aqaba**	81,639	29,733	36.42%
	Total	4,109,423	1,302,901	31.71%

Source: Statement by Dr Khaled Al Kalaldeh, Chairman of Independent Election Commission in press conference on 15 August, 2017 quoted in Al-Rai daily on 16 August, 2017.

V. Greater Amman

The Municipalities Law excludes the Greater Amman Municipality (GAM) from electing its entire council, including the mayor. In other words, the mayor and 25% of the council members are government appointees. In the August 2017 elections there were 145 candidates competing for 28 seats (including 6 on women quota seats), with a ratio of 5.2 for each seat, that was less than the 5.4 ratio in 2013. However, the competition was more in Irbid and Zarqa, double that of the general ratio nationwide.

Election. On the other hand, it is also lower than the 2013 Municipal Election that had a ratio of 3.5 for each seat.

Table No. (3)

Number of candidates for municipal elections (and decentralized)

		Governorates' Councils			Local councils			Municipality mayors		
No	Gov.	Total	Fem-ales	Males	Total	Fema-les	Mal-es	Total	Fem-ales	Males
1	Amman	221	15	206	495	99	396	45	0	45
2	Irbid	172	11	161	1244	260	984	117	2	115
3	Zarqa	129	15	114	326	81	245	32	1	31
4	Balqa	103	10	93	388	86	302	40	0	40
5	Karak	97	19	78	479	107	372	53	0	53
6	Madaba	67	3	64	171	103	138	32	0	32
7	Mafraq	137	9	128	719	183	536	107	1	106
8	Jarash	54	6	48	215	49	166	24	0	24
9	Ajloun	86	12	74	259	58	201	25	0	25
10	Tafila	65	7	58	167	23	144	29	0	29
11	Maan	56	3	53	190	37	153	21	0	21
12	Aqaba	52	5	47	87	25	62	13	0	13
Total		1239	115	1124	4740	1041	3699	538	4	534
		1239			4740			538		
		6517								

Source: Independent Election Commission http://bit.ly/2jVUM9x

IV. Municipal and Decentralization Election Turnout

The number of those who voted in the last local elections was 1,302,902 according to the Independent Election Commission. This number represented 31.7% of those eligible to vote.

This electoral turnout was higher than the 2013 race that hovered at 24%. The reason for this may do with new variables, like the rise of the number of candidates to 1,556, that's a 41% which tallied with the increase in the number of voters. Another variable is the new elections for Governorates' Councils (so-called decentralization experience). A third factor, according to analysts, is the strong participation by the Muslim

Table No. (2)

No. of Members of Governorates' Councils in Jordan

No	Governorate	Elected members	Quota	Appointed members	Total
1	Amman	53	5	8	66
2	Irbid	41	4	6	51
3	Zarqa	30	3	5	38
4	Balqa	23	2	3	28
5	Karak	24	2	4	30
6	Madaba	16	2	2	20
7	Mafraq	34	4	5	43
8	Jarash	17	2	3	22
9	Ajloun	19	2	3	24
10	Tafila	15	2	2	19
11	Maan	16	2	2	20
12	Aqaba	15	2	2	19
Total		303	32	45	380

Source: Independent Election Commission
https://iec.jo/sites/default/files/12-2017%20-%20edited.pdf

III. Candidates of Municipality and Decentralization Elections Map

The number of people eligible to vote in the 2017 local elections were 4,109,423. The total number of male and female candidates were 6,517, competing for 2,444 seats; these included those competing for council mayors, members of municipalities, local councils and (decentralized) Governorate Councils. The number of female candidates was 1,160 (17.8%).

The number of candidates for Governorate Councils (Decentralization) was 1,239, including 115 (9.3%) females. The total number of municipal candidates was 4,470, including 1,041 (21.9%) females, competing for 1,961 seats. There were 538 candidates competing for mayors of municipalities, including 4 (0.74%) females.

The above numbers indicate an average of 2.66 candidates competed for each seat which is much lower than the 16.55 in the 2016 General

Table No. (1)

Number of Municipalities and Councils in the Kingdom in each Governorate

No	Governorate	Municipalities	Local councils
1	Amman	*8	36
2	Irbid	18	94
3	Zarqa	7	22
4	Balqa	9	37
5	Karak	10	40
6	Madaba	4	11
7	Mafraq	18	47
8	Jarash	5	19
9	Ajloun	5	18
10	Tafila	4	9
11	Maan	7	15
12	Aqaba	5	9
Total		100	357

Source: Independent Election Commission:
https://iec.jo/sites/default/files/5456.pdf.pdf
*Except the Greater Amman Municipality

II. Governorate Councils (Decentralized Elections)

These elections are held for the first time in Jordan and are part of a law applying the concept of decentralization on the governorates level and as an approach to the state whilst boosting public participation in the decision-making process to development issues.

In accordance with the Decentralization Law No. 49 of 2015, a council is formed in each governorate, called the Governorate Council; 88% of its members are elected, while the rest are appointed by government as recommended by the Interior Minister in accordance with Article (6).

The total number of seats of those Councils amount to 380, 32 of which are for the women quota and with 45 appointed by the government.

A Political and Statistical Study*

Jordan's Municipality and Decentralization Elections 2017**

Jordan municipal elections are considered tools to promote the public role in local development and expand participation in the decision-making process. The last municipal elections took place on 15 August 2017 under new legislations, seeking a new impetuous to the concept of political decentralization and forming a "Governorate Councils" for the first time in the Kingdom's history as stated in the Decentralization Law No. 49, 2015.

This study attempts to investigate the effectiveness of the new law, developments in the political composition of the country and the strengths and weaknesses of the last municipal electoral race.

I. Municipal Councils

The present Municipality Law divides most municipalities into local councils. There are 101 municipalities, including that of the Greater Amman Municipality. Thus 82 of these make up 357 municipal councils; as well, the mayors and members of 18 of these councils are directly elected.

This is a new electoral experiment in Jordan. Previously, municipal councils and their mayors used to be elected directly, however, the current Municipal Law puts forward three forms of popular representation. First, electorates fully choose all heads and members of municipal councils in the Kingdom. Second, partial representation were voters elect some members while the rest are appointed by the government as in the case of the Greater Amman Municipality. Third, no representation in specific areas of the Kingdom with the government appointing these as the case in the Aqaba Special Economic Zone Authority and the Petra Development and Tourism Region Authority.

---

* This study has been written by **Dr. Ayman Khater**, a specialist in statistical analysis and **Mr. Abdullah Al-Majaly**, a political analyst of Jordan politics.

** This report is an executive summary of a detailed study that has been recently published by MESC.

English Section

by Aril Shavit. These were careful chosen to show there is increasing diversity in Israeli writings and not written for a single objective in mind.

Judas is written set to appeal foremost to Israeli readers in their own language and now to English readers because it is well translated and secondly because of its political nature and overtones that call for coexistence with the Palestinian people.

The second novel, Table for One: Under the Light of Jerusalem, is written as a memoir of an Israeli who spends his time writing in cafes in the Jewish part of Jerusalem. This is clearly aimed at Jewish readers, but it would be interesting to see how English readers saw the book and recognise the tensions that exist between the Arab and Jewish communities where the latter has literally been "planted" there.

The third book, My Jerusalem, the Eternal City is Jewish glorification of the 50-year-occupation of the city taken by Israel in 1967. The book can be construed as an "official" Israeli imprint because many of the 36 "personal story writers" are those representing of the Israeli political establishment including Benjamin Netanyahu.

The final book, My Promised land, the Triumphs and Tragedy of Israel, is a critical look at the evolution of Israeli society and their denial of the existence Arab Palestinian population while indulging in heinous massacres to set up their own Israeli state and emphasise its existence. While the writer supports a Palestinian state, he is in constant battle with himself about its consequences.

- The turnout amounted to 31.7% of those eligible to vote. In fact, although the number of candidates was higher than that in the 2013 election, the turnout did not rise. It is noteworthy that the lowest participation was 17.56% in Amman, the center of the political, economic and social elites as well as the most intensely populated.
- The simultaneity between the decentralization and local elections negatively influenced the balloting. The electorates were confused as there was a problem in raising public awareness about the nature and significance of the Decentralization Law.
- The results showed again the parties' weakness in building grassroots which could enable them to invest the election atmosphere. On the other hand, those with Islamic reference were the most successful.
- The results showed women's progress. They won 11% of the seats by free competition rather than by quota – the highest of its kind in the history of both local and general elections.

The executive power is recommended to take legislative and practical procedures to develop partisan life which copes with democracy, with reference to general, local and decentralization elections, including: modernizing the Parties Law, halting intervention by the authorities with partisan and political activity in the country and encouraging affiliation to parties. That would progress democracy, justice and partnership.

Book Reviews

Jerusalem in the Israeli Narrative

Marwan Asmar

Israeli writings in Hebrew is increasingly becoming more readily available in English through translations in different genres, whether novels, travel memoirs, critiques and propaganda. What follows is a review of four books related to these writings. There is a great deal more which will later be reviewed in the subsequent editions of the Middle East Journal.

The four books include Judas by Amos Oz, A Table for One: Under the Light of Jerusalem by Ahron Applefeld, My Jerusalem, the Eternal City by Ilan Greenfield and My Promised land, the Triumphs and Tragedy of Israel

accompanied by a political rush in the favour of Israel, despite a little shift.

Bibliography

Jerusalem under Israeli Occupation 1967-2018

- *Arabic References*
- *English References*

English Section

Political and Statistical Study

Jordan's Municipality and Decentralization Elections 2017

Ayman Khater

Abdullah Al-Majaly

The present report investigates Jordanian Municipality and Decentralization Elections of 2017. It explores the effectiveness of the new election law for both councils, the kingdom's population composition and its development, in addition to the strengths, weaknesses and challenges of the recent ballot.

Section One discusses the Municipal Councils, in terms of their election mechanism, distribution to areas and governorates and exceptions of the law. Second Two investigates the distribution mechanism, number of seats and Governorate quotas of the governorate (Decentralization) Councils. Section Three provides a map on the candidates' intellectual and political backgrounds. Section Four holds a contrast between the turnout in both elections and the previous competitions. Section Five looks into Amman Greater Municipality Council. Section Six focuses on the women's participation in both elections through the assigned quota. Section Seven studies the political parties' type of participation, results and impact of such results on partisan activity in the country.

Finally, the following represents the conclusion on the results and indications of the entire process.

- Many national and international organizations monitoring both elections confirmed there had been no major problem, except in Al-Muwaqqr Municipality's case.

of the regional leaders and the war in Syria was not expected to end in 2018.

Furthermore, according to the respondents from 5 Middle Eastern countries, the Russian and Turkish roles in the region were seen to rise at the expense of that of the US, accompanied by a positive view of Moscow's influence in contrast with those of Washington and Tehran. On the other hand, Turkish President Erdogan's popularity was obvious when contrasted with many rulers of the region. As for Syria, the majority were not optimistic and expected another 5 years of war. Finally, most of the citizens of the countries hosting Syrians were in favour of letting in fewer refugees.

Prospects of Indian-Israeli Ties Shift

Bakr Al-Budour

In spite of its vote against the division of Palestine resolution in 1947 and against Israel's joining the UN in 1949, India officially recognized the Hebrew State. However, the recognition does not change the type of bilateral relations with, and support to, the Palestinians. New Delhi, for instance, does not have an Israeli embassy and only hosts a commercial office in Mumbai, and a consulate opened 3 years after the recognition, i.e., in 1953.

The present report sheds light on the history of these ties, the reasons for the cautious Indian attitude to the Jewish State and the shift in the relations. There are also the main targets of each to develop ties with the other party, as well as the economic, military and security fields of cooperation. The final question discusses the challenges facing such ties, leading to some kind of instability.

It is concluded that the noticeable progress of these ties is attributed to a set of joint interests, bearing in mind that India changed from a Palestinian cause supporter to a party which treats the Israeli occupation in an almost equal manner. Nevertheless, it voted in the General Assembly against US President Donald Trump's recognition of Jerusalem as Israel's capital, which disappointed the Israelis. Therefore, the Indian government's stands are generally closer to the Palestinian issue, as the rush in economic and security cooperation is not

Reports and Articles

U.S. Terror Lists: The problem of Criteria and the Parties Involved

Khaled Al Dabbas

The present report briefly discusses terror, in terms of conception, problems of definition and development through modern times. It also explores the way the UN utilized the September 11th 2011 attacks on the WTO and Pentagon to restructure the concept as well as the shift in the US interior and foreign policy to counter the phenomenon.

There are several groups and organizations found on the US National Counterterrorism Center report for 2014, in addition to others added later. There is also a list of State Sponsors of Terrorism, which is one of the many methods to pressure the political attitude of a foreign country. In reality, this category consists of the governments which disagree with Washington's stands or foreign policy but often have hardly anything to do with terror.

In addition, the US plays with political terms to serve its own pragmatic criteria of foreign policy. For instance, it changed the way to deal with People's Mojahedin Organization of Iran in Iraq, by moving it from the terrorism to the liberation groups list after becoming under the US Army control. On the other hand, in 2006, a number of MP's adopted a bill in the Congress which combats Palestinian terrorism. In other words, any act of resistance would be considered terror from a US perspective.

Pew Research Center's Survey on the Influence and View of International and Regional Powers in the Middle East

Majdy Abdul Aziz

On December 11, 2017 Pew Research Center published an opinion poll on the Influence and View of International and Regional Powers in the Middle East, covering the US, Russia, Iran, Turkey, Saudi Arabia and Egypt. Results showed that these countries were playing a larger role than they had in the last 10 years, most respondents had negative views

violations. On the other hand, such intervention has led to serious consequences like political disputes and security chaos. As the conflict has been prolonged and the number of victims has multiplied, human rights breaches and humanitarian suffering are continuing, extremism is growing and weapons are spreading. As a result, regional and global security is facing unprecedented threat.

Issue Interview

Interview with Egyptian Thinker Fahmi Huwaidi

Arab World's Elites: Reality and Expectations

Editorial Board

Fahmi Huwaidi is a prominent, independent Egyptian thinker and one of the few authors who maintain their views away from the subjectivity and polarization seen in the Arab World. On the sidelines of his participation in an MESC cultural activity in Amman, the MESJ seized the chance to hold an interview with him on the Arab World Elites: Reality and Expectations.

The encounter covered several topics, such as the Arab political thought between political elites and ruling authorities, its awareness level between them, how it changed with the Arab Spring and its shifting trends in relation with the political elites.

The elites, according to Huwaidi, are the cultured individuals who express the community's conscience and desires with their background and gain of knowledge and culture. However, he argues, the concept has been manipulated by various means of communication, excluding some and promoting others who express the dictates of the authority, rather than the community's perspective and conscience.

A major portion of the elites are spoiled because of their adoption or promotion of the regimes' stands, but they are unfortunately widely acceptable. Thus, to define elites and their essence and role to convey the community's perspective needs to be reconsidered. As true elites often have a stressed relation with the authorities, the question depends on their choice to publicize the regimes' views or to be independent and express the community's sense.

the Palestinians, at the official, partisan and public levels, should understand that the deal targets all the Palestinians and their cause with no discrimination. Finally, Jordan's role, at the governmental, organizational, partisan and public levels, should be enhanced. The plan is expected to directly and negatively affect the kingdom's national security, geography and demography as well as its responsibility for Jerusalem and its holy places.

Research & Studies

UN International Humanitarian Intervention: Libya As a Model

Mohammad Al Sheikh

International intervention for humanitarian consideration enjoys great significance in the field of international law. It is associated with the use of armed force to protect human rights and prevent serious relevant breaches.

The present study is aimed at investigating the UN role in protecting human rights, for which the organization was founded. The aspects and impacts of such international humanitarian intervention are specifically explored with regard to Libya, in light of the increasing political and jurisprudential controversy of its essence and disadvantages.

It is found that the fundamental point is to employ military power for the purpose of protecting human rights from serious breaches. Due to change in the nature of global disputes, the application of humanitarian intervention developed and broadened in the wake of the Cold War. For instance, it started to occur under the pretext of maintaining human rights and take a collective form through the Security Council.

With reference to Libya, it is not only the humanitarian side that matters, as promoted, but there are also economic and strategic motives for the intervening states. In fact, domination and exploitation outshine human protection in terms of international intervention priorities.

It is concluded that although humanitarian intervention is a noble and just target, it is subject to extremely selective political considerations. For instance, it was so quick in Libya in contrast with other countries where the UN kept silence in the face of serious

Editorial

The Shift in the U.S. Approach to the Settlement of the Arab-Israeli Conflect

Editor in Chief

Since he was elected US president late 2016, Donald Trump and his Middle East team started talking about the Deal of the Century. Leaks about the plan show that it is about trust-building procedures, such as the Israelis' halt of both confiscation of further land and construction of present settlement blocs; announcement of "formal" commitment to the two-state solution; and transference of the complete Israeli control over Zone C in the West Bank to the Palestinian Authority. In return, the Palestinians should continue with the security coordination; stop seeking new international recognitions of a Palestinian statehood; and cut the aid delivered by the PA to the martyrs' and prisoners' families. Furthermore, the Arab countries, mainly Saudi Arabia and the UAE, should allow for Israeli civil aviation; provide visas for Israeli businessmen; and facilitate telecommunication with the Hebrew State.

Cumulated indicators stress the US and Israeli determination to impose this approach, which would obviously deprive the Palestinians of their rights. Among relevant indicators are the US decisions to consider Jerusalem the capital of Israel; end finance to the UNRWA; and establish US-European infrastructure projects in the Gaza Strip through international corporations and businessmen in a detached manner from any political framework to put an end to the Palestinian issue. In addition, major Arab parties which do not have official relations with the Jewish State started to talk about 'common interests' and consider the Iranian threat a priority.

The strategy constitutes a direct menace to both the pan-Arab security and the Middle East, by means of imposing the US and Israeli views and jeopardizing the Palestinian people's higher interests and main issues of occupation and expulsion. Therefore, the following recommendations shall be made. Firstly, the Arab governments should realize the Israeli project's serious threat to the Arab peoples' political and economic situation. Secondly, the Islamic World's framework and positive attitudes to the Palestinian cause should be employed. Thirdly,

	English Section
111	**Political and Statistical Study** *Jordan's Municipality and Decentralization Elections 2017* ***Ayman Khater*** ***Abdullah Al-Majaly***
123	**Book Reviews** *Jerusalem in the Israeli Narrative* ***Marwan Asmar***
--	**English Abstracts (for Arabic Section)**

Contents

page	
7	***Editorial*** *The Shift in the U.S. Approach to the Settlement of the Arab-Israeli Conflect* ***Editor***
13	***Research & Studies*** *UN International Humanitarian Intervention: Libya As a Model* ***Mohammad Al Shiekh***
45	***Issue Interview*** *Interview with Egyptian Thinker Fahmi Huwaidi* *Arab World's Elites: Reality and Expectations* ***Editorial Board***
55	***Reports and Articles*** *U.S. Terror Lists: The problem of Criteria and the Parties Involved* ***Khaled Al Dabbas***
73	*Pew Research Center's Survey on the Influence and View of International and Regional Powers in the Middle East* ***Majdy Abdul Aziz***
83	*Prospects of Indian-Israeli Ties Shift* ***Baker Al Bdour***
97	***Bibliography*** ***Jerusalem under Israeli Occupation 1967-2018*** - *Arabic References* - *English Reference*
107	**Arabic Abstracts (for English Section)**

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman – Spring 2018

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesc@mesc.com.jo, mesj@mesc.com

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Abdul-Hameed Al-Kayyali

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan — ***Ahmad Al-Bursan***
Ahmad S. Noufal — ***Ali Mahafza***
Ebrahim Abu Arqoub — ***Mohammad Abu Hammour***

Volume 22 **No. 83** **Spring 2018**